ADDAMEER
الضمير

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير و حقوق الإنسان

تقرير

انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات

عام 2023

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات
عام 2023

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
رام الله - فلسطين المحتلة
2024

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة لمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان ©
أي اقتباس من هذا الكتاب يجب الإشارة إلى المصدر

رام الله، الماصيون، شارع موسى طوشة، عمارة صابات, الطابق الأول
+972-2960446
+972-2960447
القدس 17338
info@addameer.ps
http://www.addameer.org

الفهرس

المقدّمة 6

ورقة السياسات 11

سياسة التجويع 14

سياسة الاكتظاظ 17

الجرائم الطبّيّة، إحدى أدوات القتل البطيء 20

15 عاماً ولم تتغيّر ملامح الجرائم الطبّيّة 21

التنكيل بالجرحى 23

إباحة الاعتقال من سيّارات الإسعاف 24

الاعتداء على المسعفين ومنعهم من تقديم الخدمات الطبّيّة 25

استكمالاً لسياسة الإهمال الطبّيّ التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين... مستشفى إسرائيليّ يرفض علاج أسرى فلسطينيّين؛ بحجة أنّ علاجهم "يسيء إلى المشاعر الوطنية" 27

السجّان يفتح أبوابه مرغماً 28

سجن النقب حالة دراسيّة 29

وحدة الكيتر تستفرد في أسرى سجن النقب 32

حالة الأسير نور القاضي تعكس قمع وحدة الكيتر 35

سجن عوفر حالة دراسيّة 37

سجن الدامون محطّة مستمرّة للانتهاكات 39

الأسيرات المحرّرات يدخلن دائرة الاستهداف 40

ظروف سجن الدامون بعد السابع من أكتوبر 42

46 يوماً في زنزانة رقم (1) في معتقل الجلمة 43

التكبيل يتصدّر المشهد 44

سياسة الاعتداءات الجنسيّة والتفتيش العاري 46

انتهاكات مزدوجة تتعرّض لها الطالبة (أ، و) 47

سياسة الحبس المنزليّ 49

أمٌ، وامرأةٌ حامل وصحفيّة تتعرّض للاحتجاز داخل السجن، ثم إلى الحبس المنزليّ 51
أطفال مقدسيّون في الحبس المنزليّ 54
قرصنة الأموال وتدمير الممتلكات 55
العدوان المستمر على مخيّمات الضفّة الغربيّة 58
استخدام الدروع البشريّة أثناء عمليّات الاعتقال 62
الاعتداء على المقدّسات، مشاهد متكرّرة يوميّاً وسنويّاً 64
إعدامات خارج نطاق القانون ترافق عمليّات الاعتقال 67
إعدام الأب واعتقال الابن 68
الاختفاء القسريّ 71
الاختفاء القسريّ في السياق الفلسطينيّ 72
معسكرات الجيش، واقع تعذيب أُسَر قطاع غزّة 75
المحاكم الإسرائيليّة شريكة في جريمة الاختفاء القسريّ 78
مصير مجهول بعد الاعتقال من داخل المستشفيات 81
مسلوبو الهويّة ومعرّفون بأرقام 83
معتقلو قطاع غزة في زنازين تحت الأرض 84
أسرى قطاع غزّة في سجن عوفر 85
أسيرات غزّة في سجن الدامون 87
إعدام شاب فلسطينيّ على يد جنديّ إسرائيليّ 88
الاختفاء القسريّ في القانون الدوليّ 90
عنف السجون 93
الشهيد خضر عدنان 96
الشهيد عبد الرحمن مرعي 100
الشهيد ثائر أبو عصب 102
غرفة رقم (10) القسم (27) تشهد على جريمة اغتيال "أبو عصب" 102
الشهيد عبد الرحمن البحش 105
الشهيد محمد الصبّار 107

الشهيد عاصف الرفاعي 108
الاعتقال الإداري والتحريض 110
الاعتقال الإداريّ التعسفيّ... جريمة غير محدودة الأفق 111
المسؤول عن أوامر الاعتقال الإداريّ... القائد العسكريّ للأرض المحتلّة 114
الاعتقال الإداريّ في مواجهة الأطفال الفلسطينيّين 115
الاعتقال الإداريّ في مواجهة النوّاب والمدافعين عن حقوق الإنسان 117
الاعتقال الإداريّ الملاذ الأوّل والأخير 118
لوائح التحريض تلاحق الصحفيّين الفلسطينيّين 119
حالة دراسيّة: الصحفيّ طارق الشريف 120
متّهم بالإرهاب حتى إثبات البراءة 121
ملاحقات مستمرّة لطلبة المدارس والجامعات 124
حالة الشهيد قصيّ معطان تجسّد عنصريّة الإجراءات والقوانين الإسرائيليّة 126
القوانين المستحدثة والتعديلات القانونيّة خلال العام 2023 131
القوانين سلاح فتّاك في يد الحكومة اليمينيّة 131
التعديلات القانونيّة في الضفّة الغربيّة بعد السابع من أكتوبر 135
التعديلات القانونيّة بخصوص معتقلي قطاع غزّة بعد السابع من أكتوبر 139
الملحق الأوّل: الهدم العقابيّ لمنازل الأسرى 142
الملحق الثاني: ديباجة لوائح الاتهام في اللغة العبريّة 142

المقدمة

عاشت الأراضي الفلسطينيّة خلال هذا العام، أوضاعاً صعبة تتّسم بتصاعد الهجمات والانتهاكات التي يشنّها الاحتلال الإسرائيليّ على الفلسطينيّين في جميع أنحاء الوطن. بدأت هذه الهجمات بتصاعد العنف والقمع من قبل قوّات الاحتلال، الذين اتّبعوا سياسات قمعيّة وتنكيليّة خلال عمليّات الاعتقال. وتصاعدت هذه الانتهاكات منذ استلام الحكومة اليمينيّة المتطرّفة الحكم، والتي وضعت قضيّة الأسرى على رأس جدول أعمالها، وجعلتها جزءاً من استراتيجيّتهم السياسيّة.

بدأت سلسلة من الهجمات على الفلسطينيّين، حيث تجلّى التطرُّف في مجموعة القوانين والقرارت والتعليمات العنصريّة التي شرعت الحكومة بسنّها وتطبيقها، والتي تسخّر أدوات إضافيّة تمكّن قوّات الاحتلال من اعتقال أكبر عدد ممكن من الفلسطينيّين، وزجّهم في السجون الإسرائيليّة. ومسّت هذه القوانين أيضاً الحقوق الأساسيّة للأسرى داخل السجون، وسلبت العديد من الإنجازات التي تمكّن الأسرى انتزاعها من مصلحة السجون، عبر سنوات نضال الحركة الأسيرة، وتعدّى ذلك ليصل للتعدّي على الحقّ في الحياة للأسرى من خلال إعادة مناقشة قانون الإعدام.

وفي تاريخ السابع من أكتوبر، بلغت مستويات التطرُّف ذروتها؛ ما أدّى إلى توظيف القوانين والتعليمات لصالح انتهاك حقوق الأسرى، واعتقال أعداد هائلة من الفلسطينيّين، وحرمانهم من حقوقهم وحريّاتهم.

أخذ طابع الاعتقالات هذا العام صوراً مختلفة، حيث شهدنا تصاعداً في عمليّات الاعتقال بشكل مكثّف منذ بداية العام، وأخذت تتصاعد خلال العام حتّى وصلت الاعتقالات أعداداً شهدتها الحركة الأسيرة للمرّة الأولى منذ سنوات طويلة. كما استخدمت قوّات الاحتلال قوّاتها لاقتحام القرى والمدن والمخيّمات الفلسطينيّة، محوّلة إيّاها إلى مناطق عسكريّة مغلقة، وتركّزت هذه الاقتحامات على مدينة جنين ومخيّمها، ومدينة أريحا ومخيّم عقبة جبر، ومدينة نابلس، ومخيّم نور شمس في مدينة طولكرم. تخلّلت هذه الاقتحامات اعتداءات على المواطنين، ونصب خيم التحقيق الميدانيّ، واحتجاز المواطنين فيها ساعات طويلة، وإطلاق النار العشوائيّ على السكّان؛ ما تسبّب في آلاف الإصابات وحالات الاستشهاد، وتصاعدت وتيرة الإعدام خارج نطاق القانون أثناء عمليّات الاعتقال. وأكملت قوّات الاحتلال في سياسة العقوبات الجماعيّة التي تمارسها على الفلسطينيّين منذ سنوات بشكل ممنهج، منها سياسة اعتقال الرهائن، التي طالت النساء، ومن ضمنهم الحوامل والأمّهات، والأطفال وكبار السنّ. وأظهرت سياسة الدروع البشريّة نفسها أداةً استهدفت فئة الأطفال بشكل خاصّ من قبل جيش الاحتلال وقوّاته الخاصّة.

وما زالت دولة الاحتلال تمارس أحد أبرز أشكال العقاب الجماعيّ على الأسرى الفلسطينيّين وعائلاتهم، وهي سياسة هدم المنازل، التي تبرّرها دولة الاحتلال بالدواعي الأمنيّة، مع العلم أنّ هذا الإجراء هو إجراء إضافيّ لاحتجاز الأسرى ومحاكمتهم في المحاكم العسكريّة، وهذا يعدّ شكلاً من أشكال العقوبة المزدوجة التي تمارسها دولة الاحتلال على الأسرى، والتي تشكّل ضرراً كبيراً على عائلاتهم، حيث إنّ هذه السياسة طالت منازل 10 أسرى خلال العام 2023.

قامت قوّات الاحتلال خلال هذا العام باعتقال نحو 11 ألف فلسطينيّ/ة[1]، وبلغت حالات الاعتقال بين صفوف النساء (300) حالة، وتشمل هذه الحصيلة النساء اللواتي أُعْتُقلن من الأراضي المحتلّة عام (1948) بعد السابع من أكتوبر، فيما بلغ عدد حالات اعتقال الأطفال (1085) حالة.

وبلغت حالات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر أكثر من (5500) حالة، من بينهم (355) طفلاً/ة، و(184) من النساء، التي تشمل النساء اللاتي تمّ اعتقالهنّ من الأراضي المحتلّة عام 1948. وبالنظر إلى حصيلة الاعتقالات التي تمّ تنفيذها في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، والتي تشكّل ما نسبته النصف من حصيلة حملات الاعتقال خلال العام 2023، فيما لم تشمل هذه الحصيلة عمليّات الاعتقال التي نفّذها الاحتلال بحقّ المواطنين في غزّة بعد السابع من أكتوبر، والتي شملت المقاومين التي تدّعي دولة الاحتلال أنّهم شاركوا في أحداث السابع من أكتوبر، إضافة إلى المدنيّين، بما فيهم العمّال الذين جرى اعتقالهم من الأراضي المحتلّة عام 1948 والذين كانوا يتواجدون هناك بناءً على تصاريح العمل، أو تصاريح تلقّي العلاج، وجميع الأسرى الذين تمّ اعتقالهم من قطاع غزّة جرى نقلهم بشكل غير قانونيّ إلى معسكرات الجيش التي تُعرف باسم معسكر «سديه تيمان» بالقرب من بئر السبع، ومعسكر «عناتوت» بالقرب من مدينة القدس، ومنذ لحظة الاعتقال الأولى تعرّض معتقلو قطاع غزّة لجريمة الإخفاء القسريّ، فلم تقم الجهات الرسميّة الإسرائيليّة بتقديم معلومات دقيقة حول أعداد المعتقلين، أو ظروف احتجازهم، أو هويّاتهم، وتمّ منع الجهات الرسميّة، مثل الصليب الأحمر من تنفيذ أيّة زيارات لهؤلاء المعتقلين.

وكانت أعلى نسبة في حالات الاعتقال خلال شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر الذي شهد بداية العدوان والإبادة الجماعيّة على قطاع غزّة التي بلغت (2070) حالة اعتقال، وكذلك كانت أعلى نسبة في اعتقال النساء خلال شهر تشرين الأوّل/ أكتوبر وبلغت (66) حالة، فيما كانت أعلى نسبة في اعتقال الأطفال خلال شهر نيسان/ أبريل وبلغت (146) حالة، وهي نسبة مقاربة جدّاً لعدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال خلال شهر تشرين الأوّل/

1 يشمل هذا العدد معتقلي الضفّة الغربيّة والقدس المحتلّة وأسيرات الداخل المحتلّ حتى نهاية العام، ويشمل أيضاً معتقلي قطاع غزّة حتّى تاريخ السابع من أكتوبر فقط

أكتوبر، حيث بلغت (145) حالة. وكانت أعلى محافظة في أعداد حالات الاعتقال خلال العام هي محافظة القدس بواقع (3261) حالة اعتقال، تليها محافظة الخليل التي شهدت أعلى نسبة في أعداد المعتقلين بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر بواقع (1943) حالة، وجنين (1462) حالة.

تؤكّد مؤسّسة الضمير أنّ هذه الحصيلة هي مقاربة لعدد حالات الاعتقال التي نُفّذت ما بين عامي 2001-2002؛ أيّ خلال السنوات الأولى من انتفاضة الأقصى، مع الإشارة مجدّداً إلى أنّ عدد حالات الاعتقال لم تشمل معتقلي غزّة بعد السابع من أكتوبر، ولا تعكس فقط الارتفاع في أعداد مَن تعرّضوا للاعتقال، بل إنها تشكّل بذاتها شهادة حيّة لمستوى التنكيل والاستهداف المتعمّد الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحقّ المعتقلين الفلسطينيّين، وعائلاتهم.

ويبلغ عدد إجمالي الأسرى في سجون الاحتلال حتّى نهاية شهر كانون الأوّل/ ديسمبر 2023 (8800) معتقل، من بينهم أكثر من (80) أسيرة في سجن الدامون فقط، فيما لم تتوافر معلومات دقيقة عن بقيّة النساء المعتقلات من قطاع غزّة، والمحتجزات في معسكرات أخرى، أو في سجن هشارون، فيما لم تتوفّر حصيلة دقيقة للأطفال في السجون.

وبلغ عدد الإداريّين (3291) معتقلاً، وعدد من صنّفهم الاحتلال بالمقاتلين غير الشرعيّين (661) معتقلاً، وتعني هذه الحصيلة أنّ عدد إجمالي الأسرى ارتفع بـ(3550) أسيراً عن عدد الأسرى في السجون ما قبل السابع من أكتوبر، كما أنّ عدد الإداريّين ارتفع ليصبح (1971) أسيراً.

حدث تغيّر جذريّ في مختلف السجون الإسرائيليّة بعد حملات الاعتقال الواسعة التي شنّتها قوّات الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، وعلى الرغم من أنّ ممارسات مصلحة السجون مع الأسرى لا تعدّ بالممارسات الحديثة، حيث إنّ الحركة الأسيرة كانت شاهدة على سياسات التجويع، والاكتظاظ، واستخدام العنف المفرط من قبل السجّانين داخل السجون، إلّا أنّ هذه الممارسات بعد السابع من أكتوبر بلغت ذروتها. فحاربت مصلحة السجون الأسرى، وحاولت ضرب إرادتهم من خلال أبسط حقوقهم المتمثّلة في حقّهم في الغذاء، فاتّبعت مصلحة السجون منذ اليوم الأوّل سياسة التجويع والتعطيش مع الأسرى. إضافة إلى احتجاز أعداد كبيرة من الأسرى في الزنازين ذاتها؛ ما أدّى إلى حدوث اكتظاظ غير مسبوق داخل الزنازين الاعتقاليّة، ومع تقديم التماس على هذه السياسة التي تخرق قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة الخاصّ بالمساحة المخصّصة لكلّ أسير، إلّا أنّ المحكمة رفضت الالتماس مبرّرة أنّ دولة الاحتلال في حالة حرب.

وكانت أجساد الأسرى شاهدة على استخدام القوّة المفرطة من قبل السجّانين والوحدات الخاصّة داخل السجون، وبرز اسم وحدة «الكيتر» الموجود في سجن النقب بشكل حصريّ. وبسبب هذا العنف، سقط منذ السابع من أكتوبر حتّى شهر شباط 2024، (12) شهيداً نتيجة التنكيل والإهمال الطبّيّ. ورافق هذه الاعتداءات سياسة الحرمان من تقديم العلاج؛ حيث إنّ جزءاً كبيراً من الأسرى الذين تمّ الاعتداء عليهم لم يتمّ تقديم العلاج المناسب لهم، ولم يتمّ عرضهم على طبيب، ولا على ممرّض. وبالتوازي، حُرم الأسرى المرضى في السجون من العلاج، فقسم منهم حُرم من أدوية ضروريّة كانوا يأخذونها بشكل دوريّ، وأخرون حُرموا من الخروج إلى العيادة، والعيادات والمستشفيات الخارجيّة بسبب أمراض مزمنة، كالقلب والكلى والكبد، وغيرها من الأمراض. وزاد عدد الأسرى المصابين بالرصاص في السجون، مع جرائم وإهمال طبّيّ متعمّد، فيما انقطع الأسرى عن العالم الخارجيّ، ومُنعت زيارات العائلات، وزيارات الصليب، وتشديد غير مسبوق على زيارات المحامين، وحُوّلت السجون إلى زنازين، وسُحبت الموادّ والاحتياجات الخاصّة بالأسرى كافّة.

تعمل مؤسّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، بشكل سنويّ على إصدار هذا التقرير ليشكّل وثيقة ترصد الانتهاكات كافّةً، التي يتعرّض لها الأسرى والأسيرات الفلسطينيّون منذ لحظة اعتقالهم، مروراً بمرحلة التحقيق، ووصولاً إلى نقلهم لسجون الاحتلال.

ويحاول هذا التقرير أن يسلّط الضوء على حياة الأسرى، وطبيعة الانتهاكات التي يتعرّضون لها، ومدى مخالفة سياسات الاحتلال للقوانين والاتفاقيّات الدوليّة. ويعتمد التقرير منهجيّة وصفيّة تحليليّة، بحيث يستند في معلوماته إلى حصيلة أعمال دائرة الرصد والتوثيق التي قام بها طاقم المؤسّسة خلال العام، والتي تتكوّن من البحث الميدانيّ، والتوثيق مع الأسرى المحرّرين وعائلاتهم، إضافة إلى زيارات الأسرى في السجون الإسرائيليّة كافّة.

ويأتي هذا التقرير في إطار الجهود المتواصلة للمؤسّسة للإفراج عن الأسرى والأسيرات في السجون الإسرائيلية كافّة. وحتّى تحقيق ذلك الهدف، فإنّ مؤسّسة الضمير ستواصل جهودها، وبالتعاون مع المؤسّسات الحقوقيّة الدوليّة والمحلّيّة، من أجل ضمان تمتُّع جميع الأسرى والأسيرات، بحقوقهم/نّ المكفولة وفقاً للقانون الدوليّ الإنسانيّ، والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان.

يُعدّ هذا التقرير دليلاً لأرشفة أحداث وتفاصيل الانتهاكات التي تُرتكب بشكل ممنهج بحقّ الحركة الأسيرة، ولرصد الأوضاع والظروف داخل السجون بشكل دائم. كما يعدّ التقرير مكوّناً أساسيّاً من مساعي المؤسّسة لتوثيق ممارسات الاحتلال وفضحها، والتي يدخل من ضمنها التنكيل بالأسرى، والقوانين العنصريّة التي يصدرها مشرّع الاحتلال «الكنيست»، فيما يتعلّق بقضيّة الأسرى بخاصّةً، وحقوق الشعب الفلسطينيّ بعامّة.

سياسات الاحتلال

بحق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال

آلة القمع الاستعماريّة المتمثّلة في مصلحة السجون، تاريخ طويل من التنكيل بالأسرى الفلسطينيّين في مختلف سجونها ومراكز التوقيف، ولم يكن السابع من أكتوبر هو تاريخ التحوّل في السياسات المتّبعة داخل السجون، بل هذا التنكيل يشكّل الواقع الذي يعيشه الأسرى منذ سنوات طويلة وقد شكّل العام 2023 نقطة مفصليّة في تاريخ الحركة الأسيرة. ومع ذلك هذا لا ينفي حاضر الأسرى بعد السابع من أكتوبر، الذي شهد تصاعداً في سياسات التعذيب والتنكيل الممنهج، والذي أصبح يشكّل نهجاً ثابتاً في بنية السجون.

يركّز هذا الجزء من التقرير على معطيات وواقع ظروف الاعتقال التي يعيشها الفلسطينيّون أثناء عمليّات الاعتقال، والانتهاكات الممارسة بحقّهم من قِبل قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، وواقع الظروف في السجون منذ بداية عام 2023، إلى جانب المعطيات العامّة بعد السابع من أكتوبر، ويسلّط الضّوء على ظروف السجون، والواقع الذي يعيشه الأسرى داخل السجون الإسرائيليّة، والجرائم المستمرّة منذ بداية العام، والتي بلغت ذروتها بعد السابع من أكتوبر.

على الرغم من قتامة الواقع وصعوبته في السجون الإسرائيليّة، إلّا أنّ الحكومة اليمينيّة المتطرّفة باشرت منذ استلامها الحُكم في دولة الاحتلال مع بداية عام 2023 بالتضييق على الأسرى، وبدأ وزير الأمن الداخليّ «إيتمار بن غفير» المسؤول عن جهاز الشرطة، إضافة إلى مصلحة السجون، بالتردّد على السجون الإسرائيليّة، وفي تاريخ 5/1/2023 توجّه «بن غفير» إلى سجن نفحة الصحراويّ، حيث كانت الزيارة تهدف إلى إظهار خططه المتطرّفة ضدّ الأسرى الفلسطينيّين، وتنفيذ تدابير عقابيّة بحقّهم. ولم يُبقِ على نواياه خفيّة، بل بعد الزيارة صرّح «بن غفير» عبر تغريدة على مِنصّة (X) قائلاً: «لقد زرت سجن نفحة يوم أمس، للتأكّد من أنّ أولئك الذين قتلوا اليهود لن يحصلوا على ظروف أفضل من تلك الموجودة في السجون حاليّاً. وفيما أستمرُ بالتعامل مع الظروف في السجون، أهدف أيضاً إلى إقرار قانون عقوبة الإعدام للإرهابيّين»[2].

لحق بزيارة «بن غفير» لسجن نفحة تحديداً بين 8-9/1/2023 نقل تعسُّفيّ لحوالي 80 أسيراً من سجن هداريم إلى سجن نفحة، وتمّ تفريغ السجن من الأسرى الأمنيّين، ونقل حوالي 70 أسيراً من سجن مجدّو، تحديداً قسم رقم (8) إلى سجن جلبوع عالي الحراسة، الواقع في منطقة بيسان. وفي تاريخ 22/1/2023 تمّ نقل حوالي 35 أسيراً من سجن ريمون إلى سجن جلبوع، وكان من المفترض أن يتمّ نقل 25 أسيراً للوجهة ذاتها في اليوم التالي[3].

2 انظر التغريدة عبر الرابط التالي: https://twitter.com/itamarbengvir/status/1611286062298529792

3 For more information about the arbitrary transfer of prisoners between prisons, see the following paper by Addameer "The Impact of Israel's New Ultranationalist Government on the Palestinian Prisoners Movement". 31 January 2023 https://www.addameer.org/media/4978

وتهدف سياسة النقل إلى ضرب أيّة حالة من الاستقرار والترابط التي يصل إليها الأسرى في السجن، وكذلك ضرب أيّ جهد من الحركة الأسيرة للاحتجاج على الظروف الصعبة التي يعيشها الأسرى داخل السجون.

صاحبَ التنقلات التي فُرضت على الأسرى مجموعة من الإجراءات التنكيليّة التي تمسّ بحياة الأسرى اليوميّة داخل السجون، وكان الأسير بلال كايد (اعتقال إداريّ) قد أفاد لمحامي الدفاع أثناء زيارته قائلاً: «هناك كلام من الشاباك على إجراء بعض التغيّرات، منها: التنقّلات بين السجون كلّ 3 أشهر، وعدم مراعاة قرب السجن من مكان سكن الأسير، وإلغاء ممثّل الأسرى، وتقليص زيارة الأهل إلى نصف ساعة، وغيرها من الإجراءات»[4].

وشهدت مختلف السجون الإسرائيليّة إجراءات مماثلة للتضييق والسيطرة على الأسرى بالسبل المتاحة كافّةً من خلال مصلحة السجون، إضافة إلى الحكومة الإسرائيليّة التي يسخّر الوزراء فيها الطرق كافّة للتنكيل بالأسرى، وسلب إنجازاتهم التي تمكّنوا من تحقيقها على مرور سنواتٍ من النضال.

ومن بين القرارات الجديدة التي اتّخذها "بن غفير" قرار إغلاق المخبز الذي يصنع الخبز للأسرى والمعتقلين في سجون الجنوب (سجني نفحة والنقب)، حيث أصبح توفير الخبز يتمّ من مخابز خارج السجن، وأكّد الأسرى من خلال زيارات المحامين أنّ نوعيّة الخبز التي بدأت إدارة السجون بإدخالها رديئة، من حيث النوع والكمّيّة المحدودة. ونقلت صحيفة «يسرائيل هيوم» عن «بن غفير» قوله: «لقد أصابني الجنون عندما علمت بوجود المخابز داخل السجن، لا يمكن للأسرى أن يحصلوا على مثل هذا الامتياز، كيف يمكن لهؤلاء الحصول على خبز طازج كلّ يوم؟».

ومسّت قرارات «بن غفير» أيضاً المُدد المسموح بها فتح المياه في الحمّامات، والتي تمّ تقليصها لمدّة ساعة واحدة فقط لـ 120 أسيراً، وهذا يعني أنّ مدّة الاستحمام لكلّ أسير لن تتجاوز خمس دقائق، إضافة إلى وقف المياه الساخنة أيضاً، وهو الأمر الذي يُعدّ انتهاكاً صارخاً لحاجة النظافة الشخصيّة الأساسيّة للأسرى، ويصل إلى حدّ الإهانة والمعاملة القاسية بحقّهم.

لم تكتفِ حكومة الاحتلال الجديدة بهذه القرارات فحسب، بل تعدّت قرارتها ذلك، حيث صادقت على طرح قانون إعدام بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، وضمن القرارات كان أيضًا قرار عزل الأسرى الجدد من منفّذي العمليّات لمدّة زمنيّة طويلة للانتقام منهم، إضافة إلى سحب أجهزة التلفاز من أقسام «المعابر» للأسرى الموقوفين، وتشكيل لجنة لتطبيق إجراءات لجنة الطوارئ كافّة، التي أُنشئت بخصوص سجن جلبوع بمدّة أقصاها ثلاثة أشهر

4 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير بلال كايد في سجن مجدو بتاريخ 19 كانون الثاني 2023

منذ استلامه الوزارة، واستهدفت قرارته أيضاً كانتينا السجن، حيث إنّه حاول تقليل أنواع المنتجات الموجودة في الكانتينا. ولحقت هذه الإجراءات سلسلة من التغيّرات القانونيّة التي سيتمّ التطرُّق إليها في الفصل الخاصّ بتعديلات القوانين.

زيارة بن غفير لأحد سجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر - الجزيرة

لم يكن استهداف «بن غفير» للأسرى بالشيء الجديد بعد إشغاله منصب وزير الأمن الداخليّ، بل كانت تصريحاته العنصريّة بحقّهم تسبق وجوده في الحكومة، وقد كان موضوع التضييق على الأسرى أحد المواضيع التي تطرّق إليها في الدعاية الانتخابيّة الخاصّة به. وبعد إشغاله منصب الوزير تعرّض «بن غفير» لأبسط الحقوق للأسرى؛ ففي تاريخ 27/8/2023 أصدر قراراً يقضي بتقليص الزيارات العائليّة للمعتقلين الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة إلى مرّة كلّ شهرين بدلاً من الزيارات الشهريّة، والذي كان من المفترض أن يدخل حيّز التنفيذ في تاريخ 3/09/2023 بحقّ حوالي 1600 أسير في سجون الاحتلال، يقضون أحكاماً متفاوتة، من بينهم الأسرى المحكومين مدى الحياة. ويُعدّ هذا القرار تعسُّفيّاً بحقّ الأسرى، والذي يُعدّ جزءاً لا يتجزّأ من الإجراءات التي تمسّ بالحقوق الأساسية لهم في السجون، وهذا القرار يدخل ضمن قائمة طويلة من الإجراءات العقابيّة واللاإنسانيّة التي تتّخذها الحكومة المتطرّفة بحقّ الاسرى. لاسيّما في ظلّ نقل الأسرى الفلسطينيّين من أماكن سكنهم في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى السجون الإسرائيليّة التي تقع داخل مناطق السيادة الإسرائيليّة، والذي يشكّل بحدّ ذاته انتهاكاً للقوانين الدوليّة، ويمسّ بقدرة الأسرى من الاستفادة بشكل معقول من حقّهم في الزيارات العائليّة، التي يتخلّلها عراقيل عدّة من الجانب الإسرائيليّ، تتمثّل في حرمان العائلات من التصاريح، ومشقّة السفر التي يعانون منها بسبب الحواجز الإسرائيليّة. وعلى الرغم من هذا كلّه، لم تكتفِ دولة الاحتلال بهذا القدر من التنكيل، بل عمل «بن غفير» على تسخير ما يملك لتقليل التواصل بين الأسرى وعائلاتهم إلى حدّه الأدنى منذ سنوات. وجاء الردّ من مكتب رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو» على قرار تقليص الزيارات العائليّة للأسرى لمرّة كلّ شهرين بأنّه لم يتمّ اتّخاذ أيّ قرار بهذا الشأن.

وردّاً على هذا الإجراء قرّرت لجنة الطوارئ للحركة الأسيرة في تاريخ 3/9/2023 الشروع بالإضراب المفتوح عن الطعام ابتداء من تاريخ 14/9/2023 وذلك لمواجهة هذا القرار، في حال لم يتمّ إلغاؤه، إلّا أنّ وقوف الحركة الأسيرة في وجه هذه القرار، وبعد التفاوض مع مصلحة السجون لم يتمّ تطبيق القرار، وتمّ تعليق خطوة الإضراب عن الطعام.

اعتقالات جماعية من قطاع غزة - هلا أخبار

جرى تحوّل جوهريّ في السجون بعد السابع من أكتوبر، وباشرت إدارة مصلحة السجون باتّخاذ إجراءات انتقاميّة بحقّ الأسرى المحتجزين داخل السجون، وانعكس ذلك على مستوى حملات الاعتقال الكبيرة للفلسطينيّين في مختلف أماكن تواجدهم داخل فلسطين التاريخيّة، إضافة إلى انعكاسه على الأسرى داخل السجون. وسنقوم باستعراض معطيات تعكس ظروف احتجاز الأسرى بعد السابع من أكتوبر.

سياسة التجويع

منذ السابع من أكتوبر قامت قوّات مصلحة السجون باقتحام السجون الإسرائيليّة كافّة، وباشرت باتّباع سياسة التجويع[5] من خلال مصادرة جميع الموادّ الغذائيّة من الأقسام، بالتزامن مع إغلاق الكانتينا ليُترك الأسرى مع ما تقدّمه مصلحة السجون من طعام، والتي بدورها قامت بتقليصه إلى وجبتين في اليوم، وبعد فتره من الزمن أصبحت مصلحة السجون تقدّم ثلاث وجبات للأسرى في اليوم في بعض السجون، وليس جميعها.

أجمع الأسرى عبر الشهادات التي تمكّنت المؤسّسات الحقوقيّة من جمعها من السجون الإسرائيليّة كافّة ما بعد السابع من أكتوبر حتّى نهاية العام، على أنّ الطعام المقدّم رديء، من حيث الجودة من ناحية، وقلّة الكميّة من ناحية أخرى. حيث أفاد الأسير وليد حناتشة أثناء زيارة محامي الدفاع له قائلاً: «الأكل عبارة عن أرز مسلوق بمقدار نصف كأس للأسير، ويحضرون الأكل بصحن واحد مع ملاعق بلاستيكيّة، وعلى ما يبدو أنّ الأسرى فقدوا 25- 30% من أوزانهم منذ بداية الأحداث»[6]. وأكّد الشبل (م، ح) أنّ السياسات ذاتها تطبّق في أقسام الأشبال قائلاً: «نحن لا نعرف معنى الشبع»[7].

5 سياسة التجويع أو الحرمان من الغذاء تعرف على أنّها تناول للطعام بمستوى طاقة أقلّ من الحدّ الأدنى المطلوب، ويمكن أن يكون التقييد على تناول الطعام كليّاً أو جزئيّاً

6 زيارة محامي الدفاع للأسير وليد حناتشة في سجن مجدّو بتاريخ 12 كانون الأول 2023

7 زيارة محامي الدفاع للأسير الشبل (م، ح) في سجن عوفر بتاريخ 11 كانون أول 2023

لم تتّبع مصلحة السجون هذه السياسة مع الأسرى البالغين والأصحّاء فقط، بل طالت الأشبال في السجون أيضاً، والأسيرات والأسرى المرضى في عيادة سجن الرملة، إضافة إلى المرضى الموزّعين على السجون المركزيّة، مع العلم أنّ المرضى بحاجة إلى طعام بكميّات مناسبة وجودة عالية؛ لكي يتماثلوا للشفاء بشكل أسرع.

وهذا ما أكّده الأسير الشهيد عاصف الرفاعي الذي كان يعاني من مرض السرطان، ويخضع للعلاج الكيماويّ، ويتناول أدوية ثقيلة جدّاً لمحاربة المرض، ومنع تفشّيه في جسده، وقد أفاد لمحامي الدفاع أثناء الزيارة: "الطعام سيّئ جدّاً، يحتوي على حمّص وخضار، مع 5-6 قطع خبز (فينو)، وهذا ما يتمّ تقديمه يوميّاً، وهذا الطعام لا يتلاءم مع حالاتنا الصحّيّة واحتياجاتنا الغذائيّة"[8].

كما قال الأسير المصاب محمد ربيع الذي يقبع في عيادة سجن الرملة: «لا يتمّ إحضار الفواكه، وكميّة الطعام أقلّ من السابق، وفي تراجع مستمرّ»[9]. وليزداد الأمر سوءاً تمّ الإعلان عن استشهاد المعتقل الإداريّ محمد الصبّار الذي كان يعاني من مرض في المعدة والأمعاء، وبحاجة إلى نظام غذائيّ خاصّ، لكن بسبب رداءة الطعام تضاعفت حالة الصبّار سوءاً، وأُعلن عن استشهاده في تاريخ 8/2/2024، ومع ذلك لم يحدث أيّ تغيير على جودة وكميّة الطعام المقدّمة للأسرى[10].

على الرغم من أنّ النظام القانونيّ الذي يحكم معايير التغذية في السجون هو مزيج من السياسات المحليّة والقوانين الدوليّة، إلّا أنّه يوجد عدد قليل من القوانين الشاملة التي تنظّم موضوع تقديم الطعام في السجون. ويُذكر في قواعد مصلحة السجون الإسرائيليّة أنّه يجب تقديم طعام كافٍ للأسرى بواقع 3 مرّات يوميّاً، إلّا أنّه طالما كان الطعام أداةً عقابيّة تستخدمها مصلحة السجون لمحاربة الأسرى.

وبالرغم من أنّ مصلحة السجون لها المقدرة الكافية لتقديم 3 وجبات للأسرى يوميّاً، إلّا أنّها تتنصّل من مسؤوليّاتها تجاه الأسرى، وهذا لم يبدأ مع السابع من أكتوبر، بل هذه سياسة ممنهجة متّبعة منذ سنوات ضدّ الأسرى وقد واجهت الحركة الأسيرة هذه السياسة بشكل مستمرّ من خلال مظاهر رفضهم استلام الطعام الفاسد، أو غير المطهوّ جيّداً، ومع ذلك لا تزال دولة الاحتلال تستخدم حقّ الأسرى في الطعام سلاحاً ضدّهم، ويمكنها أن تمنعه عن الأسرى. والشيء الوحيد الذي كان يُسعف الأسرى هو شراؤهم الموادّ الغذائيّة من كانتينا السجن على حسابهم الشخصيّ لتغطية احتياجاتهم الغذائيّة، ومع ذلك قامت مصلحة السجون بحرمان الأسرى من الكانتينا منذ السابع من أكتوبر، معرّضة ما يزيد عن 7 آلاف أسير فلسطينيّ إلى سوء التغذية الحادّ.

8 زيارة محامي الدفاع للأسير عاصف الرفاعي في عيادة سجن الرملة بتاريخ 31 تشرين الأول 2023
9 زيارة محامي الدفاع للأسير محمد ربيع في عيادة سجن الرملة بتاريخ 15 تشرين الثاني 2024
10 لمعرفة المزيد عن شهداء الحركة الأسيرة خلال عام 2023 وحتى نهاية شهر شباط 2024، انظر فصل عنف السجون

لأنّ تقديم طعام غير صحيّ وغير إنسانيّ للأسرى يوماً بعد يوم من قبل مصلحة السجون، يؤدّي إلى انتشار مفرط لأمراض القلب والأوعية الدمويّة، ويؤثّر سلبيّاً على وظائف الأعضاء الحيويّة لدى الأسرى. وسياسة التجويع لا تؤثّر على الأسرى من الناحية الجسديّة فقط، بل تؤثّر عليهم من ناحية نفسيّة، فيعيش الأسرى في قلق وضغط نفسيّ شديدين؛ نتيجة للظروف القاسية التي يفرضها عليهم نقص وسوء التغذية، ويكونون أكثر عرضة للاكتئاب والقلق؛ ما يتسبّب في تدهور في حالتهم العقليّة. وتظهر التوثيقات التي جمعتها المؤسّسات ما بعد السابع من أكتوبر أنّ مصلحة السجون مصمّمة على استخدام هذه السياسة، ولا يوجد مؤشّرات على تراجعها عن سياسة التجويع.

إنّ التلاعب في الكميّات الغذائية والماء المقدّم للأسرى لتحقيق أهداف انتقاميّة، وإنزال عقوبات جماعيّة على الأسرى يُعدّ انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ومحظوراً في المواثيق الدوليّة. وتتعارض هذه السياسة بشكل صارخ مع مبادئ حقوق الإنسان، وتُعرّض الأسرى إلى معاملة غير إنسانيّة ومهينة، فهي محظورة بشكل واضح في قواعد الأمم المتّحدة النموذجيّة الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) تحديداً في المادّة (22) التي تنصّ على: «توفّر إدارة السجون لكلّ سجين، في الساعات المعتادة، وجبة طعام ذات قيمة غذائيّة كافية للحفاظ على صحّته وقواه، جيّدة النوعيّة وحسنة الإعداد والتقديم»، كما وتحظر المادّة (43) من القواعد ذاتها، خفض كميّة ما يقدّم للسجين من الطعام أو مياه الشرب كتقييد أو جزاء تأديبيّ».

وما يؤكّد استخدام سياسة التجويع بشكل ممنهج وواسع النطاق من قِبل دولة الاحتلال، هو تطبيق هذه السياسة على أكثر من 2 مليون فلسطينيّ في قطاع غزّة، مع العلم أنّ الاحتلال الإسرائيليّ يتحكّم بما يدخل إلى قطاع غزّة بسبب الحصار، لكن بعد السابع من أكتوبر حرمت قوّات الاحتلال المدنيّين الفلسطينيّين في قطاع غزّة من الطعام والماء والوقود، بينما قام الاحتلال بعرقلة دخول المساعدات الإنسانيّة والغذائيّة إلى قطاع غزّة، وتم تدمير الأراضي الزراعيّة بفعل القصف والأحزمة النارية والدبابات، فترك أهالي القطاع دون الحاجات الغذائيّة الأساسيّة التي تمكّنهم من البقاء على قيد الحياة[11]. وكانت سياسة الحكومة الإسرائيليّة في اتّباع التجويع مع أهالي القطاع واضحة جدّاً من خلال تصريحاتهم العنصريّة، حيث قال وزير الدفاع «يوآف غالانت» إنّه أمر بفرض حصار كامل على قطاع غزّة: «لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزّة، لن يكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا وقود، كلّ شيء مغلق»، وأضاف: «نحن نحارب الحيوانات البشريّة، ونتصرّف وفقاً لذلك»[12].

11 يحظر القانون الإنسانيّ الدوليّ، أو قوانين الحرب، تجويع المدنيّين كأسلوب من أساليب الحرب. وينصّ «نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائية الدوليّة» على أن تجويع المدنيّين عمداً «بحرمانهم من الموادّ التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمّد عرقلة الإمدادات الغوثيّة» هو جريمة حرب. ولا يتطلّب القصد الإجراميّ اعتراف المهاجم، ولكن يمكن أيضاً استنتاجه من مجمل ملابسات العدوان على القطاع. كما أنّ الحصار الإسرائيليّ المستمرّ على قطاع غزّة، فضلاً عن إغلاقه المستمرّ منذ 19 عاما، يرقيان إلى مصافّ العقاب الجماعيّ للسكّان المدنيّين، وهو جريمة حرب. وباعتبارها القوة المحتلّة في غزة بموجب «اتفاقيّة جنيف الرابعة»، من واجب إسرائيل ضمان حصول السكّان المدنيّين على الغذاء والإمدادات الطبيّة

12 The Times of Israel. "Defense minister announces complete siege of Gaza: No Power, Food or Fuel". 9 October 2023 https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/defense-minister-announces-complete-siege-of-gaza-no-power-food-or-fuel/

سياسة الاكتظاظ

عدد من معتقلي قطاع غزة - معسكر سديه تيمان - CNN

يرتبط الاكتظاظ بالكثافة المكانيّة، وفي حالة الأسرى ترتبط بالمساحة المعيشيّة المخصّصة لكلّ أسير داخل زنازين السجن، أو عدد الأسِرّة مقابل عدد الأسرى، وكلّما ارتفع عدد الأسرى داخل الزنزانة الواحدة التي لا تتغيّر سعتها الاستيعابيّة، ترتفع نسبة الاكتظاظ.

على الرغم من قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة الصادر عام 2017، والذي يقضي بتوسيع المساحة المتاحة حتّى (4.5) متر مربّع لكلّ أسير[13]، بدأت مصلحة السجون بتنفيذ القرار بشكل جزئيّ وليس كليّ منذ ذلك الحين، إلّا أنّه خلال عام 2023 بدأت مصلحة السجون بخرق قرار المحكمة وخاصّة في سجن جلبوع، من خلال زيادة أسير على كلّ من الغرف الاعتقاليّة، مقلّلة من المساحة المعيشيّة المخصّصة للأسرى، بموجب قرار المحكمة الإسرائيليّة والمواثيق الدوليّة على حدّ سواء. وهذا ما أكّده الأسير قتيبة مسلم قائلاً: «في القسم الذي احْتَجَزْ به يوجد 14 غرفة، وفي كلّ غرفة يوجد 5 أسرى بدل 4، وأرادت إدارة السجن احتجاز 6 أسرى في الغرفة، ولكنّنا رفضنا هذا الإجراء»[14]، وأكّد الأسير نضال مشعل الموضوع ذاته قائلاً: «أبلغتنا الإدارة البارحة أنّ كلّ غرفة سيزيد فيها أسير، على الرغم من أنّنا حاليّاً 5 أسرى في كلّ غرفة، والأصل أن نكون 4 فقط. وأخبرونا أنّهم سيزيدون برشاً داخل الغرفة لتصبح فيها 6 أبراش»[15].

تعكس هذه الإجراءات سياسات مصلحة السجون القائمة على التضييق على الأسرى بالقدر المستطاع، وانتهاك القوانين كافّة، ويدخل ضمن تلك القوانين الإسرائيليّة وقرارات المحاكم الإسرائيليّة أيضاً، وذلك لا يعكس إلّا صوريّة القوانين والقرارات الإسرائيليّة، التي لا يتمّ استخدامها إلا بمزاجيّة إدارة مصلحة السجون، والجيش الإسرائيليّ، وبما يخدم أهداف ومصالح الحكومة والقادة الإسرائيليّين.

13 للمزيد عن قرار المحكمة، انظر تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال لعام 2019، ص30-31
https://www.addameer.org/sites/default/files/publications/mdl-tqryr_lnthkt_2020.pdf

14 زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير قتيبة مسلم في سجن جلبوع بتاريخ 12 أيلول 2023

15 زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير نضال مشعل في سجن جلبوع بتاريخ 23 آب 2023

ولم تقتصر سياسة الاكتظاظ على سجن جلبوع فقط، بل انتشرت في السجون الإسرائيليّة كافّة بعد السابع من أكتوبر؛ وذلك يعود إلى حملات الاعتقال التي قامت قوّات الاحتلال بتنفيذها منذ بداية العام، وتضاعفت بشكل غير مسبوق بعد السابع من أكتوبر، بالرغم من أنّ السجون غير قادرة على استيعاب هذه الأعداد من المعتقلين، ومع ذلك وصل أعداد المعتقلين منذ السابع من أكتوبر حتى نهاية العام حوالي 5500 حالة اعتقال، أما العدد الكليّ لحالات الاعتقال خلال العام وصل إلى 11 ألف حالة اعتقال[16]؛ ما أدّى إلى اكتظاظ غير مسبوق في السجون كافّة، حتى في سجن الدامون الذي يحتوي على قسم للأسيرات، وقسم للأشبال.

أصبحت مصلحة السجون تحتجز في غرف الأسرى التي لا تتّسع إلّا لـ 4 أو 6 معتقلين كحدّ أقصى، ما يقارب 12-14 أسيراً، حيث أفاد الأسير عدنان حبية بهذا الخصوص قائلاً: "نحن غرفتنا في قسم 24 في سجن عوفر، حاليّاً عددنا 8 أسرى، ولكن وصل عددنا في السابق إلى 13، ولا يوجد إلّا 6 أبراش، وباقي الأسرى ينامون على الأرض"[17].

وأكّد الأسير معاذ شومان أن الأسرى يعيشون بالظروف ذاتها في سجن مجدّو، قائلاً: «نحن في الغرفة 11 أسيراً، الأغلب ينام على الأرض، وهناك نقص في الفرشات والحرامات، فجزء كبير ينام على الأرض وبدون حرام»[18].

ما يقارب نصف الأسرى الذين يتمّ احتجازهم في ظروف الاكتظاظ ينامون على الأرض، وتوفّر لهم إدارة مصلحة السجون فقط فرشة رقيقة، مع بطّانية دون مخدّة. مع العلم أنّ التعديل على قانون السجون (طوارئ السجون) نصَّ على إمكانيّة احتجاز الأسير دون سرير في الحالات التي لا يتوافر فيها سرير، ولأقصر مدّة ممكنة، وفي هذه الحالة، يجب أن يتمّ تزويد الأسير بفرشة مزدوجة[19]، وهذا يعني خرقاً لقرار المحكمة الخاصّ في المساحة المخصّصة لكلّ أسير[20]. وحتّى في ظلّ هذه التعديل المجحف بحقّ الأسرى، الذي يحرمهم من أبسط حقوقهم، وينتهك حقّاً أساسيّاً للأسير، وهو الحقّ في المساحة الشخصيّة والخصوصيّة، إلّا أنّ إدارة مصلحة السجون لم تلتزم بهذا التعديل، ولم توفّر للأسرى إلّا فرشة واحدة لكلّ أسير.

16 هذا لا يشمل أسرى قطاع غزّة (الذكور) الذي جرى اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر. وتجدر الإشارة إلى أنّ قوّات الاحتلال لم تُبق على اعتقالهم جميعاً، بل تمّ الإفراج عن جزء منهم

17 زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير عدنان حبية في سجن عوفر بتاريخ 8 تشرين الثاني 2023

18 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير معاذ شومان في سجن مجدّو بتاريخ 12 كانون أول 2023

19 مركز مدار، «بالقراءة الأولى -تمديد سريان قانون طوارئ يسمح بتقليص المساحة المتاحة ل»سجين أمنيّ» في السجون والمعتقلات». 17 يناير 2024 http://tinyurl.com/bdeb6myn

20 لمعرفة المزيد عن هذا التعديل انظر فصل التعديل على القوانين

وبسبب الأزمة في السجون، قام مكتب الدفاع العام بعمل 4 زيارات لسجون مختلفة خلال شهر كانون الأوّل 2023، وأكّد التقرير أنّ السجناء الجنائيّين والأمنيّين على حدّ سواء يعيشون ظروفاً غير إنسانيّة، ويُجبرون على النوم على الأرض، ومحتجزون في ظروف اكتظاظ قاسية لا تلبّي «الخطوة الأولى» لقرار المحكمة العليا الإسرائيليّة، ونصَّ على أنّ حوالي 3400 معتقل ينامون على الأرض، وأفاد التقرير بخصوص سجن الدامون الذي يحتجز به الأسيرات والأطفال «إضافة إلى الحالة المادّيّة السيّئة للسجن، يُحتجز في عدد من الزنازين معتقلون ينامون على الأرض»[21].

وفي ختام التقرير، أعرب ممثّلو مكتب الدفاع العام عن الظروف التي تمّ رصدها من خلال زياراتهم إلى السجون الإسرائيليّة كالآتي: اكتظاظ لا يطاق؛ الظروف الصحيّة سيّئة، ويوجد مشكلة الآفات؛ ظروف التهوية غير الكافية؛ الافتقار إلى المعدّات الأساسيّة للسجناء؛ وأكثر.

بشكل عام، أبدى ممثّلو مكتب الدفاع العام رأيهم بأنّ الزيادة في الاكتظاظ في مرافق السجون يحمل في طيّاته آثاراً وعواقب كبيرة، ليس فقط من وجهة نظر المسجونين، ولكن أيضاً من وجهة نظر جهاز الأمن، وإنّ زيادة الاكتظاظ في الوضع الذي يتعرّض فيه السجناء للضغط والقلق قد يؤدّي إلى احتكاك غير ضروريّ بين السجناء أنفسهم وبينهم وبين الموظّفين، وعلى حساب الإنجازات العلاجيّة والتأهيليّة التي تمّ تحقيقها بجهد كبير.

21 وزارة العدل. مكتب الدفاع العام «ظروف السجن في مرافق خدمة السجون، تقرير خاصّ حول خلفية حالة الطوارئ في السجون».

الجرائم الطبّيّة، إحدى أدوات القتل البطيء

سياسة الجرائم الطبّيّة واحدة من السياسات الثابتة التي يستخدمها جيش الاحتلال في عمليّات اعتقال الجرحى، وتستكملها مصلحة السجون مع الأسرى المحتجزين في مراكز الاعتقال والسجون المركزيّة. ويتعرّض لها مختلف الأسرى المرضى الذين يعاني البعض منهم من أمراض خطيرة، كالسرطان، وأمراض الكبد، والكلى، والقلب، وغيرها. وعلى الرغم من أنّ حقوق الإنسان والعدالة الطبّيّة تشكّلان إطاراً لضمان تقديم الرعاية الصحيّة اللازمة للأسرى، بغضّ النظر عن وضعهم القانونيّ، إلّا أنّ الشهادات والتقارير التي تمّ جمعها خلال العام تؤكّد حالات انتهاك جسيمة في مجال الرعاية الصحيّة المقدّمة للأسرى داخل السجون الإسرائيليّة، وخاصّة فيما يُسمّى عيادة سجن الرملة، التي يزعم الاحتلال أنّها عيادة لاستقبال الحالات المرضيّة الخاصّة، إلّا أنّ واقع الظروف في هذه العيادة تؤكّد أنّ ما هي إلّا سجن يحتوي على بعض الموادّ الطبّيّة البدائيّة، ولا ترقى لأن تكون عيادة.

وعلى الرغم من صِغر سعة استيعاب العيادة التي تستوعب فقط ما بين 15-20 أسيراً، إلّا أنّها طوال عام 2023 استوفت ما يقارب الحدّ الأعلى من سعتها الاستيعابيّة، ولأجل هذا كان يتمّ نقل الأسرى بسرعة لكي يتمّ استقبال آخرين من الحالات الصعبة، ما يؤكّد وجودَ إهمالٍ طبيّ، واستهدافاً للأسرى المرضى والمصابين، خاصّة في عمليّات الاعتقال.

تقوم مصلحة السجون بحرمان الأسرى من تقديم العلاج المناسب لحالاتهم، أو تتأخّر بشكل متعمّد في تقديم العلاج؛ ما يجعل حالاتهم الصحيّة تتفاقم إلى الأسوأ بشكل متسارع، وترفض مصلحة السجون في العديد من الحالات عرض الأسرى -خاصّة النساء-

على اختصاصيّين، ولا تكشف عن نتائج فحوصاتهم الطبّيّة، وتحجب عنهم الدواء كشكل من أشكال العقاب الممارس عليهم. وزادت وطأة هذه السياسة بعد السابع من أكتوبر، حيث حُرم الأسرى من أخذ أدويتهم الضروريّة لحالاتهم المرضيّة، إضافة إلى توقُّف عمل أيّ فحوصات، أو عمليّات جراحيّة كانت مقرّرة للأسرى قبل السابع من أكتوبر، كما أنّ هذه السياسة طالت عيادات السجن الداخليّة، فمع الاعتداءات التي تمّ تسجيلها في صفوف الأسرى، والغالبيّة العظمى منها كانت بحاجة إلى عناية طبيّة، أو خياطة الجروح، أو تجبير الكسور، ومع ذلك مُنع الأسرى من الخروج إلى عيادات السجن، وأصبح العلاج الوحيد المستخدم هو مسكّنات الألم، التي كان السجّان يعطيها للأسير بعد ساعات ومحاولات عدّة منهم للحصول عليها. وفي حالات أخرى، كانت مصلحة السجن تسمح للأسرى الذين يعانون من عدد كبير من الأمراض بأخذ أنواع محدّدة من الأدوية، وحرمانهم من بعضها الآخر.

15 عاماً ولم تتغيّر ملامح الجرائم الطبّيّة

تعرّض الأسير جمال إبراهيم لجرائم طبيّة متعمّدة، امتدّت لأكثر من 15 عاماً، وذلك منذ بداية اعتقاله في تاريخ 3/2/2004. ومنذ ذلك الحين واجه إبراهيم تجاهلاً متعمّداً لحاجاته الطبّيّة، حيث عانى من مشكلات في المعدة، ومشاكل في البواسير[22]. واستمرّت مصلحة السجون بتجاهل وضعة الطبّيّ سنوات طويلة، حتّى سُمح له منذ 4 أعوام فقط بإجراء عمليّة منظار، ولكنّ مصلحة السجون لم تقم بالإفصاح عن نتيجة المنظار؛ وأبقت عليها معلومات سريّة. ولا يُعدّ التحفُّظ على المعلومات الطبّيّة ظاهرة جديدة لدى مصلحة السجون، بل هي سياسة معتمدة مع مجموعة كبيرة من الأسرى المرضى الذين يُثبت أنّهم بحاجة إلى متابعة طبيّة حثيثة، وبهذه السياسة تُجرّد مصلحة السجون الأسرى من حقّهم في الاطلاع على ملفّاتهم الطبّيّة، وحاجتهم الملحّة في المتابعة الطبّيّة.

استمر وضع إبراهيم بالتفاقم حتى نُقل في عام 2022 إلى مشفى برزلاي (مشفى مدنيّ إسرائيليّ في مدينة عسقلان المحتلّة)، وأفاد الطبيب بحاجة إبراهيم الخضوع لعمليّة جراحيّة للبواسير الداخليّة؛ لأنّ حالتها تتفاقم بشكل مستمرّ، وآثارها انعكست سلباً على حالته الصحيّة بشكل عام، وتصعب حياته. وعانى إبراهيم أيضاً من مشاكل في القولون، والتي تتطلّب اتّباع حمية غذائيّة خاصّة، ويعاني أيضاً من مشاكل الدم، ونقص الحديد والفيتامينات. ولكن لم تنته معاناة ابراهيم الطبّيّة عند هذا الحدّ، بل في شهر آب من عام 2020 بدأ يعاني من أزمة حادّة في التنفّس، وأصبح يأخذ بخّاخاً لمحاولة الحدّ من

22 البواسير هي أوردة متورّمة في الشرج والمستقيم السفلي، تشبه الدوالي الوردية. قد تنشأ البواسير داخل المستقيم وتسمى بواسير داخليّة، أو تحت الجلد حول فتحة الشرج وتسمى بواسير خارجيّة.
https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/hemorrhoids/symptoms-causes/syc-20360268

هذه المشكلة التي تفاقمت بسبب رطوبة زنازين السجن التي يُحتجز فيها. وفي العام ذاته تمّ تصويره صورة أشعّة للرئتين، وتبيّن أنّ رئتيه سوداء اللون، وأنّ هناك ورماً عليها، وقال الأطبّاء أنّ هذا الورم حميد، على الرغم من أنّهم لم يأخذوا عيّنة منه، ولم يتمّ فحص المرض ليتبيّن إن كان حميداً أم لا.

أمّا معاناته من أوجاع الظهر نتيجة لوجود ديسك في إحدى فقرات الظهر فتُعدّ معاناة مضاعفة، فعلى الرغم من تلقّيه العلاجات الطبّيّة في عيادة سجن أيشل أسبوعين، إلّا أنّ الرحلة من سجن نفحة إلى سجن أيشل طويلة، ولا ينتقل الأسير بسيّارة إسعاف، بل يتمّ نقله بالبوسطة التي تشكّل رحلة عذاب، فمع أوجاع الديسك التي بحاجة إلى عناية خاصّة ورعاية طبيّة حثيثة، لا تزال قوّات الاحتلال تنكّل بالأسير من خلال إرغامه على الجلوس على مقاعد البوسطة الحديديّة، وتكبيله طوال هذه الفترة. ويمثّل التفاقم الذي حصل مع الأسير إبراهيم، وظهور أعراض عدّة أمراض أخرى عليه أثناء فترة احتجازه، انعكاساً لطبيعة الظروف غير الصحيّة في السجون، من ناحية الطعام، وظروف الغرف، وانعدام الرعاية الطبّيّة، والمماطلة بتقديم العلاج في الوقت المناسب.

تتصاعد وتيرة استخدام سياسة الإهمال الطبّيّ ضدّ الأسرى الفلسطينيّين الذي يشمل بطء الاستجابة لتقديم العلاجات الطبّيّة الضروريّة للأسرى، والتي تسهم في تدهور سريع على حالتهم، وتدخل هذه الممارسات ضمن سياسة الإهمال الطبّيّ الممنهج الذي تمارسه مصلحة السجون ضدّ جميع الأسرى منذ سنوات طويلة، على الرغم من آثار هذه السياسة الواضحة التي تظهر على الأسرى، والتي قد تؤدّي إلى فقدان الأسرى حياتهم داخل السجون بسبب هذه السياسة. وتتعارض هذه السياسة مع القوانين الدوليّة، وتشكّل انتهاكاً صارخاً لها، فمن حقّ الأسرى الحصول على الرعاية الصحيّة الكافية، والعلاج الضروريّ دوت تمييز أو إهمال، حيث يُعدّ هذا جزءاً من الحقوق الأساسيّة للإنسان، والكرامة البشريّة التي نصّت عليها عدد من الاتفاقيات، كاتّفاقيّة جنيف الرابعة.

التنكيل بالجرحى

اعتقال جريح - شبكة فلسطين الإخبارية

اعتُقل الأسير ورد دار شريف من جنين في تاريخ 4/9/2023، بعد أن قامت قوّات الاحتلال بإطلاق النار عليه بعدما قام برفع يديه إلى الأعلى. أصابت الرصاصة الشريان الرئيسيّ في فخده الأيمن، ونُقل إلى مشفى رمبام المدنيّ، وأُجريت له عمليّة في المشفى، وزرع له الأطبّاء شرياناً، وأزالوا الرصاصة، وقطبوا الجرح.

ومكث في المشفى من تاريخ 4/9/2023 حتى 26/9/2023، وخلال هذه الفترة أفاد الأسير أنّ قوّات الاحتلال أبقت على تكبيل يديه قائلاً: "لم يكن الحرّاس يزيلون قيود يديّ، لا أثناء الأكل، ولا أثناء الدخول لقضاء الحاجة، ولا أثناء الاستحمام، حيث كان موظّف من المشفى يقوم بمساعدتي في الاستحمام"[23].

جرى نقل شريف إلى عيادة سجن الرملة ببوسطة، بعد احتجازه في زنزانة صغيرة بداخلها، وبعد وصوله للرملة قام طبيب العيادة بالكشف على رِجل شريف لأنّها كانت تنزف، واتّضح أنّ قُطَب الجرح قد فُتقت، وأعادوا التقطيب مرّة أخرى. وأثناء وجوده في عيادة الرملة، لم يتمّ تقديم أيّ علاج له، أو إجراء أيّ مساجات، أو علاجات طبيعيّة للرِّجل، على الرغم من أنّه لم يكن يتمكّن من مدّ رِجله بشكل مستقيم، إلّا أنّ الأسرى الموجودين في العيادة قاموا بعمل المساجات له؛ ما أدّى إلى تحسُّن وضع رجله بشكل طفيف، وفي ظلّ حرمانه من العلاج الطبيعيّ كانت الإدارة تعطية فقط مضاداً حيويّاً. وحاليّاً لا يزال شريف يعاني من ألم في رِجله.

لا تُعدّ سياسة التنكيل بالأسرى الجرحى أو المرضى أثناء الاعتقال، أو أثناء الاحتجاز في المرافق الطبّيّة، والنقل إلى السجون سياسة جديدة، بل تتّبع دولة الاحتلال هذه السياسة منذ سنوات، والتي أدّت في الكثير من الحالات إلى تراجع حادّ في الحالة الصحيّة للأسير، كما حدث مع الأسير وليد دقّة الذي يعاني من سرطان نادر، وعلى الرغم من حالة الخطورة على حياته التي وصل إليها وهو محتجز في عيادة سجن الرملة، كان يتمّ نقله إلى المشافي المدنيّة الإسرائيليّة لفترة محدودة جدّاً، ومن ثَمَّ يعيدون احتجازه في عيادة سجن الرملة[24].

23 مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير ورد دار شريف في سجن مجدّو بتاريخ 18 آذار 2024
24 للمزيد عن حالة الأسير وليد دقة انظر الرابط التالي: https://www.addameer.org/ar/prisoner/5096

إباحة الاعتقال من سيّارات الإسعاف

قوات الاحتلال تعتدي على طواقم الإسعاف في مخيم طولكرم وكالة وفا

في تاريخ 29/12/2023 حوالي الساعة 2:00 ليلاً، كان (ح، ش) (17 عاماً) من مدينة قلقيلية متوجّهاً إلى منزله، وأصيب بعيار ناريّ. تمّ نقل (ح، ش) إلى مشفى درويش نزال بالمدينة، وحينها صدر قرار طبيّ بنقله إلى مشفى النجاح في مدينة نابلس، لكي يتمكّن من تلقّي العلاج المناسب لحالته بسبب صعوبتها. وضعوه في سيّارة الإسعاف وأثناء نقله إلى المشفى كانت قوّات الاحتلال قد نصبت حاجزاً على مدخل المدينة، وأوقفوا سيّارة الإسعاف، وقاموا باعتقال (ح، ش) من داخلها، وعلى الرغم من الإصابة البليغة، ووجوده في سيّارة الإسعاف ليُنقل إلى المشفى إلّا أنّ قوّات الاحتلال أجبروه على الانتظار حتى وصول سيّارة إسعاف إسرائيليّة، لنقله إلى مشفى مائير في كفار سابا.

مكث (ح، ش) في مشفى مائير 6 أيّام، تخلّلها إجراء عمليّة في المعدة، ومع ذلك فإنّ هذا لم يمنع قوّات الاحتلال من تكبيل يديه ببعضهما بعضاً طوال 3 أيّام متواصلة، وكان يتمّ فكّ القيود فقط لشرب الماء، أو للراحة التي لم تكن تتعدّى مدّة خمس دقائق يوميّاً.

وتجدر الإشارة إلى أنّه فَقَد قدرته على المشي منذ الإصابة، ومع ذلك لم يتمّ تقديم العلاج المناسب في المشفى لمشكلة المشي، ولم يُصرّح له الأطبّاء عن السبب. وأثناء تواجده في المشفى، جرى التحقيق معه مرّة واحدة، وعندما صرّح بالذي حدث معه، قال المحقّق أنّ عليه تهمة إلقاء عبوة، ولم يقم المحقّق بتسبيب هذه التهمة[25]. ويظهر افتراء المحقّقين أيضاً، وذلك لأنّه عندما تمّ اعتقال (ح، ش) لم تكن هناك أيّة مواجهات مع قوّات الاحتلال، إضافة إلى عدم وجود عناصر يرتدون لباس الجيش الرسميّ، وبالتالي لم يكن (ح، ش) يمتلك أيّة معلومات عن هُويّة هؤلاء الشبان، ولم يكن يعرف أنّهم جيش أو قوّات إسرائيليّة، خاصّة أنّه توجّه إليهم يسألهم عمّا يحدث وباللغة العربية. فمن خلال المعطيات حول الواقعة التي قام (ح، ش) بتقديمها لمحامي الدفاع، لم يكن هناك أيّ مبرر معقول لقيام الملثّمين بإطلاق النار عليه وإصابته إصابة بليغة.

وتؤكّد حالة الأسير (م، ر) 18 عاماً، الذي أطلقت عليه قوّات الاحتلال النار بتاريخ 29/9/2023، واخترقت الرصاصة المعدة، وكسرت أربع فقرات من عموده الفقريّ، ووضعوا له بلاتين في الظهر[26]. وما يبرهن تعسُّفيّة الاعتقالات هو قرار المحكمة الصادر في تاريخ 25/2/2024 بإطلاق سراح (م، ر) والاكتفاء بمدّة الاعتقال.

25 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير (ح، ش) في عيادة سجن الرملة بتاريخ 15 كانون الثاني 2024
26 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير (م، ر) في عيادة سجن الرملة بتاريخ 15 كانون الثاني 2024

وتُعدّ جملة الانتهاكات التي تمارسها دولة الاحتلال مع الجرحى والتي أهمّها الاعتقال من سيّارات الإسعاف، وتكبيل المرضى أثناء احتجازهم في المشافي، خاصّة الأطفال منهم، ونقلهم السريع من المشافي الإسرائيليّة إلى عيادة سجن الرملة؛ الأمر الذي يحرمهم من الحصول على العلاج الكافي، وتفادي إحداث أضرار دائمة لدى الأسرى، تُعدّ انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، وتتعارض مع قواعد القانون الدوليّ التي تحفظ الحقّ في تلقّي العلاج، والرعاية الصحيّة المناسبة دون عوائق.

الاعتداء على المسعفين ومنعهم من تقديم الخدمات الطبّيّة

خلال الاقتحامات جميعها التي تنفّذها قوّات الاحتلال لمختلف الأراضي الفلسطينيّة، تقوم بعرقلة عمل الطواقم الطبّيّة، والاعتداء عليهم، واستهدافهم إمّا بالاعتقال، أو بإطلاق النار المباشر عليهم، أو بتخريب سيّارات الإسعاف. وقد سجّلت حالات عدّة خلال العام 2023 التي تمّ فيها اعتقال، أو احتجاز المسعفين، ومنعهم من إسعاف المصابين، أو نقل الشهداء.

في تاريخ 17/1/2024 اقتحمت قوّات الاحتلال مخيّم نور شمس في حوالي الساعة 4:30 فجراً من محاور عدّة، بعدد من الآليّات العسكريّة تُقدّر بحوالي 120 آليّة، ما بين جرّافات عسكريّة وناقلات جند، بدأت القوّات بالتوغّل في حارة «الربايعة»، ثمّ توزّعت على جميع الحارات، وقامت بتفجير الأبواب، وتفتيش واسع للمنازل والمحالّ التجاريّة، وألحقت دماراً داخلها، ولحقها عدد من الاعتقالات، والتنكيل بأهالي المخيّم مع وقوع إصابات عديدة. وبسبب ذلك اتّخذت مجموعة من المسعفين المتطوّعين مع الهلال الأحمر نقطة إسعاف داخل أحد منازل المخيّم، تحديداً في حارة الحمام لمعالجة الإصابات.

في ساعات العصر من يوم الاقتحام ذاته سمع المسعفون طَرْقاً شديداً على الباب فقاموا بفتحه، مباشرة اقتحم حوالي 15 جنديّاً المنزل، بعضهم مقنّع بلباس جيش أخضر اللون، وكان غالبيّتهم يتكلّمون اللغة العربيّة بشكل جيّد، وكان في المنزل 7 مسعفين (5 رجال وسيّدتان)، وجميعهم يلبس الملابس الخاصّة بالعمل «فيست الهلال الأحمر». مباشرة قامت قوّات الاحتلال بتقييد جميع المسعفين بمرابط بلاستيكيّة للأمام، ووضعوا الغمام على أعينهم، ثمّ اقتادوهم مشياً على الأقدام إلى منزل قريب في الحارة ذاتها؛ كان الجنود قد استخدموه نقطةَ احتجازٍ وتحقيق ميدانيّ لهم. كان يوجد داخل المنزل حوالي 10 أشخاص من المخيّم جميعهم رجال مقيّدون ومغمغمون، شاهدهم أحد المسعفين المعتقلين، حيث استطاع رؤيتهم من تحت الغمام عندما يرفع رأسه.

بعد بقائهم في المنزل مدّة 5 ساعات، اقتادوهم جميعاً بواسطة آليّة عسكريّة إلى منشأة البلعاوي التجاريّة، وهو مبنى مخزن مساحته كبيرة، استخدمته القوّات أيضاً كنقطة

احتجاز وتحقيق ميدانيّ. وقال المسعف محمد ضميري: «أثناء النقل هجم الجنود علينا، وبدأوا بضربنا بواسطة البواريد والأيادي، وركلات بالبساطير، أحد الجنود قام بضربي بقاع السلاح على رقبتي، وشعرت بألم شديد»، وأكمل: «في داخل منشأة البلعاوي شاهدت مئات المعتقلين من مخيّم طولكرم كانوا مقيّدين ومغمغمين وجميعهم رجال، حقّقوا مع غالبيّة الشباب داخل مكاتب في المنشأة في الطابق الثاني»[27]. استمرّ احتجاز المسعفين في منشأة البلعاوي حتّى اليوم التالي.

وفي اليوم التالي في حوالي الساعة 11 ليلاً، اقتادوا الضميري وما يقارب 10 شباب بواسطة آليّة عسكريّة إلى معسكر الطيبة. عندما دخلوا المعسكر أفاد الضميري لمؤسّسة الضمير أنه شاهد من تحت الغمام مجموعة شباب من مخيّم طولكرم، يضعونهم على الأرض شبه عراة، إلّا من ملابسهم الداخليّة، كانوا يتعرّضون لضرب مبرح من قبل جنود الاحتلال، وأصوات صراخهم كانت عالية جدّاً. أبقوهم في ساحة المعبر في الخارج على الأرض، وكانت مليئة بمياه المطر، كان الجو بارداً جدّاً، خاصّة مع ساعات الليل المتأخّرة، وعانوا كثيراً من البرد.

وأفاد الضميري أيضاً أنّه في حوالي الساعة الواحدة ليلاً اقتادوه للتحقيق داخل مبنى في المعسكر. استمرّ التحقيق حوالي 3 ساعات، في التحقيق فكّوا الغمام والقيود، تبدّل محقّقون، وعرّفوا عن أنفسهم باسم إسماعيل، وحسن (ضابط منطقة طولكرم وضابط منطقة جنين)، التحقيق كان حول عمل الضميري مسعفاً وممرّضاً، واتّهموه بمساعدة «مطلوبين ومقاومين»، وتمّ تهديده، حيث قال له المحقّق: «إذا بشوفك حامل إبرة في إيدك في المخيّم بقطعلك إيّاها»، بعد انتهاء التحقيق كانت الساعة حوالي 4:00 فجراً، مباشرة أفرجوا عن الضميري على حاجز الطيبة. ونذكر أنّ في هذا الاقتحام للمخيّم بلغت حصيلة الشهداء 8 شهداء، وسُجّلت العشرات من الإصابات.

وتأتي هذه الاعتداءات كافّةً على الطواقم الطبّيّة بالتوازي مع الاعتداءات على طواقم المرافق الطبّيّة في قطاع غزّة، في ظلّ جريمة الإبادة الجماعيّة التي تمارسها دولة الاحتلال، حيث أشارت وزارة الصحّة الفلسطينيّة من خلال التقرير اليوميّ عن آثار العدوان الإسرائيليّ على الفلسطينيّين، والذي يتمّ تحديثه يوميّاً، أشار إلى أنّه منذ السابع من أكتوبر حتّى تاريخ 29/2/2024 أُعلن عن استشهاد 340 من الكوادر الصحيّة، وإصابة 770 آخرين بفعل عمليّات القصف أو القنص، وتمّ اعتقال/احتجاز ما يقارب 100 عامل من الكوادر الصحيّة، وتضرّرت 150 منشأة صحيّة بما فيها 30 مشفى، إضافة إلى 123 سيّارة إسعاف[28].

27 مقابلة هاتفية أجرتها موظفة مؤسسة الضمير مع محمد ضميري في تاريخ 20 كانون الثاني 2024

28 وزارة الصحة الفلسطينية. «التقرير اليومي لآثار العدوان الإسرائيليّ في فلسطين منذ 7 أكتوبر 2023». 29 شباط 2024 https://site.moh.ps/index/CategoryView/CategoryId/24/Language/ar

استكمالاً لسياسة الإهمال الطبّيّ التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين... مستشفى إسرائيليّ يرفض علاج أسرى فلسطينيّين؛ بحجة أنّ علاجهم «يسيء إلى المشاعر الوطنية»

في أعقاب بداية العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة، أعلن وزير الصحّة الإسرائيليّ «موشيه أربيل» عن سياسة عنصريّة جديدة تمنع المستشفيات العامّة من استقبال المرضى «الإرهابيين»، وعلاجهم بشكل قطعيّ، على أن يتمّ علاجهم فقط في المرافق التي يديرها الجيش، أو خدمة السجون الوطنيّة. وأبلغ وزير الصحّة «أربيل» رئيس الوزراء الإسرائيليّ «بنيامين نتنياهو» أنّه أصدر هذا الأمر إلى المستشفيات العامّة الإسرائيليّة كافّة، بقوله: «في هذه الأوقات الصعبة يحتاج نظام الرعاية الصحيّة إلى التركيز فقط على رعاية ضحايا جنود الاحتلال الإسرائيليّ، وعلى الاستعداد لما سيأتي بعد ذلك، وأنّ مهمّة تأمين ومعالجة هؤلاء الإرهابيّين الأشرار في نظام الرعاية الصحيّة الإسرائيليّة تضرّ بشكل كبير هذه الجهود»[29].

بناءً على التعليمات الصادرة من وزير الصحّة الإسرائيليّ رفض مستشفى هداسا الإسرائيليّ في مدينة القدس علاج أسير كان قد تمّ أسره في الأسبوع الأوّل من بداية الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة، وبحسب البيان الذي نشرته إدارة المستشفى قام مسؤولو الأمن في المستشفى بمحاولة إدخال الأسير المصاب، إلّا أنّ إدارة المستشفى قامت برفض استقباله وعلاجه بشكل مطلق؛ بحجّة أنّ علاجه «يسيء إلى المشاعر الوطنيّة»، وبحسب البيان أعلنت الإدارة أنّه لن يتمّ علاج أيّ «إرهابيّ» مشارك في الحرب.

كما رفض مشفى «إيخيلوف» الطبّيّ المتواجد في تل أبيب السماح لأحد الأشخاص بدخول غرفة الطوارئ في الأسبوع الأوّل لبداية الحرب الإسرائيليّة على غزّة، وبدلاً من ذلك اكتفى طبيب بالقيام بفحصه في سيّارة الإسعاف، وإحالته لأحد مرافق السجون بهدف تقييم حالته وعلاجه. وفي الأسبوع ذاته تدفّق مئات الأفراد من أعضاء منظمة «لافيميليا» اليمينيّة المتطرّفة، والمعروفة بعدائها الشديد تجاه الفلسطينيّين على مركز شيبا- تل هشومير- الطبّيّ بسبب انتشار شائعة تفيد بوجود أحد الأسرى الفلسطينيّين في المركز ذاته بهدف تلقّي العلاج الطبّيّ.

ردّاً على تلك الخطوات التصعيديّة التي أعلنت عنها السلطات الطبّيّة الإسرائيليّة بمنع استقبال وعلاج أيّ شخص تعدّه «إرهابيّاً»، قامت منظّمة أطبّاء من أجل حقوق الإنسان باستنكار هذه الأفعال قائلة:

29 Haaretz. "Israeli Hospitals Refuse to Treat Hamas Terrorist, Sources Cite 'National Feelings'". October 17 2023 https://www.haaretz.com/israel-news/2023-10-17/ty-article/.premium/israeli-hospital-refuses-to-treat-hamas-terrorist-sources-cite-national-feelings/0000018b-3e79-d2b8-a7db-fe7f7c320000

«إنّ العلاج الطبّيّ للسجناء المصابين حتّى في هذه الأوقات الصعبة، بما فيها زمن الحرب يجب أن يكون متوافقاً مع أخلاقيّات القانون والاتفاقيّات الدوليّة، وأنّ إسرائيل ملزمة بتوفير العلاج الطبّيّ لجميع السجناء بغضّ النظر عن أصلهم أو نوع الجريمة، وذلك في ظروف مناسبة تحترم حقوقهم الأساسيّة»[30].

السجّان يفتح أبوابه مرغماً

بعد سبعة وأربعين يوماً من العدوان الشامل الذي شنّه الاحتلال الإسرائيليّ على قطاع غزّة والضفّة الغربيّة، وبالرغم من أنّ سكّان قطاع غزّة يتعرّضون لجريمة الإبادة الجماعيّة من خلال القصف الجويّ الإسرائيليّ، والمناورة البريّة من قبل جيش الاحتلال، وإضافة إلى عمليّات الاغتيال وحملات الاعتقال الممنهج التي ارتفعت بشكل حادّ على أراضي فلسطين التاريخيّة، تم الإعلان عن هدنة إنسانيّة يتخلّلها وقف مؤقّت لإطلاق النار، وتبادل للأسرى بين حركة حماس والاحتلال الإسرائيليّ.

بدأت أوّل أيّام صفقة التبادل يوم الجمعة بتاريخ 24/11/2023، حيث قامت حركة حماس بالإفراج عن مجموعة من المحتجزين لديها مقابل أن تفرج السلطات الإسرائيليّة عن مجموعة من الأسرى الفلسطينيّين الذين كان قسم كبير منهم محتجزاً احتجازاً إداريّاً تعسُّفيّاً بناء على ملفّ سريّ، دون توجيه تُهم أو محاكمة، والذي يمكن أن تقوم المحكمة بتجديده إلى أجل غير مسمّى. استمرّت عمليّة التبادل 7 أيّام متتالية، أفرجت حركة حماس فيها عمّا يزيد عن 70 محتجز/ة من المدنيّين، وحملة الجنسيّات المزدوجة، أمّا سلطات الاحتلال فقد أفرجت عن 240 أسيراً/ة فلسطينيّاً، منهم (71) أسيرة، و(169) طفلاً[31].

30 ذات المصدر السابق

31 نذكر أنّ هذا العدد لا يشكّل جميع الأسيرات والأشبال المحتجزين في السجون الإسرائيلية، فلم تشملهم الصفقة جميعهم

المرصد الاورو متوسطي - غزة

وعلى الرغم من الإفراج عن مجموعة من الأسرى الفلسطينيّين إلّا أنّ قوّات الاحتلال كانت لا تزال تصعّد من عمليّات الاعتقال التي ارتفعت في السابع من أكتوبر، حيث اعتقل الاحتلال عشرات أضعاف الأسرى الذين تمّ إطلاق سراحهم، وكان من بينهم عشرات الأطفال والنساء الذين لا يزالون يقبعون في السجون الإسرائيليّة في ظروفٍ صعبة.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود ضمانات من قبل الاحتلال الإسرائيليّ لاحترام بنود الصفقة المبرمة بين الطرفين؛ ما يجعل الفلسطينيّين المفرج عنهم معرّضين لإعادة الاعتقال، أو الاستدعاءات إلى مراكز الشرطة والمحكمة. كما حصل مع الأسيرة نفوذ حمّاد، التي تمّ استدعاؤها للمثول أمام محكمة في نتانيا بتاريخ 31/1/2024، بسبب قضيّة مرفوعة ضدّها من قبل إحدى السجّانات. وهذا أيضاً ما حدث مع الأسيرة فدوى حمادة التي عُقدت لها جلسة محاكمة غيابيّة بتاريخ 11/12/2023 في محكمة الصلح بمدينة حيفا، وادّعى القاضي بأنّها ارتكبت مخالفات خلال فترة سجنها ضدّ إدارة السجون؛ ما يستدعي محاسبتها.

وهذا الممارسات تظهر الملاحقة المستمرّة للفلسطينيّين، خاصّة للأسرى والأسيرات المحرّرات، بالرغم من أنّ الإفراج عنهم في صفقات التبادل يعني بالضرورة سقوط أيّة تُهم موجّهة إليهم، وإغلاق الملفّات، إضافة إلى إعادة اعتقال 9 أسرى محرّرين، 8 أطفال وفتية وأسيرة من الذين تمّ الإفراج عنهم.

سجن النقب حالة دراسيّة

صورة قديمة لسجن النقب - شبكة أجيال

يقع سجن النقب أو ما كان يُعرف سابقاً باسم أنصار 3 جنوب الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1948، ويقع تحديداً في صحراء النقب. ينقسم سجن النقب إلى 3 أقسام: القسم الأوّل هو قسم الخيام، والثاني القسم المكوّن من الكرفانات، أمّا القسم الثالث فهو القسم المكوّن من المباني الإسمنتيّة، أو الوحدات الخرسانيّة[32]. يُعدّ سجن النقب كبيراً من حيث المساحة، فيتمّ نقل الأسرى أحياناً عند التنقّل بين أقسام السجن الثلاثة عبر البوسطة. يعود تقسيم الحيّز المكانيّ لهذا السجن بهذه الطريقة إلى الحاجة

32 لمعرفة المزيد عن سجن النقب انظر دراسة مؤسّسة الضمير تحت عنوان «نقطة سكون في عالم متحرّك»، ص28. 14 آذار 2023 https://www.addameer.org/ar/media/5001

الملحّة لوجود أماكن احتجاز إضافيّة للأسرى الفلسطينيّين، مع التزايد في أعداد المعتقلين عاماً بعد عام.

شهد سجن النقب اكتظاظاً في أعداد المعتقلين على مرّ السنوات، على الرغم من طبيعته القاسية التي تتمثّل في موقعه الجغرافيّ الصحراويّ. وكان السابع من أكتوبر نقطة تحوّل في سجن النقب -كما غيره من السجون-، من حيث التزايد السريع في أعداد الأسرى الذين لم نشهد له مثيلاً منذ سنوات طويلة، إضافة إلى صعوبة في ظروف الأسرى الحياتيّة. وفي ظلّ ظروف العدوان التي يعيشها الشعب الفلسطينيّ، أعاقت إدارة سجن النقب الوصول إلى الأسرى المحتجزين فيه، واتّبعوا سياسة المماطلة مع المحامين لما يزيد عن 45 يوماً، للتستُّر على ممارساتهم القمعيّة، والتعذيب الذي تمّت ممارسته على الأسرى منذ بداية العدوان.

تغيّرت جميع مظاهر الحياة التي كانت قبل السابع من أكتوبر، فأصبحت شبه معدومة في السجون الإسرائيليّة، حيث اقتحمت القوّات الإسرائيليّة الأقسام المختلفة في السجن، وبدأت مصلحة السجون بقطع الكهرباء بشكل كامل عن أقسام السجن، باستثناء ساعة واحدة في اليوم، وكان مصدر الإنارة الوحيد هو الكشّافات الموجودة على الأعمدة التي تنير الخيم والساحة المقابلة لها خلال ساعات الليل، وصادرت الطعام والمواد التموينيّة التي كان الأسرى قد قاموا بشرائها في وقتٍ سابق، وعلى حسابهم الشخصيّ من كانتينا السجن، حيث كان يجبر الأسرى على الشراء منها؛ بسبب رداءة الطعام المقدّم من مصلحة السجون، لكن بعد السابع من أكتوبر، حاربت مصلحة السجون الأسرى من خلال إغلاق الكانتينا التي كانت الخطوة الأولى التي تهدف إلى فرض سياسة التجويع على أكثر من 7 آلاف أسير. وتابعت الإدارة في سياسة التجويع والتعطيش من خلال تعمّدها تقديم طعام للأسرى غير كافٍ من حيث الكميّة، وغير صالح من حيث الجودة، وباشرت مصلحة السجون أيضاً بتقديم الطعام بطريقة مهينة، حيث إنّهم كانوا يقدّمون الأرز على صينيّة واحدة لجميع الأسرى المحتجزين في الغرف، مع ملاعق بلاستيكيّة، وأحياناً دونها. وهذا ما أكّده الأسير بهاء الدين يعيش حيث أفاد: «الأكل قليل جدّاً، في الصباح نأكل علبة لبنة، أمّا على الغذاء فنأكل أرزاً وفاصوليا»[33].

وشاركت قوّات مصلحة السجون والقوّات الخاصّة في الاعتداء على الأسرى والتنكيل بهم، حيث اقتحمت القوّات الإسرائيليّة القسم رقم (7) في القلعة (أ) من قسم الخيام، في تاريخ 12/10/2023، تمّ نقل جميع الأسرى المحتجزين في القسم (7) للقلعة (ج) في قسم (23)، وذلك بعد تكبيل الأيدي والأرجل، وإخراجهم خارج القسم ليتفاجؤوا بصفّين من السجّانين يقفون على طول الطريق من القسم حتّى عربة البوسطة، والتي قدّرها الأسرى

33 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير بهاء الدين يعيش في سجن النقب بتاريخ 26 كانون أوّل 2023

بحوالي 50 متراً، حيث تمّ الاعتداء على الأسرى من قبل السجّانين بالضرب بالكفوف، والهراوات، واللكمات على أنحاء الجسم كافّةً.

ويفصل ما بين القلعتين مساحة لا تتعدّى الدقيقتين في البوسطة، لكن السجّانين وضعوا حوالي 36 أسيراً في بوسطة لا تتّسع سوى لِـ 18 أسيراً، وأبقوهم حوالي ساعة ونصف في الحرّ الشديد، دون مكيّف، وبسبب هذه الظروف تعرّض أسيران للإغماء، وقال الأسير خالد النوابيت بخصوص هذه الحادثة: "من شدّة الحرّ والضغط في البوسطة تعرّض أسيران للإغماء، من بينهم الأسير جواد الغزّاوي، لكن السجّانين لم يأخذوهم للعلاج، بل شحطوهم على الأرض أثناء إخراجهم من البوسطة عن طريق شدّهم من الكلبشات، وجرّوهم على الأرض، وكانت ظهروهم إلى أسفل"[34].

وصل إلى القسم (23) الفارغ تماماً من أيّ مقتنيات ما يقارب 75 أسيراً، حتّى أنّ السجّانين صادروا جميع المقتنيات الخاصّة بالأسرى التي أحضروها من القسم (7)، بما فيها الملابس والأحذية، وهناك بعض الغرف التي لا يوجد فيها أيّ حذاء.

تمّ احتجاز الأسرى ما يقارب 30 يوماً داخل الغرف، وتمّ حرمانهم من الفورة، وبسبب وجود الدوشات في هذه القسم خارج الغرف لم يتمكّن الأسرى من الاستحمام أو تغيير ملابسهم. وعلى الرغم من هذه الظروف غير الإنسانيّة، كان الأسرى يتعرّضون إلى اقتحامات بشكل مستمرّ للغرف، ففي اليوم الـ(17) للعدوان، تعرّضت إحدى الغرف في القسم (23) إلى الاقتحام من قبل قوّة مكوّنة من 18 عنصراً تقريباً، أجبروا الأسرى على الركوع على الأرض، ووضع أيديهم خلف رؤوسهم، ووضع الرؤوس بين الرِّجلين، -وهذا المشهد كان يتكرّر مع كلّ عمليّة فحص أمنيّ-، وبعد ذلك باشر السجّانون بالاعتداء على الأسرى بالعصيّ والضرب ما يقارب خمس دقائق، وتُرك جميع من في الغرف مع علامات على أجسادهم بسبب الضرب، فالأسير خضر راضي كُسر أصبعه الإبهام، والأسير أمير أبو عرام شعر بكسر في أحد أضلاعه.

وهذا ما أكّد عليه الأسير جمعة أبو جبل، حيث إنّه تعرّض برفقة 9 أسرى كانوا محتجزين في الغرفة 10 بقسم (23) في القلعة (ج)، حيث اقتحمت الغرفة وحدة «الكيتر» برفقة سجّانين ملثّمين يلبسون زيّاً أزرق، باشروا بضرب الأسرى بالعصيّ، وأسقطوهم أرضاً، وداسوا فوقهم، وسمحوا للكلب المكمّم بخدش ظهور الأسرى، وهذا على الرغم من وجود أسرى كبار بالسنّ، وآخرين لديهم مشاكل صحيّة. وأكّد الأسير أن هذا الاعتداء لم يكن الاعتداء الوحيد الذي تعرّضوا له. «منذ هذا الاعتداء كانوا يدخلون كلّ يوم لغرفة ويضربون الأسرى، وفي غرفتنا حصل هذا الاعتداء ما يقارب 5-6 مرات»[35].

34 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير خالد النوابيت في سجن النقب بتاريخ 22 تشرين الثاني 2023
35 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير جمعة أبو جبل في سجن النقب بتاريخ 6 كانون أول 2023

وليتفاقم الوضع أكثر على الأسرى، لم يتمّ تزويدهم بأيّة أدوات تنظيف لفترات طويلة، حيث إنّه لا يوجد إلّا قشّاطة واحدة في كلّ قسم هذا إن وجدت، لكن لا يوجد موادّ تنظيف يمكن للأسرى استخدامها. أمّا الاستحمام فقد تمكّن أسرى النقب من الاستحمام بعد 30 يوماً، فتمّ إعطاؤهم علبة شامبو واحدة فقط دون توفير المناشف أو غيارات للأسرى، فأُجبروا على ارتداء الملابس المتّسخة ذاتها على أجساد رطبة، وكان معجون الأسنان متوفّراً -ليس في كلّ الغرف- لكن دون فرشاة أسنان. وبالنسبة للمراحيض الموجودة داخل هذا القسم فهي مراحيض عربيّة مفتوحة على الغرفة، لأن إدارة السجون خلعت أبواب الحمّام[36]، وقُطع عن الأسرى ورق التواليت لفترة قصيرة، ولاحقا تمّ توفير كميّة قليلة.

أمّا فيما يتعلّق بباقي الظروف في السجن، فإنّ الأسرى يعانون من البرد الشديد نتيجة إزالة إدارة السجن البلاستيك الذي يغطّي النوافذ، خاصّة في ظلّ انعدام وجود الملابس المناسبة لفصل الشتاء، وأفاد الأسير سليمان سليمان: «نحن 10 أسرى في الغرفة، 4 منّا ينامون على الأرض، ومع كلّ أسيرين حرام، ولم تسمح لهم مصلحة السجون في الحصول على الملابس الشتويّة، وبعد ما يقارب 50 يوماً على الحرب زوّدتنا إدارة السجن بسترة واحدة لكلّ غرفة»[37].

وحدة الكيتر تستفرد في أسرى سجن النقب

وحدة الكيتر هي وحدة خاصّة معروفة بلباسها الجيشيّ الأخضر موجودة في سجن النقب، مهمّتها استقبال ونقل الأسرى الجدد، أو نقل الأسرى بين قلاع السجن. قبل السابع من أكتوبر اقتصر تدخُّل هذه الوحدة على حالات الطوارئ حيث إنّه في عام 2019، في حادثة اعتداء أفراد الكيتر ووحدة المتسادا بالضرب المبرح على مجموعة من الأسرى، شرح الأسير المحرّر عبدالله حميدة استخدام القوّة المفرطة من قبل وحدة الكيتر[38]. إلّا أنّه بعد السابع من أكتوبر تغيّرت مظاهر تدخل هذه الوحدة، حيث إنّهم أصبحوا يشاركون في قمع أقسام السجن بشكل مكثّف برفقة السجّانين، وأصبح وجودهم داخل أقسام السجن في النقب شبه يوميّ، واستخدمت وحدة الكيتر القوّة المفرطة مع الأسرى أثناء عمليّات الاقتحام، فقد رصدت مؤسّسة الضمير مجموعة من الأسرى الذين قامت هذه الوحدة بتكسير أضلاعهم والتنكيل بهم، وهي المسؤولة عن قتل الأسير الشهيد ثائر أبو عصب، والذي سنتطرق لحالته بالتفصيل في قسم شهداء الحركة الأسيرة. ولاحظ الأسرى أنّ أعضاء هذه الوحدة يكونون ملثّمين أثناء عمليّات الاقتحام[39]. وشرح الأسرى عن العنف

36 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير فيصل سباعنة في سجن النقب بتاريخ 6 كانون أول 2023

37 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير سليمان سليمان في سجن النقب بتاريخ 26 كانون أول 2023

38 للمزيد عن الاعتداء على أسرى النقب في عام 2019 من قبل وحدة الكيتر، انظر تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال عام 2019، ص106 https://www.addameer.org/ar/publications/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-2019

39 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر محمد مجيرمي في تاريخ 12 شباط 2024

المبرح الذي تستخدمه هذه الوحدة أثناء الاقتحامات، ففي اليوم 12-13 من العدوان على قطاع غزّة، شهد الأسرى المحتجزين في أقسام الخيام على اعتداء مبرح من قبل السجّانين، وتحديداً الأقسام رقم (1) و(2) و(9). حيث تمّ نقل الأسرى من القسم بواسطة وحدة الكيتر بمساعدة قوّات من (جفعاتي) من الجيش الإسرائيليّ، ووحدات (اليماز واليمار ومتسادا) التابعة للشرطة الإسرائيليّة. قبل نقل الأسرى قامت القوّات بتقييد أيديهم إلى الخلف والاعتداء عليهم، وبعدها تمّ نقلهم بواسطة بوسطة السجن التي كان يقف على بابها عنصر من وحدة الكيتر يعتدي على الأسرى أثناء دخولهم إلى البوسطة، ثمّ نُقلوا الى أقسام القلعة (سي)، أو ما تُسمّى بـ»متحال جيمل». لدى وصولهم قام 3 عناصر من وحدة الكيتر يقفون على درج الكيتر بالاعتداء على الأسرى بالهراوات الخشبيّة أثناء النزول من البوسطة، وتعرّض الأسير مجدي نصرالله من مخيّم بلاطة إلى اعتداء عنيف من قبل الكيتر وهو يخرج من البوسطة، حيث إنّه سقط أرضاً من الضرب، ولكن العناصر استمرّوا في الاعتداء عليه. ومع ذلك لم تكتفِ القوّات بذلك، بل أيضاً قامت بالاعتداء على الأسرى أثناء التفتيش العاري، وتعرّض بعض الأسرى إلى تفتيش مهين.

وتعرّض البعض منهم لمضاعفات بسبب هذا الاعتداء، فالأسير بكر ضراغمة من طوباس كُسرت يده، وأفاد الأسير سامي الخليلي: "بعدما قاموا بتفتيشي تفتيشاً عارياً قاموا بإلقائي على الأرض، وتعرّضت يدي اليمين إلى انتفاخ كبير، وبسبب الانتفاخ تمزّقت بعد مدّة وأصبحت تنزف دماء"[40].

ولم يتم تقديم أيّ علاج للأسرى بعد هذا الاعتداء، وتمّ احتجازهم بعد هذا الاعتداء في زنازين لا يوجد فيها كهرباء، ولا مقوّمات للحياة الآدميّة.

40 مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرر سامي الخليلي بتاريخ 24 اذار 2023

وأكّد أسرى آخرون على عنف وحدة الكيتر، حيث قال الأسير المحرّر (ج، ك): «وحده الكيتر عندما تقتحم وتباشر بضرب الأسرى مستحيل تطلع حتّى يسمعوا صوت العظام بتطلع، والدم ينزل عند رجلين الأسير»، وأكمل قائلاً: «تمّ الاعتداء عليّ من قبل وحدة الكيتر أثناء النقل من قسم 28 لقسم 27، وبدأوا بضربي على الأيدي والأرجل والرأس بالعصيّ، لكن لم أتمكّن من رؤية وجه أيٍّ منهم لأنّهم ملثّمون»[41]. وأكّد الأسير (م، ق) جرائم وحدة الكيتر قائلاً: «وحدة الكيتر هي وحدة خاصّة في سجن النقب، يلبسون ملابس جيش خضراء اللون، يقتحمون الغرف بأسلحة، وعصيّ حديد، أو مطّاط ويكون معهم كلب»[42]. وشهد الأسير علم مساد أيضاً على عنف وتنكيل وحدة الكيتر، فعندما تمّ نقله من سجن عوفر إلى سجن النقب، قامت وحدة الكيتر بالاعتداء عليه أثناء التفتيش، وكسروا أضلاعه اليمنى، ويده اليسرى عند منطقة الساعد، ولم يقدّم العلاج له إلّا في اليوم التالي، حيث تمّ عرضه على طبيب السجن، وأخذوا له صورة للأضلاع واليد، وأكّد الطبيب أنّ هناك كسوراً، ووضع له جبصاً على اليد اليسرى[43].

41 مقابلة هاتفية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرر (ج، ك) في تاريخ 30 تشرين الثاني 2023
42 مقابلة هاتفية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرر (م، ق) في تاريخ 6 كانون الأول 2023
43 مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير علم مساد في سجن النقب بتاريخ 26 كانون أول 2023

حالة الأسير نور القاضي تعكس قمع وحدة الكيتر

حالة الأسير الجريح نور القاضي قبل وبعد الاعتقال - منصة ق.ض

في تاريخ 20/10/2023 حوالي الساعة 10:00 صباحاً، اقتحمت وحدة كيتر مكوّنة من حوالي 12 عنصراً ملثمين زنزانة الأسير نور القاضي، يحملون عصيّ حديد، ومعهم كلب بكمامة. بعدها مباشرة هجم على القاضي حوالي 5 عناصر سحبوه، وقاموا بتقييد يديه للخلف، واحد من السجّانين قام برفع يديه وشدّها للأعلى لتثبيته، وبدأ حوالي 4 منهم بضربه بشكل عنيف. تمركز الضرب على الأجزاء العلويّة من الجسد، مثل: الظهر والصدر والرأس، واستمرّ ما يقارب 15-20 دقيقة، وعندما حاول أن يشرح لهم أنّه مريض، كانت تزيد حدّة الضرب، وبهذا السياق أفاد الأسير نور قائلاً: «عندما أخبرتهم إنّي مريض قلب، ضربني أحد العناصر في بسطاره على صدري من الجهة اليسرى على منطقة القلب، علماً أنّهم يلبسون بساطير عسكريّة على مقدّمتها حديد، شعرت أنّ أضلاعي كُسرت من الضربة، مباشرة غبت عن الوعي، وعندما استيقظت رموني على الأرض، وأنا مقيّد للخلف وخرجوا». وأكمل القاضي قائلاً: «بقيت على الأرض ما يقارب 6 ساعات، لا أقوى على النهوض، ولم يحضر أحد إلى الزنزانة، بعد هذه المدّة دخل ضابط إلى الزنزانة، وفكّ قيودي وكانت آثار الضرب واضحة جدّاً على وجهي، والدم ينزف من رأسي ومن يدي، ويوجد تورُّم على منطقة الصدر من الجهة اليسرى، مثل «بقعة دم كبيرة محشرة تحت الجلد»، بعد حوالي نصف ساعة حضر الممرّض إلى الزنزانة، وقام القاضي بالكشف عن مكان الإصابات فقال له: «منيح ممتاز خليك هيك»، ثم خرج. ويشير هذا التصرُّف إلى أنّ الممرّضين في السجون وظائفهم شكليّة، لا يحترمون آداب المهنة، بل إنّهم مشاركون بشكل مباشر، ولهم دور محوريّ في الجرائم الطبيّة التي يتعرّض لها الأسرى، والمماطلة في تقديم العلاج اللازم. وبفعل الضرب بقي القاضي 3 أيام لا يستطيع النوم، وفقط ينام بشكل متقطّع بوضعيّة الجلوس بسبب آلام الإصابات.

بعد حوالي أسبوع بتاريخ 26/10/2023 اقتحمت وحدة اليماز زنزانته، وقاموا بتقييده للحلق بقيود حديديّة، وتفتيشه تفتيشاً عارياً، بعد ذلك تعرّض للضرب مرّة أخرى، واستمرّ حوالي 10 دقائق. بقي في زنازين العزل مدّة أسبوعين تقريباً، خلالها تمّ قطع دواء القلب عنه، إضافة إلى سحب الفرشة والبطّانية يوميّاً من الساعة 6 صباحاً حتّى الساعة 12، أو الواحدة ليلاً، وكعقاب آخر كان يتمّ قطع المياه عن الزنزانة، ولم تكن تتوفّر سوى ساعة واحدة في النهار، كان يستغلّها لتعبئة عبوة مياه حجم 1.5 لتر. بعد إخراجه من العزل إلى

قسم (5) غرفة 5، بقي 3 أيّام في القسم 5، خلالها اقتحمت قوّة من وحدة الكيتر والسجّانين قسم (5) بشكل مفاجئ، معهم كلاب بكمّام، ويحملون عصيّاً، بدأوا بضرب جميع الأسرى في القسم دون سبب، وقاموا برشّ الغاز، كانوا جميعهم مقنّعين. بعد ذلك وبشكل مفاجئ اقتحم سجّانون، ومعهم ضبّاط السجن قسم (5)، وقاموا بنقل جميع الأسرى في القسم، وعددهم حوالي 99 أسيراً إلى قسم 6. كان ترتيب غرفة القاضي في مرحلة النقل الأخيرة، أي تمّ نقل حوالي 90 أسيراً، ثمّ جاء دور غرفتهم. خلالها كان الأسرى في غرفة القاضي يسمعون أصوات صراخ الأسرى الذين يتمّ نقلهم، وهذا سبّب للأسرى المحتجزين في غرفة القاضي الشعور بالترهيب، وكان معه في الغرفة 9 أسرى.

وحدات القمع الإسرائيلية - دنيا الوطن

عندما جاء دور غرفة القاضي في النقل، اقتحم الغرفة عدد كبير من السجّانين، قاموا بتقييدهم للخلف، وكلّ أسير كان يمسك به عدد 2 أو 3 من السجّانين، أثناء النقل قاموا بحني ظهور ورؤوس الأسرى على وضعيّة الركوع للأسفل، واقتادوهم حوالي 50 متراً، مشياً إلى قسم (6)، دخل السجّانون مع الأسرى إلى الغرفة، وخلعوا ملابس الأسرى بشكل كامل، وبدأوا بضربهم وهم عراة، وكان التركيز على المحاشم.

احتُجز القاضي وباقي الأسرى مدّة أسبوع في القسم (6)، وتعرّضوا للضرب مرّتين من وحدة الكيتر، إحدى المرّات كانت بحجّة أنّ الصلاة ممنوعة بصوت عالٍ. بعد أسبوع نُقل جميع الأسرى في القسم حوالي 99 أسيراً، مرّة أخرى من قبل قوّة من السجّانين ووحدة الكيتر، بواسطة حافلة على دفعتين، في البداية اقتادوهم إلى منطقة «المخلول» في سجن النقب، وهي منطقة تفتيش، فيها تمّ تفتيش كل 4-5 أسرى تفتيشاً عارياً معاً، وخلال التفتيش تمّ ضربهم بقوّة، وهم عراة باستخدام العصيّ، وبعد الانتهاء تمّ احتجاز 12 أسيراً في غرفة تتّسع لـ6 أسرى فقط.

سجن عوفر حالة دراسيّة

صورة حديثة لسجن عوفر - وكالة وفا

منذ السابع من أكتوبر، حصلت تغيّرات عديدة بخصوص سجن عوفر، فيما يتعلّق بالأقسام، وأقسام المعابر، والظروف الحياتيّة للأسرى. فتمّ افتتاح أقسام معابر جديدة لاستيعاب أعداد الأسرى الكبيرة التي يتمّ احتجازها في سجن عوفر. فقد تحوّل القسم (14) إلى قسم معبار للمعتقلين الجدد، وقام السجّانون بأوامر من مصلحة السجون بسحب الكهربائيّات، والمقتنيات كافّةً، مثل: الطناجر، والغلايات، والموادّ التموينيّة. وحُرموا من الفورة، وبسبب وجود الدوشات في الفورة، لم يتمكّن الأسرى من الاستحمام لأكثر من أسبوع، حتّى سُمح للأسرى بالخروج إلى الفورة مدّة نصف ساعة فقط، وحُرموا أيضاً من أيّ تواصل مع العالم الخارجيّ، وذلك يشمل تواصلهم مع عائلاتهم عبر الزيارات العائليّة. وتمّ تعليق صلاحيّة وصولهم إلى أيّ مرفق من مرافق السجن، بما في ذلك غرفة الغسيل والمطبخ وغيرها.

وتمّ تحويل القسم (24) إلى معبار أيضاً، وفصل الغرف جميعها عن بعضها، وتحويلها إلى غرف أشبه بغرف العزل الانفراديّ، ومع سحب جميع مقتنيات الغرف، يتمّ احتجاز 10-12 أسيراً في غرف، تقدّر مساحتها بـ7*4 والتي تحتوي على حمّام عربي مع مغسلة. كان الأسرى في هذا القسم يخرجون للفورة مرّة واحدة كلّ يومين لمدّة قصيرة، ويستغلونها للاستحمام[44]. أمّا قسم (26) فهو كغيره من أقسام السجن فارغ تماماً من كلّ شيء، عدا الفرشة والبطّانيات، وحُرم الأسرى المحتجزون في هذا القسم من الفورة لمدّة 10 أيّام، والتفتيشات في هذا القسم تكون بشكل دوريّ، أمّا عن المياه التي هي الشيء الوحيد المتوفّر في الغرفة غير صالحة للشرب أو للاستخدام، حيث يقول الأسير محمود برناط: «الماء الساخن بالغرفة ينزل بلون أصفر»[45] وأكّد الأسير ضياء سلامة على ذلك قائلًا: «أنا موجود في القسم 22، ومياه الشرب في الغرفة التي أُحتجز بها، وهي الغرفة (5) من الحنفيّة غير نظيفة، وأحياناً يكون لونها أصفر»[46].

44 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير سنار حمد في سجن عوفر بتاريخ 17 تشرين أول 2023
45 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير محمود برناط في سجن عوفر بتاريخ 26 تشرين أول 2023
46 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير ضياء سلامة في سجن عوفر بتاريخ 5 كانون أول 2023

في القسم (13) تُقطع الكهرباء عن الأسرى طوال النهار، أمّا في ساعات الليل يكون هناك مصابيح للإنارة. ولا يوجد دوشات في الغرف فيُجبر الأسرى على الاستحمام أثناء ساعات الفورة، إلّا أنّه لا يُسمح لهم بالخروج يوميّاً إلى الفورة، بل يخرجون كلّ يومين مرّة. ويتعرّض هذا القسم إلى تفتيش مرّة في النهار، وأحياناً وحدة «متسادا» هي التي تقوم بالتفتيش، وفي إحدى التفتيشات قام السجّانون بمصادرة كلّ موجودات الغرفة بما في ذلك الملابس والمخدّات. كما أنّ غرف هذا القسم تشهد اكتظاظاً، حيث يتراوح أعداد الأسرى من 9 إلى 10، وما يقارب نصفهم يُضطرّ إلى النوم على الأرض[47].

أمّا الطعام فيتمّ توفيره فقط من قبل إدارة السجن بسبب حرمان الأسرى من الكانتينا منذ السابع من أكتوبر، إضافة إلى مصادرة جميع الموادّ الغذائيّة والتموينيّة التي كان الأسرى قد قاموا بشرائها من قبل السابع من أكتوبر. إلّا أنّ إدارة السجن قامت باستغلال الطعام لاستخدامه سلاحاً ضدّ الأسرى من خلال التلاعب في الكميّة والنوعيّة لتجويع الأسرى، واستخدام الطعام لإذلالهم. فتقدّم طعاماً لما يقارب 8-10 أسرى لا يكفي لهم جميعاً، هذا إلى جانب احتجازهم في ظروف اكتظاظ صعبة ومهينة، إلّا أنّ إدارة السجن لم تتراجع عن هذه السياسة، حيث قال الأسير عزيز عيسى: «الطعام سيّء وقليل وفقط يتم توفير وجبتين في النهار»[48].

وأكّد الأسير ضياء سلامة ذلك، وأكمل قائلاً: "يحضرون طعاماً لـ8 معتقلين يكفي فقط لـ4، ويكون الطعام عبارة عن أرز وحبة نقانق لكلّ معتقل على الغذاء، أمّا على الإفطار يكون خبز مشرّح وعلبة لبنة صغيرة"[49].

وتعرّض الأسرى المحتجزون في سجن عوفر إلى انتهاكات عدّة أثناء اقتحام الأقسام، وأثناء النقل من قبل السجّانين ووحدة النحشون ووحدة المتسادا، ففي تاريخ 8/11/2023، اقتحمت وحدة المتسادا القسم (24)، ومباشرة أطلقوا النار باتّجاه الأسرى، وأصيب الأسير عمرو الطويل بعيار ناريّ، مثل «الدومدوم» في الرجل اليسار عند منطقة الركبة، ولم يقدّموا له العلاج، بل نقلوه إلى القسم (25)، وأثناء النقل أيضاً قاموا بالاعتداء عليه[50].

47 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير عبد القادر مسالمة في سجن عوفر بتاريخ 26 تشرين أول 2023
48 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير عزيز عيسى في سجن عوفر بتاريخ 5 كانون الأول 2023
49 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير ضياء سلامة في سجن عوفر بتاريخ 5 كانون أول 2023
50 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير عمرو الطويل في سجن ريمون بتاريخ 29 كانون الثاني 2024

وتمّ تخصيص القسم (23) في سجن عوفر لاحتجاز أسرى غزّة، ولم يتسنَّ للمحامين بزيارة أيٍّ منهم بسبب رفض سلطات الاحتلال، إلّا أنّ عدداً من الأسرى في الأقسام المجاورة أشاروا إلى أنّهم يسمعون أصوات صراخ بشكل دائم، ويسمعون الأسرى يردّدون عبارات باللغة العبريّة.

وتستمرّ جريمة الإهمال الطبّيّ بالتجلّي في كلّ السجون، إلّا أنّه في سجن عوفر اختلفت ملامحها باختلاف الأسرى، فالغالبيّة العظمى من الأسرى الذين تمّ اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر لم يتمّ توفير أيّ علاج لهم، حتّى وإن كانوا يعانون من أمراض مزمنة -والعمر لم يشفع للأسرى في تقديم العلاج-، إلّا أنّ بعض العلاجات التي كانت مسبقاً مع الأسرى الذين تمّ اعتقالهم قبل السابع من أكتوبر لم تتمّ مصادرتها، علماً أنّ مسكّنات الألم كانت الدواء الوحيد الذي يتمّ توفيره للأسرى حتّى وإن كانوا تعرّضوا لضرب مبرح أدّى إلى نزيف أو كُسر.

سجن الدامون محطّة مستمرّة للانتهاكات

صورة أرشيفية من داخل سجن الدامون
هيئة شؤون الأسرى والمحررين

واصل الاحتلال الإسرائيليّ اعتقال النساء الفلسطينيّات والتنكيل بهنّ، واحتجازهنّ في ظروف تفتقد إلى الحدّ الأدنى من المقوّمات الآدميّة، والظروف الإنسانيّة التي توجبها القوانين والأعراف الدوليّة. وصعّد الاحتلال من جرائمه مع تصاعد عدوانه الشامل على شعبنا الذي بلغ ذروته بعد السابع من أكتوبر. واتّخذت الجرائم والانتهاكات الإسرائيليّة أشكالاً عدّة بحقّ النساء الفلسطينيّات، حيث لم تقتصر فقط على سياسة الاعتقال، بل تعرّضن إلى أساليب التنكيل والتعذيب كافّة داخل المعتقلات، ومعسكرات الجيش التي يتمّ احتجاز قسم من معتقلات غزّة فيها. تشكّل الانتهاكات بحقّ الأسيرات التي تتمثّل بالاعتداءات بالضرب المبرح، فصلهنّ عن عائلاتهم، واستخدامهنّ رهائن للضغط على العائلات، وتعريضهنّ إلى تجارب صادمة في مراكز التحقيق، وحرمانهنّ من أبسط حقوقهنّ، كالحقّ في العلاج، تشكّل جزءاً من السياسات الثابتة والممنهجة التي تُستخدم بحقّ الأسرى عموماً. وطالت عمليّات الاعتقال الممنهج التي نفّذها جيش الاحتلال بعد السابع من أكتوبر النساء، ودخلت الأسيرات المحرّرات دائرة الاستهداف حيث تمّ إعادة اعتقال بعضهنّ.

اعتقلت قوّات الاحتلال منذ بداية العام 300 امرأة، وتشمل هذه الحصيلة النساء اللواتي اعتُقلن من الأراضي المحتلّة عام 1948 بعد السابع من أكتوبر، فيما بلغت حصيلة الاعتقال للنساء بعد السابع من أكتوبر حتّى نهاية العام 184 امرأة، وتشمل هذه الحصيلة أيضاً النساء اللاتي تمّ اعتقالهنّ من أراضي 1948، إلّا أنّها لا تشمل النساء اللاتي تمّ اعتقالهنّ من قطاع غزّة منذ السابع من أكتوبر، حيث إنّ بعضاً منهنّ تمّ احتجازهنّ في معسكرات الجيش «سديه تيمان» الواقع في منطقة بئر السبع، إضافة إلى معسكر «عناتوت»، حيث إنّ المؤسّسات الحقوقيّة لم تستطع الوصول إلى أعدادهنّ بالرغم من تقديم عدد من الالتماسات للكشف عن أعداد وظروف هؤلاء المحتجزات، إلّا أنّ المحاكم الإسرائيليّة رفضتها جميعها. أمّا باقي الأسيرات اللاتي تمّ احتجازهنّ في سجن الدامون، فوصلت المؤسّسات لأعدادهنّ من خلال باقي الأسيرات في السجن، ولم تقم مصلحة السجون بالكشف عن أعدادهنّ وأسمائهنّ.

الأسيرات المحرّرات يدخلن دائرة الاستهداف

بعد أن قامت قوّات الاحتلال باقتحام بلدة بيتونيا/ رام الله بتاريخ 7/11/2023 توجّه إلى بيت الأسيرة المحرّرة (ر، ع)، بعد أن قامت قوّات الاحتلال بخلع باب المنزل، وسمعت العائلة الجنود يصرخون «جيش جيش» باللغة العربيّة. حينها نهضت (ر، ع) من السرير مباشرة، وتوجّهت نحو باب المنزل ورأت مجموعة من الجنود أمامها. مباشرة تقدّمت جنديّة باتّجاهها، وقيّدت يديها بكلبشات حديديّة بعد أن قامت باقتيادها إلى ممرّ الصالة، وقامت بتفتيشها تفتيشاً عارياً، وبعد حوالي نصف ساعة من تواجد 20 جنديّاً في منزلها، اقتادوها خارج المنزل دون السماح لها بتغيير ملابسها. بعدها تمّ تغمية عينيها، واستبدال الأصفاد الحديديّة بكلبشات بلاستيكيّة للخلف، وصعدت إلى الجيب العسكريّ، واقتادوها برفقة شابّين تمّ اعتقالهما من منطقة بيتونيا في اليوم نفسه إلى سجن عوفر. بعد عرضها على ممرّض وسؤالها بعض الأسئلة الطبّيّة، تمّ احتجازها هي والشابّين في غرفة لها شبابيك مفتوحة مدّة 3 ساعات، وأحسّت بتخدير بيديها بسبب شدّة الكلبشات، وطلبت من الضابط فكّها، لكنّه قام باستبدالها بأصفاد حديديّة. ثمّ نقلت إلى زنزانة مساحتها حوالي 2×4، والضوء فيها أبيض والحائط فيها شبريص، وقالت (ر، ع): «احتجزوني في هذه الزنزانة حوالي 4 ساعات، ومباشرة بعدما أدخلوني إلى الزنزانة نقلتْ قيود يديّ من الخلف للأمام بنفسي، وأزلت الغمام»[51]. بعدما تمّ استجوابها من قبل الشرطة، وعُرض عليها فيديو تظهر فيه بوقفة في جامعة بيرزيت لكنها استخدمت حقّ الصمت، وبعدها تمّ نقلها إلى غرفة يوجد فيها علم دولة الاحتلال، وقاموا بتصويرها أمام العلم. وبعدها نُقلت لهشارون حيث التقت بمجموعة من الأسيرات المحتجزات في

51 مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسيرة المحرّرة (ر، ع) بتاريخ 17 كانون أول 2023

زنزانة تبلغ مساحتها حوالي 8×6 م، وفيها حمّام يفصله عن الزنزانة نصف باب، ويوجد فيها 4 أبراش دون فرشات ولا بطّانيات أو مخدّات، وبعد دخولها بحوالي ساعة أحضروا فرشات وبطّانيات رقيقة للأسيرات دون مخدّات، وتمّ سحبها في اليوم التالي في حوالي الساعة 7 صباحاً. وبعد أن احتجزت لمدّة يوم جرى نقلها برفقة الأسيرات بواسطة بوسطة إلى سجن الدامون، وأثناء النقل تعرّضن للشتائم والإهانات، وبعد وصولهنّ إلى الدامون تمّ تفتيشهنّ بشكل منفرد تفتيشاً عارياً من قبل سجّانتين، وبعدها اقتادوا (ر، ع) لكي يتم تصويرها مرّة أخرى أمام العلم الإسرائيليّ.

عندما نُقلت الأسيرات إلى سجن الدامون تمّ احتجازهنّ في ظروف صعبة، حيث إنّ الغرف كانت مكتظّة بالأسيرات، وبعضهنّ كان يُضطرّ إلى النوم على الأرض، وكان الطعام يقدّم 3 مرات يوميّاً، إلّا أنّه غير كافٍ لعدد الأسيرات الموجودات في الدامون. وقالت الأسيرة (ر، ع): «تمّ سحب جميع محتويات المطبخ، وأبقوا على صحن واحد لكلّ أسيرة، والطعام كان عبارة عن 3 وجبات في اليوم، والكميّات المقدّمة كانت قليلة جداً بالنسبة للعدد الموجود، وأحياناً يكون غير مطهوّ، وكنّا نطلب أن نعيده، وأحياناً يعيدونه نفسه، وأحياناً يطبخونه أكثر قليلاً»[52].

وتعرّضت أسيرات أخريات لظروف انتهاك مشابهة أثناء الاعتقال، حيث قامت قوّات الاحتلال باعتقال الطالبة والأسيرة المحرّرة (ل، ك)، كما قامت باعتقال (ع، ت) بعدما قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزلها والعبث في محتوياته، وقام الجنود بتصويرها وقام «بن غفير» بنشر الصورة الخاصّة بعهد على منصة (X) وكتب تغريدة مفادها: «كل الاحترام لقوّات الجيش الإسرائيليّ الذين اعتقلوا الليلة المخرّبة التي اتّهمت في السابق بضرب جنود، ومنذ اندلاع الحرب وهي تعلن تضامنها ودعمها للنازيّين عبر شبكات التواصل، صفر صبر مع المخرّبين ومع مؤيّدي الإرهاب، فقط هكذا»[53]. ونذكر أنّ قوّات الاحتلال قامت بالإفراج عن (ع، ت) و(ر، ع) ضمن صفقة التبادل في تشرين الثاني 2023. كما أنّه في تاريخ 26/12/2023 أعادت قوّات الاحتلال اعتقال الأسيرة المحرّرة النائب في المجلس التشريعيّ خالدة جرار، وصدر بحقّها أمر اعتقال إداريّ لمدة 6 شهور. ونذكر أنّ هذه السياسة ليست بالسياسة الجديدة على دولة الاحتلال، فبعد أن أفرجت سلطات الاحتلال عن 1027 أسيرًا وأسيرة فلسطينيّة ضمن صفقة تبادل «وفاء الأحرار» عام 2011، أعادت اعتقال نحو 70 منهم، وقدّمت ملفّات سريّة بحقّ 49 أسيراً؛ لِتُبطل إطلاق سراحهم والغالبيّة منهم أعادوا له حكم المؤبّد.

النائب في المجلس التشريعي
خالدة جرار

52 ذات المصدر السابق

53 انظر لتغريدة «بن غفير» على منصة (X) عبر الرابط التالي:
https://twitter.com/itamarbengvir/status/1721397948762792020

ظروف سجن الدامون بعد السابع من أكتوبر

كان السابع من أكتوبر نقطة تحوّل في الظروف التي تعيشها الأسيرات في سجن الدامون، وتصاعدت الانتهاكات والجرائم الممارسة بشكل ممنهج من قبل مصلحة السجون بحقهنّ، حيث بدأت الإدارة بقطع الكهرباء عن جميع القسم، بعد ذلك بساعات عدّة حضر مدير السجن برفقة مسؤول المخابرات، ومسؤول وحدة اليماز، إضافة إلى قوّة من داخل السجن، وقاموا بإعطاء أوامر للسجّانين المدرّعين بالدروع البلاستيكيّة، والعصيّ بإغلاق الأبواب، ثمّ دخلت قوّة مدرّعة إلى غرفة الممثّلة (م، ب)، حيث كانت برفقة 4 أسيرات في الغرفة، وانهالت القوّة عليهنّ بالضرب بالعصيّ، وقاموا برشهنّ بالغاز، وتمّ نقل الممثّلة إلى غرفة انتظار السجن تمهيداً لنقلها إلى عزل معتقل الجلمة[54]. بعد ذلك دخلت مجموعة من السجّانين صادروا «البلاطة»، وشاشة التلفاز، وأداه تسخين المياه المعروفة بـ»الكمكم» من جميع الغرف، وحُرمت الأسيرات من الفورة، حيث كانت تخرج فقط للاستحمام لمدّة ربع ساعة بشكل شبه يوميّ. بالتوازي مع هذه الاجراءات التنكيليّة؛ تمّ فصل الأسيرات ومُنعن من التواصل مع العالم الخارجيّ، حيث مُنعنَ من الزيارات العائليّة وزيارات المحامين، إضافة إلى حرمانهنّ من الاتّصالات الهاتفيّة، وتحوّلت زنازينهنّ إلى زنازين عزل جماعيّة.

وبتاريخ 19/10/2023 طلبت الأسيرات من الإدارة فتح الكانتينا لشراء احتياجاتهنّ الأساسيّة، مثل: المياه، وموادّ النظافة الشخصيّة، وقوبل طلب الأسيرات بالرفض، فبدأت الأسيرات بالاحتجاج، ورمي بعض الأغراض المتبقّية في الغرف من فتحة «الأشناف»[55]، لذلك دخلت قوّة كبيرة من السجّانين إلى غرف رقم (9 و10) وبدأوا بالتهديد، فتمّ رشّ غرفة رقم (10) بالغاز، وتمّ الاعتداء على الأسيرة (ي، ش) ورشّها بالغاز، وإخراجها بالقوة من الغرفة، والاعتداء عليها وضربها على وجهها. وفي هذه الأثناء بدأت الأسيرات في غرفة (4) بالصراخ، فتوجّه أحد السجّانين إلى تلك الغرفة، ورشّهنّ بالغاز مع باقي الغرف. ومباشرة بعد ذلك دخلوا لجميع الغرف، وسحبوا منها كافّة المقتنيات المتبقية لدى الأسيرات، وأزالوا الصور عن الجدران، وصادروا الثياب، والأحذية الرياضيّة الخاصّة بالأسيرات، والكتب، والأقلام، والدفاتر، والاشغال اليدويّة، وحتّى القرآن[56].

54 مقابلة أجرتها محامية الدفاع مع الأسيرة (م، ب) في معتقل الجلمة بتاريخ 12 تشرين الأول 2023

55 فتحة الأشناف: هي فتحة صغيرة تكون في باب الزنزانة يمكن استعمالها لإدخال الطعام إلى الغرف

56 مقابلة أجرتها محامية مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (س، ص) في سجن الدامون بتاريخ 24 تشرين أول 2023

46 يوماً في زنزانة رقم (1) في معتقل الجلمة

نُقلت الأسيرة (م، ب) في تاريخ 7/10/2023 إلى معتقل الجلمة بعدما تمّ الاعتداء عليها بالضرب المبرح من قبل السجّانين في سجن الدامون، حيث تمّ احتجازها في غرفة رقم (1) في قسم رقم (7) المراقبة بالكاميرات، والمكشوفة حيث اضطُرّت إلى تغطية الشباك بأكياس لكي تحظى ببعض الخصوصيّة. وفي اليوم التالي، أي بتاريخ 8/10/2023 تمّ عرضها على محكمة انضباطيّة داخليّة، ومعاقبتها بـ7 أيام في العزل الانفراديّ، وشهرين منع من الكانتينا، وشهرين منع من الاتصالات الهاتفيّة، ومنع من زيارة المحامي، إضافة إلى غرامة ماليّة بمقدار 575 شيكلاً. مع العلم أنّ جميع هذه العقوبات تمّ فرضها على (م، ب) على الرغم من أنّها لم ترتكب أيّة مخالفة تستدعي إنزال عقوبة بحقّها. هذه العقوبات التعسُّفيّة التي تدّعي مصلحة السجون أنّها «مخالفات انضباطيّة» هي عدد من المخالفات التي تتمّ المعاقبة عليها إمّا بالعزل، و/أو الغرامات الماليّة التي تُفرض على الأسرى، ويكون مقدار الغرامة متفاوتاً، ويتمّ اقتطاعها من أموال الكانتينا الخاصّة بالأسرى[57]. وبسبب التنكيل بها ونقلها إلى زنازين العزل أعلنت (م، ب) إضرابها عن الطعام، وطالبت بنقلها إلى سجن الدامون، واستمرّ الإضراب حتّى تاريخ 12/10/2023 حينما تمّ إبلاغها بنقلها يوم الأحد بتاريخ 15/10/2023 إلى سجن الدامون، وعليه قامت الأسيرة بتعليق إضرابها، ولكنّهم لم ينقلوها إلى الدامون.

وبعد المحكمة بيوم، أي بتاريخ 9/10/2023 نُقلت (م، ب) إلى زنزانة رقم (1) فيقسم (3) بعزل سجن الجلمة، واحتجازها في زنزانة مليئة بالحشرات، وهذا القسم هو قسم مخصّص للسجناء والسجينات الجنائيّين، ويسوده حالة من الفوضى والضوضاء. والزنزانة هذه أيضاً مراقبة بالكاميرات، ومع محاولتها تغطيتهم إلّا أنّها فشلت لأنّه لا يوجد أيّ أدوات في الزنزانة تمكّنها من ذلك، حيث إنّ الزنزانة فارغة تماماً، وتحتوي فقط على البرش. ووجود الكاميرات منعها من الاستحمام طوال فترة احتجازها في الزنزانة. كما أنّها حُرمت من الخروج إلى الفورة، وأمضت كامل وقتها في عزل كامل داخل الزنزانة.

وبعد احتجاز (م، ب) طوال هذه الفترة في العزل الانفراديّ، لم تستطع حتّى تغيير ملابسها، ولا الاستحمام وبقيت بملابس الصلاة التي تمّ نقلها فيها، وفي تاريخ 24/11/2023، تمّ الإفراج عن الأسيرة (م، ب) مع أول دفعة من الأسرى والأسيرات الذي تمّ الإفراج عنهم.

57 للمزيد من المعلومات عن العزل الانفرادي في السجون الإسرائيليّة انظر تقرير مؤسّسة الضمير بعنوان «نورٌ في آخر النفق»، 14 تشرين الثاني 2023

التكبيل يتصدّر المشهد

يعدّ التكبيل والأصفاد (البلاستيكيّة والحديديّة) من أولى الآليّات في عمليّات الاعتقال التي يتعمّد الاحتلال استخدامها بغرض التنكيل، وتعذيب الأسرى في كلّ مراحل اعتقالهم، يقوم الجيش الإسرائيليّ بتكبيل الفلسطينيّين، ولا يأخذ بالاعتبار العمر، أو الجنس، أو حتّى الحالة الصحيّة أثناء عمليّات الاعتقال[58]، ويتم استخدام القيود البلاستيكيّة التي يمكن للجيش أن يتحكّم بشدّها على أيدي المعتقلين، بهدف إحداث الضرر الجسديّ والنفسيّ على المعتقل منذ بداية الاعتقال، وغالباً ما يكون التكبيل للخلف بهدف إحداث ضغط أكبر على الأكتاف. ويتمّ أيضاً تكبيل الأسرى أثناء التنقُّل بين مرافق السجون، فعند خروج الأسرى من الأقسام إلى ساحة الفورة، أو إلى زيارات الأهالي، أو زيارات المحامين يتمّ تكبيلهم، وغالباً ما يستخدم السجّانون القيود الحديديّة داخل السجن، بهدف إحكام السيطرة، والإذلال في سجون هي الأشدّ حراسة في العالم، ويكون التكبيل أصعب عند نقل الأسرى لخارج السجون، والذي تشرف عليه وحدة النحشون المعروفة بعنفها تجاه الأسرى أثناء عمليّة النقل، حيث يكون الأسير مقيّد اليدين والرجلين لفترات طويلة قد تزيد عن 12 ساعة. إلّا أنّه بعد السابع من أكتوبر أصبح هناك تحوّل في استخدام السجّانين سياسة التكبيل. حيث تمّ استخدام السجّانين لها في كلّ سجن بطريقة مختلفة، ففي سجن ريمون، باشر السجّانون باستخدام الأصفاد الحديديّة، وتكبيل الأسير أثناء إخراجه إلى زيارات المحامين من اليدين والرجلين بسلسلة حديديّة متّصلة، كما يتمّ تكبيل الأسرى المصنّفين «خطر عالي للهروب»، أو ما يعرف «بالساجاف»، وذلك اقتصر على أسرى من فصائل معيّنة، وليس جميع الأسرى الموجودين في ريمون، لكن ذلك لا ينفي أنّ باقي الفصائل يتمّ تكبيلهم بالأصفاد الحديديّة من اليدين فقط، مع الإبقاء على التكبيل أثناء انعقاد الزيارة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإجراءات لم تكن مطبّقة من بداية السابع من أكتوبر، وأنّها بدأت مع استلام مدير مصلحة السجون الجديد الإدارة.

شهدت باقي السجون إجراءات مشابهة ففي سجن نفحة، يخرج الأسرى –بغضّ النظر عن انتمائهم السياسيّ- إلى الزيارة وهم مكبّلو اليدين، مع الإبقاء على تكبيلهم أثناء الزيارة، وعلى الرغم من طلب محامي الدفاع فكّ التكبيل ليتمكّن الأسرى من التوقيع على الأوراق

58 يعد تكبيل اليدين أحد طرق التقييد المستخدمة بغرض الحد من حركة اليد والذراع، إلا أن التكبيل يمكن إساءة استخدامه على نحو يرقى إلى مستوى التعذيب وسوء المعاملة، فيمنع تطبيق تقييد الحركة بصورة مهينة أو مؤلمة، كما لا يجوز تقييد اليدين بهدف أغراض تأديبية، وذلك وفقاً لقواعد مانديلا رقم (2/34)

القانونيّة اللازمة، إلّا أنّ السجّانين رفضوا ذلك، وأُجبر الأسرى على التوقيع وهم مكبّلون. وكذلك الأمر حدث في سجن جلبوع، حيث يتمّ إخراج الأسرى مكبّلي اليدين، مع الإبقاء على تكبيلهم طوال فترة الزيارة. ونؤكّد أن سياسة التكبيل لم يبدأ استخدامها بعد السابع من أكتوبر، بل من قبل ذلك كانت تُستخدم أثناء النقل فقط، وتُفكّ الأصفاد عند الوصول إلى الزيارة، لكن التعسُّف في استخدام هذه السياسة بالإبقاء على الأصفاد هو أحد مظاهر الاختلاف في التعامل مع الأسرى.

ومن خلال زيارات محامي الدفاع لمختلف السجون الإسرائيليّة، لاحظ علامات حمراء، أو تقرّحات على أيدي المعتقلين بسبب الإفراط في استخدام، أو إساءة الاستخدام في تكبيل الأسرى. وهذا يؤدّي إلى تلف في جلد اليد، حيث قام الأسرى بإبلاغ المحامين بوجود كدمات وتورُّم على مستوى الأيدي، وفي بعض الأحيان من شدّة الأصفاد تحوّلت هذه الآثار إلى ندب في الأيدي، ومع عدم وجود أيّة علامات خارجيّة على أيدي الأسرى، لا يمكن استبعاد احتمال إساءة استخدام الأصفاد، فيمكن أن تكون أعصاب الأيدي قد تضرّرت بسبب الضغط الشديد الذي يفرضه التكبيل على أعصاب اليد، أو يمكن أن تؤدّي الأصفاد إلى كسر على مستوى المعصم. والكسور تكون أكثر شيوعاً في حالات استخدام الأصفاد الحديديّة، والضغط الشديد على الأيدي، أو شدّ الأسرى في حالات المقاومة[59].

لم تشهد السجون الإسرائيليّة فقط على عمليّات التكبيل، بل يقوم جيش الاحتلال بتكبيل الأسرى الذين يتمّ احتجازهم في معسكرات الجيش، حيث أشار بعض الأسرى والأسيرات المحرّرات من هذه المعسكرات لوسائل الإعلام الفلسطينيّة عن تكبيلهم، وتعصيب أعينهم طوال فترات احتجازهم في هذه المعسكرات، وأشار البعض أيضاً إلى أنّ الجيش الإسرائيليّ أبقى على تكبيلهم حتّى أثناء تناول الطعام، أو استخدام الحمّام.

59 Danish Institute Against Torture. “Fact Sheet Collection Health #16 HANDCUFFING”. https://dignity.dk/wp-content/uploads/handcuffing-factsheet-english.pdf

سياسة الاعتداءات الجنسيّة والتفتيش العاري

صورة من حملات الاعتقال التي شنها الاحتلال مؤخراً
رام الله الإخباري

منذ اللحظة الأولى للاعتقال يستخدم الاحتلال كلّ وسائل القمع والتنكيل والإذلال بحقّ الأسرى والأسيرات، فيستخدم التفتيش العاري المبالغ فيه منذ لحظة الاعتقال الأولى في بيوت الأسرى، وفي محطّات التنقّل قبل الوصول للسجن، أو مركز التحقيق. ومنذ بداية العام استمرّت دولة الاحتلال في تفتيش الأسرى والأسيرات والأشبال بشكل عارٍ أو شبه عارٍ لدى وصولهم إلى السجون الإسرائيليّة، وفي الحالات التي يُنقل فيها الأسرى إلى مراكز التوقيف أو التحقيق يتمّ تفتيشهم، ولكنّ هذا لا يُغني دولة الاحتلال عن التفتيش مرّة أخرى لدى نقلهم إلى السجون. يتمّ التفتيش من خلال إرغام الأسرى على نزع ملابسهم كافّةً، بما في ذلك الملابس الداخليّة -في الغالبيّة العظمى من الأحيان- ومن ثمّ يتمّ التفتيش من قبل المجنّدات للأسيرات والمجنّدين للأسرى الذكور.

بالرغم من أن التفتيش العاري المذلّ يشكّل بحدّ ذاته انتهاكاً لحقوق الإنسان، إلّا أنّ قوّات الاحتلال تقوم بانتهاكات عديدة أثناء القيام بالتفتيش العاري، منها: ضرب الأسرى والأسيرات، واستهداف المناطق الحسّاسة في الجسم وهم عراة، سواء من خلال الضرب بالأيدي، أو بالأرجل، أو بأجهزة الماغنوميتر، وإضافة إلى التحرّش الجنسيّ من خلال مسك الأعضاء التناسليّة للأسرى، وسياسة التحرش اللفظيّ التي تمّ توثيقها من قبل مجموعة كبيرة من الأسرى، وأيضاً سياسة الشتم والتهديد، وحتّى في بعض الأحيان وصلت الانتهاكات حدّ تصوير بعض الأسرى من قبل الجنود في هواتفهم الشخصيّة.

ونذكر ما تعرّض له الأسير (س، ع) بتاريخ 17/12/2023 حين اقتحم السجّانون الزنزانة التي يُحتجز بها مع 6 أسرى آخرين في سجن شطّة، بعدما تمّ تقييدهم إلى الخلف، واقتيادهم خارج الزنزانة التي تمّ تفتيشها لمدّة ساعة، بعدها أعادوا الأسرى للزنزانة وهم مكبّلون، وأدخلوهم إلى حمّام الغرفة، ومن ثمّ تعريتهم كلٌّ على حدة، وهم مكبّلون، وجرى تمرير جهاز الماغنوميتر على أجسادهم وهم عراة.

وأفاد الأسير (س، ع) قائلاً: "تم تفتيشي وأنا عارٍ، وقام السجّانون بتمرير جهاز الماغنوميتر على جميع أعضاء جسدي، ومن ثمّ ضربي به على مؤخّرتي، وبعد ذلك رموني على البرش وأنا عارٍ، وباشروا برمي الأسرى بالطريقة ذاتها فوقي ونحن عراة"[60].

60 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير (س، ع) في سجن شطة بتاريخ 15 كانون الثاني 2024

خلال العام 2023 أكثر من منتصف الأسرى والأسيرات الذين تمّت زيارتهم من قبل المحامين أكّدوا تعرّضهم للتفتيش العاري من قبل السجّانين، وتجلّت الانتهاكات أثناء التفتيش بعد السابع من أكتوبر، حيث صعّدت قوّات الاحتلال من سياسة التحرش الجنسيّ واللفظيّ ضدّهنّ، والضرب المبرح الذي تعرّضن له أثناء عمليّات التفتيش التي في بعض الأحيان حدثت أكثر من مرّة في النهار ذاته. قالت (ب، ك): «أدخلتني المجنّدة إلى غرفة، وقامت بتفتيشي تفتيشاً عارياً، وأثناء التفتيش قامت بضربي صفعة على وجهي وعلى ظهري». وأكملت (ب، ك) قائلة: «داست المجندة على قدمي بحذائها وشدّت لي شعري»[61].

وفي تقرير تمّ نشره من قبل الأمم المتّحدة الذي أكّد تعرّض النساء الفلسطينيّات إلى أشكال الاعتداءات الجنسيّة كافّة، والذي ذكرَ تعرُّض بعض الأسيرات الفلسطينيّات إلى التفتيش العاري من قبل جنود الاحتلال الذكور، وقد ذكر التقرير أنّ هناك ما لا يقلّ عن سيّدتين فلسطينيّتين تعرّضتا للاغتصاب[62]. ونذكر أنّ الجرائم الجنسيّة تفوق ما تمّ توثيقة وذكره في ظلّ احتجاز عدد كبير من النساء والرجال والأطفال من قطاع غزّة في معسكرات خاصّة بالجيش الإسرائيليّ، وحتى بعد مرور أكثر من 100 يوم على العدوان على قطاع غزّة لا تزال المؤسّسات تجهل مصير هؤلاء المحتجزين، وما يتعرّضون له من انتهاكات بسبب ممارسة جريمة الإخفاء القسريّ بحقّهم، ورفض سلطات الاحتلال الإفصاح عن أيّة معلومات تخصّ أوضاعهم.

انتهاكات مزدوجة تتعرّض لها الطالبة (أ، و)

استهدفت قوّات الاحتلال الطلبة والطالبات منذ بداية عام 2023، لكن ازدادت وتيرة الانتهاكات بعد السابع من أكتوبر. ففي تاريخ 3/12/2023، اقتحمت مجموعة من جيش الاحتلال منزل الطالبة (أ، و) الكائن في مدينة بيت لحم في حوالي الساعة 1:50 ليلاً، بعد الاقتحام باشرت القوة بتفتيش غرفتها وصادروا كتابين، وبعض الأوراق التي وُزّعت على الطلبة أثناء وجودهم في الحرم الجامعيّ في وقتٍ سابق من العام، بعد ذلك اقتادتها القوّة، وقامت بتفتيشها، ثمّ ارتدت معطفاً وأخذت معها حذاء رياضيّاً، وعندما خرجت من المنزل تمّ تقييدها بكلبشات حديديّة إلى الأمام، وتعصيب عينيها، وأجلسها الجنود على الأرضيّة الخلفيّة للجيب العسكريّ. لدى وصولهم إلى إحدى المعسكرات وقف الجيب في الشارع وخرجت سيّارة من المعسكر، وترجّل منها أحد الجنود الذي قام بفحص (أ، و) فحصاً طبيّاً، وسؤالها باللغة العربيّة إن كانت تتناول أيّ أدوية. ثمَ تمّ نقلها إلى السيّارة التي خرجت

61 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسيرة (ب، ك) في سجن الدامون بتاريخ 21 كانون أول 2023

62 United Nations. "UN experts appalled by reported human rights violations against Palestinian women and girls". 19 February 2024 https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/israelopt-un-experts-appalled-reported-human-rights-violations-against

من المعسكر، وبدأ التحقيق الميداني معها داخل السيّارة، وأمسكتها المجنّدة ووضعت لها 3 قيود في اليدين إلى الوراء، اثنين من هذه القيود قيود بلاستيكيّة وواحد حديد، واستمر تقييدها حتّى اليوم الثاني ولم يزيلوها أبداً.

تعرّضت (أ، و) أثناء التحقيق الميدانيّ للتهديد والاعتداء من قبل الكابتين والمجنّدين، فكلّما كانت ترفض الإجابة عن الأسئلة المطروحة عليها من قبله، كان الكابتن يمسك رأسها ويضغط بقوة على عينيها ويقوم بتهديدها، وتمّ الاعتداء عليها بالضرب بكعب البارودة من قبل المجنّدة، وقامت أيضاً بضربها بيديها وإلقائها على أرضيّة السيّارة. واستمرّ التنكيل بالأسيرة (أ، و) في السيّارة، حيث كانت المجنّدة تقوم بتسجيل صوتها وهي تصرخ من شدّة الضرب، وتضعه على راديو السيّارة وتضحك عليها برفقة المجنّدين. وقام المجنّدون أيضا بمحاولة إذلالها، حيث قاموا بإلقاء بقايا الطعام والسجائر عليها وكانوا يشتمونها بألفاظ بذيئة، وقاموا أكثر من مرّة أثناء النقل بإنزالها من السيّارة، ووضع رأسها على الأرض بين الحجار ويعتدون عليها، ويعيدونها إلى السيّارة، واستمرّ الجنود على هذه الحال منذ لحظة الاعتقال حتى الساعة الثانية ظهراً. وبعد وصولهم إلى عوفر تمّ التحقيق معها لمدّة ربع ساعة من قبل محقّقة، وبعدها نُقلت إلى هشارون.

تم تفتيشها تفتيشاً عارياً لدى وصولها لهشارون، وبقيت بملابس صلاه خفيفة لا تقيها من البرد، وبعد التفتيش قامت المجنّدة بالاعتداء عليها، وضرب رأسها في الحائط. وعند نقلها إلى الفحص الطبّيّ في هشارون كانت علامات التقييد على يديها واضحة، وكان مكانها محمّراً إلّا أنّهم لم يقدّموا لها أيّ علاج. وأثناء النقل من وإلى الفحص الطبّيّ كان يتمّ الاعتداء عليها بالضرب، وكانوا يجبرونها على إنزال رأسها إلى الأسفل وهي تمشي. بعدها نقلت (أ، و) إلى زنزانة هواؤها بارد جدّاً، تحتوي على فرشة وحرام خفيف جدّاً، ومرحاض مقابل الممرّ.

أثناء احتجازها بهشارون على الرغم من أنّها فترة احتجاز قصيرة إلّا أنّ السجّانين حرصوا على التنكيل بالأسيرات بشكل كبير، ووضعوا برفقة (أ، و) خمس أسيرات في زنزانة صغيرة، وكان الطعام المقدّم لهنّ يتكوّن من قطع جبنة وبندورة وخبز غير صالح للأكل، ولم تتوفر مياه معدنيّة، بل كانت الأسيرات تقوم بتعبئة المياه في عبوات الكولا. وفي الصباح الباكر من اليوم التالي، اقتحم السجّانون الغرفة وصادروا جميع ما فيها، وقاموا بتفتيش الأسيرات تفتيشاً عارياً أمام بعض، بعدها نقلوهنّ جميعاً منحنيات الرأس، مع قيود بالرجلين ووضعوهنّ في غرفة مليئة بالمياه، ثمّ نقلوهنّ بالبوسطة إلى سجن الدامون.

لدى وصول الأسيرة (أ، و) إلى سجن الدامون، أكّدت صعوبة الظروف التي تُحتجز بها الأسيرات قائلة: «الأكل في الدامون غير صالح للأكل، ويتمّ توفير نصف كيس خبز لكامل الغرفة ولا يكفي لأربع أسيرات، والمياه نجبر على شربها من الحنفيّة»، وأكملت عن باقي

الظروف قائلة: «نخرج للاستحمام كلّ غرفتين معاً لمدّة نصف ساعة تقريباً».

أمّا أسيرات غزّة، يخرجن مدّة ربع ساعة، ولا يوجد اختلاط بيننا وبينهنّ نهائيّاً. كلّ أسيرة معها فقط غياران، ويسمحون لنا بغسيل الملابس كلّ 4-5 أيّام؛ لأنّ عدد الأسيرات في القسم كبير. ولا تزال قوّات السجن تقتحم غرفنا ويوجد تفتيش شبه يوميّ»[63].

سياسة الحبس المنزليّ

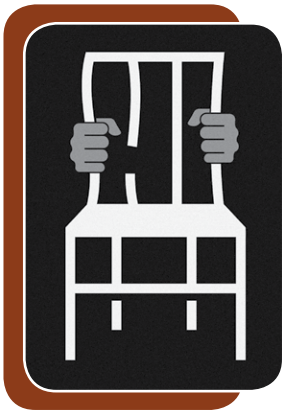

بدأت ظاهرة الحبس المنزليّ في الأراضي الفلسطينيّة منذ سنوات، وتركّزت على مدينة القدس بشكل خاصّ. وإنّ رقعة استهداف هذه السياسة تتّسع لتطال شريحة الأطفال بشكل خاصّ، إلّا أنّها تطال الصحفيّين والنساء والناشطين. فتحوّل سلطات الاحتلال مئات البيوت الفلسطينيّة إلى سجون تُفرض على أفراد أُسَرهم. وجعلت هذه السياسة مئات الأُسر تمارس دور السجّان على أبنائها الذين تُصدر المحاكم الإسرائيليّة بحقّهم شروطاً بالحبس المنزليّ؛ فيقيّدون حركتهم، ويتابعون نشاطاتهم، ويراقبون تحركاتهم، ويمنعونهم من تخطّي حدود المنزل، تنفيذاً لشروط الإفراج التي فرضتها عليهم المحاكم الإسرائيليّة بموجب قراراتها القضائيّة؛ وذلك تجنُّباً لاعتقال الكفيل، أو المتعهّد من أفراد الأسرة بتهمة عدم الالتزام بالشروط.

ويُقصد بالحبس المنزليّ احتجاز «الموقوف» داخل المنزل طوال الفترة التي تبحث المحكمة في الملفّ إلى حين انتهاء الإجراءات القضائيّة بحقّ الموقوف/ة، وإصدار المحكمة حكمها في القضيّة، والتي قد تمتدّ لبضعة أيّام أو أسابيع أو أشهر، وفي بعض الأحيان قد تصل فترة الحبس المنزليّ إلى أكثر من عام كامل. والجدير بالذكر أنّ فترة الحبس المنزليّ لا تُحسب من فترة الحكم الفعليّ الذي يصدر لاحقاً بحقّ الموقوف. ومع تعسُّفيّة سياسة الحبس المنزليّ، إلّا أنّ الاحتلال يستغلّها ويفرض عقوبات أخرى إلى جانبها؛ ما يجعل الأمر أكثر صعوبة.

63 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسيرة (أ. و) في سجن الدامون بتاريخ 17 كانون أول 2023

تلجأ سلطات الاحتلال إلى سياسة الحبس المنزليّ[64] بالنسبة للأطفال دون سنّ 14 عاماً؛ لأنّ القانون «الإسرائيليّ» لا يُجيز حبسهم، وتفيد الإحصاءات الصادرة عن «نادي الأسير الفلسطينيّ» و»هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين» بأنّ سلطات الاحتلال أصدرت نحو2200 قرار بالحبس المنزلي بين كانون الثاني 2018 وآذار 2022، بحقّ أطفال قُصّر، 114 طفلاً منهم كانت أعمارهم تقلّ عن 12 عاماً، مقارنة بنحو 228 قراراً بالحبس المنزليّ في الفترة بين 2015-2017، وبحسب المصدر نفسه أصدر الاحتلال 316 قراراً بالحبس المنزليّ بحقّ مواطنين مقدسيّين خلال العام 2022، وقد تمّ تحويل 70% من الأطفال المقدسيّين الذين تمّ اعتقالهم خلال السنوات الأخيرة إلى الحبس المنزليّ قبل البتّ في قضاياهم.

أمّا بالنسبة للبالغين فإنّ سلطات الاحتلال تحاول من خلال الحبس المنزليّ منعهم من مباشرة أعمالهم ونشاطاتهم في إطار وظائفهم، أو حياتهم اليوميّة، وغالبًا ما يطال الحبس المنزليّ القيادات الوطنيّة الفلسطينيّة في مدينة القدس، كما حدث في نهاية عام 2018 وحتّى مطلع العام 2021 عندما استُهدف محافظ محافظة القدس عدنان غيث.

ويلاحظ الارتفاع في استخدام هذه السياسة واستهدافها أطفال القدس بشكل خاصّ. إلّا أنّها لا تقتصر فقط على الأطفال من سكّان القدس، بل تطال الرجال والنساء. حيث فُرض على الصحفيّة لمى غوشة الحبس المنزليّ لما يزيد عن 10 أشهر، وفي قرار المحكمة إنهاء فترة الحبس المنزليّ للصحفيّة ألزمت المحكمة غوشة بالعمل 9 أشهر لصالح الجمهور، والسجن 6 أشهر مع وقف تنفيذ لمدّة 3 سنوات، إضافة إلى دفع غرامة ماليّة بقيمة 4500 شيكل (قرابة 1210 دولارات أميركيّ)، كما نذكر أنّ الصحفيّة سمية الجوابرة تعرّضت لسياسة الحبس المنزليّ والذي لا يزال مستمرّاً حتّى الآن.

إنّ القانون الدوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ، يوفّر مساحة كبيرة لضمان حريّة الأطفال، وتمتّعهم بالأمن والحماية والكرامة، واتّفاقيّة حقوق الطفل لعام 1989 في مادّتها (37 -أ) تكفل ألّا يتعرّض أيّ طفل للتعذيب أو لغيره من العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة، أو المهينة، كما تنصّ الفقرة (ب) على أنه لا يجوز حرمان أيّ طفل من حريّته بصورة غير قانونيّة أو تعسُّفيّة، كما تؤكّد المادّة نفسها أنّه في حالة الاعتقال (كحالة استثنائيّة)، فإنه يجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون، ولا يجوز ممارسته إلّا كتدبير أخير، ولأقصر فترة زمنيّة مناسبة، إلّا أنّ دولة الاحتلال تلجأ إلى الحبس المنزليّ بشكل كبير، ويظهر ذلك من خلال أعداد الأطفال المحتجزين في الحبس المنزليّ الكامل. وهذا ينطبق على البالغين أيضاً، فطريقة تطبيق الحبس المنزليّ التي تمنع الشخص من الخروج خارج منزله يُعدّ تعسُّفاً في استخدام هذه السياسة.

64 الحبس المنزليّ: هو احتجاز الشخص داخل منزله أو المكان الذي تحدده المحكمة الإسرائيليّة طوال الفترة التي تبحث فيها المحكمة في ملفه وإلى حين انتهاء الإجراءات القضائيّة بحقه وإصدار المحكمة حكماً في القضيّة. يمكن أن تستغرق فترة البحث في القضيّة بضعة أيام أو أسابيع، وقد تمتدّ إلى عدة أشهر أو عام كامل وأكثر، وهذه الفترة لا تُحسب من فترة الحكم الفعلي التي تصدر عن المحكمة. ويمكن أن يكون الحبس المنزلي داخل منزلة عائلة الشخص، أو ممكن أن تحكم المحكمة بإبعاد الشخص عن الأسرة أو منطقة السكن أثناء قضاء فترة الحبس المنزلي.

أمٌ، وامرأةٌ حامل وصحفيّة تتعرّض للاحتجاز داخل السجن، ثم إلى الحبس المنزليّ

تلقّى والد الصحفية (س، ج) بتاريخ 5/11/2023 اتّصالاً هاتفيّاً من شخص عرّف عن نفسه على أنّه ضابط في المخابرات الإسرائيليّة، وأبلغ الوالد بضرورة التواصل معه ليُخبر العائلة بأهميّة حضور (س، ج) إلى مركز شرطة الجبل الكائنة قرب مستوطنة (معاليه أدوميم) المقامة على أراضي جنوب شرق القدس وسط الضفة الغربيّة. بعد توجّه (س، ج) برفقة زوجها إلى مركز الشرطة، تمّ إدخالها إلى الداخل وإبلاغ الزوج بأنّها معتقلة، وجاء الاعتقال على الرغم من أنّها أمّ لثلاث أطفال أكبرهم يبلغ 6 سنوات، وهي حامل بشهرها السابع، وبحاجة إلى رعاية خاصّة.

جاء اعتقال الأسيرة (س، ج) بعدما يقارب أسبوعين من تحريض مستوطنين عليها على مجموعة عبر تطبيق التلغرام وتُدعى «صيادي النازيّة»، والتي استهدفت مجموعة كبيرة من الصحفيّين والمؤثّرين والفلسطينيّين الذين جرى اعتقال مجموعة كبيرة منهم بناء على تحريض هذه المجموعة التي ادّعت أنّ هؤلاء الفلسطينيّين يقومون «بالتحريض» على دولة إسرائيل، وهذا يُظهر عدم شرعيّة اعتقال هؤلاء الفلسطينيّين، وعدم وجود أساس قانونيّ لهذه الادّعاءات، واعتمادهم بشكل أساسيّ على هذه المجموعة.

قضت الأسيرة (س، ج) فترة احتجازها في سجن هشارون وسجن الدامون المخصّص للأسيرات. وتم نقلها مباشرة من معاليه أدوميم إلى معبار سجن هشارون، أثناء النقل تمّ الاعتداء عليها بالضرب من قبل المجنّدات بالأيدي على الرغم من أنّها حامل بشهرها السابع، ووصلت حوالي الساعة 12:00 فجراً إلى هشارون، واحتُجزت في غرفة صغيرة مراقبة بالكاميرات، خالية من كلّ شيء وتحتوي فقط على الأبراش دون الفرشات، حيث كانت الفرشات تعطى لهنّ الساعة 8:00 مساء وتُسحب منهنّ فجراً، وعند سحب الفرشات كانت الأسيرات تُجبر على الجلوس على الأرض في البرد الشديد. بسبب حمل (س، ج) أبقوا على فرشتها ولم يسحبوها، وعندما قالت للأسيرات أن تجلس معها على الفرشة، رأتها السجّانات من الكاميرات، وتمّ تهديدها بسحب الفرشة إذا حاولت أن تُجلس أيّاً من الأسيرات عليها. وفي حال كانت أيّ من الأسيرات تقوم بالنظر إلى أيّ من المجندات، كان يتمّ معاقبتها وضربها.

وتمّ التنكيل بالأسيرات بطرق عدّة أثناء وجودهنّ في هشارون، أوّلها التفتيش العاري التي أُجبرت الأسيرات عليه صباحاً ومساء، وكان يتخلّل التفتيش نعت الأسيرات بألفاظ بذيئة وشتمهنّ. وظروف السجن كانت سيّئة بشكل عام، حيث إنّ الطعام المقدم لهنّ سيّء من حيث الجودة ومن حيث الكميّة، ومياه الشرب ملوّثة، والوضع الصحيّ في الغرف سيّء بشكل عام، فبعض الأسيرات كان يوجد دماء على ملابسهنّ بسبب عدم توفّر الفوط الصحيّة. وبسبب خلو الغرف من أي شيء قد يرشدهنّ إلى الوقت، لم تكن الأسيرات تعرف أوقات النهار ولا أوقات الصلاة. وكانت النظافة في الغرفة معدومة، حيث كانت وجوههنّ تتلوّث عند الصلاة، وعلى الرغم من طلبهنّ موادّ تنظيف إلّا أنّ السجّانين لم يوفّروا لهنّ أيّ موادّ.

ولدى نقلها إلى سجن الدامون، لم يكن يوجد أيّ من مقتنيات الغرف، وكانت جميعها مصادرة، بما في ذلك ملابس الأسيرات، حيث بقيت الأسيرات مع غيار واحد فقط، وكانت الأسيرات يتبادلن الملابس والأحذية بفعل النقص. أما الحرامات فكمّياتها غير كافية ورقيقة لا تكفي للحماية من البرد، وعلى الرغم من ذلك كان هناك اكتظاظ في الغرف إذْ يصل عدد الأسيرات إلى 10 في الغرفة الواحدة، تنام ما يقارب 4 منهنّ على الأرض.

تم الإفراج عن (س، ج) بقرار مجحف من المحكمة الإسرائيليّة بتاريخ 12/11/2023، تحت شروط انتقاميّة قاسية، تمثّلت بكفالة ماليّة بقيمة 10 آلاف شيقل، وكفالة طرف ثالث بقيمة 50 ألف شيقل، إضافة إلى الحبس المنزليّ غير محدّد المدّة[65]، ومنعها من استخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ، وإبقائها تحت الرقابة المنزليّة برفقة زوجها، ووالدة زوجها بحجّة تطبيق شروط الإفراج.

هذه الشروط هي جزء من السياسات الممنهجة الانتقاميّة التي تشارك فيها قوّات الاحتلال برفقة المحاكم الإسرائيليّة لتقويض العمل الصحفيّ الفلسطينيّ، وإسكات صوتهم وإرهابهم لعدم فضح جرائم الاحتلال. إنّ ظروف الحبس المنزليّ الكامل المفروض على (س، ج) يُعدّ تعسُّفاً في استخدام هذه السياسة، ويشكّل عقوبة جماعيّة على الأسرة بكامل أفرادها، فهذه السياسة تمنعهم من ممارسة حياتهم ونشاطاتهم اليوميّة بالشكل الطبيعيّ، فتُضطرّ العائلة بأكملها على البقاء في حالة خوف وتوتر؛ حرصاً منهم على عدم خرق شروط الحبس المنزليّ.

65 هناك نوعان من الحبس المنزلي: الأول يُلزم الشخص، سواءً أكان طفلا أم فتاة، رجلًا أم امرأة، بالبقاء في بيته، وعدم الخروج منه مطلقًا طوال الفترة المحدّدة، أو يمكن أن تسمح المحاكم الإسرائيلية في بعض الحالات للأطفال بالتوجّه إلى المدرسة؛ والنوع الثاني (وهو أصعب من الأول) يتمثل بفرض «الحبس المنزلي» على الشخص في بيت أحد الأقارب أو الأصدقاء بعيدًا عن بيت العائلة ومنطقة سكناه؛ ما يشتت العائلة ويزيد من حالة القلق لديها. ولعل أحدث أشكال الحبس المنزلي ما يسمى بالحبس المنزلي «الليلي»، ويبدأ الحبس كل ليلة في تمام الساعة الثامنة مساءً وينتهي في السادسة صباحًا، قد يمتد ويمدد لعدّة أشهر بناء على قرار من القائد العسكري الإسرائيليّ، أو ما يسمّى بقائد الجبهة الداخليّة، الذي بدوره يستغل أنظمة الطوارئ الانتدابيّة في هذا المجال لما تمنحه من صلاحيّات واسعة تمكّنه من تضييق الخناق على المواطنين الفلسطينيّين.

تأتي هذه الممارسات في ظلّ العدوان الذي يشنّه الاحتلال على أبناء الشعب الفلسطينيّ، والذي طال جميع شرائح المجتمع خاصّة الصحفيّون الذين يتمّ إدانة النسبة الأكبر منهم على تهم التحريض عبر تطبيق فيسبوك، وتتعامل المحكمة مع تهم التحريض على أنّ كلّ منشور يشكّل مخالفة مستقلّة بذاتها، مع الأخذ بالحسبان عند إصدار الحكم، عدد الأصدقاء، وعدد الإعجابات على كلّ منشور، وعدد التعليقات، وعدد المشاركات. ويأتي الاعتداء على الصحفيّين باعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان مخالفاً للمواثيق الدوليّة كافّة التي تعدّ حرية الرأي والتعبير أحد الحقوق التي لا يمكن المساس بها. وتنصّ المادّة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على حريّة التعبير والرأي، حيث تحرم سلطات الاحتلال الصحفيّين من ممارسة مهنتهم بحرّيّة، من خلال تجريم عملهم الصحفيّ، واستهدافهم بشكل مباشر في الاعتقال، وأشكالٍ أخرى من الانتهاكات كالاستهداف المباشر بالرصاص الحيّ وغيرها.

لم تتوقّف انتهاكات الاحتلال ضدّ (س، ج) عند حرمانها من ممارسة مهنة الصحافة، بل تعدّتها إلى قرصنة أموالها، وفرض غرامات باهظة بشكل تعسُّفيّ وغير مبرر في إطار عقابهم، والضغط عليهم وعلى ذويهم اقتصاديّاً، لا سيّما أنّ هذه الغرامات تكون واجبة الدفع خلال فترات زمنيّة قصيرة؛ ما يشكّل عبئاً ماليّاً على عائلات الأسرى؛ لأنّه يُستبدَل بها فترة سجن إضافيّة في حال عدم الدفع.

نذكر أنّ (س، ج) لم تكن الأسيرة الوحيدة التي تعرّضت لسياسة الحبس المنزليّ، فقد اعتقل الاحتلال (ي، ق) وهي أم وحامل أيضاً تعرّضت إلى التنكيل وسوء التغذية والإهمال الطبّيّ أثناء فترة احتجازها في سجن الدامون، وأفرج عنها بشروط أحدها الحبس المنزليّ. وفرضت هذه السياسة أيضاً على الفنّانة الفلسطينيّة الحاصلة على شهادة الدكتوراة دلال أبو آمنة[66].

66 لمعرفة المزيد عن تفاصيل اعتقال دلال أبو آمنة انظر فصل الاعتقال الإداري والتحريض

أطفال مقدسيّون في الحبس المنزليّ

طفل مقدسي تحت الحبس المنزلي - مفتاح

بتاريخ 1/5/2023 اعتُقل الطفل (أ، ب) (14 عاماً) بعد أن داهمت قوّات الاحتلال حوالي الساعة 6:00 صباحاً منزلة الكائن في باب حطّة بالبلدة القديمة في القدس، إذْ تم تكبيله واقتياده إلى مركز تحقيق القشلة، ثمّ إلى تحقيق المسكوبيّة حيث قضى 8 أيّام فيها، وكان يتمّ يوميّاً نقله إلى القشلة في ساعات العصر للتحقيق معه، وأثناء التحقيق تعرّض للضرب بالأيدي على جسده ووجهه، وفي إحدى جلسات تمديد التوقيف عاين القاضي آثار الضرب على جسد (أ، ب)، وتمّ تثبيت ذلك في محضر الجلسة.

بتاريخ 8/5/2023، تمّ الإفراج عن (أ، ب) بقرار من المحكمة الإسرائيليّة، وفرض الحبس المنزليّ المفتوح عليه، وغرامة ماليّة بقيمة 25 ألف شيكل في حال عدم التزامه بشروط الإفراج والحبس المنزليّ، وحدّدت له جلسة للنظر في الحبس المنزليّ بتاريخ 6/9/2023، وفي هذه الجلسة تمّ تمديد الحبس حتى الجلسة القادمة التي تم تعيينها بتاريخ 17/12/2023، وسمح القاضي لـِ (أ، ب) بالخروج من المنزل فقط للذهاب إلى المدرسة برفقة أحد والديه، علماً أنّه منذ بداية اعتقاله حتّى انعقاد هذه الجلسة حُرم أيهم من الذهاب إلى المدرسة، أو الخروج خارج المنزل.

ولزيادة وطأة وقهر الحبس المنزليّ على طفل يبلغ من العمر 14 عاماً، كانت قوّات الاحتلال تتّجه إلى منزل (أ، ب) ما يعادل مرّتين يوميّاً، وذلك ليلاً، الأولى في حوالي الساعة 8 ليلاً والثانية كانت بين الساعة (2-5) صباحاً، حيث كان يتوجّه 7-8 جنود إسرائيليّين من مركز القشلة إلى منزل أيهم ليتفقدوا وجوده في المنزل دون سابق إنذار. فكانت العائلة تجبر على إيقاظ أيهم من النوم في ساعات الصباح الباكر ليخرج إلى باب لمنزل ليتأكّد الجنود من تواجده في المنزل. وفي أحد الأيام توجّه الجنود للمنزل إلّا أنّ (أ، ب) كان يعاني من حرارة وإنفلونزا، ومع تأكيد الأب وجود ابنه في المنزل، وطلب منهم الدخول إلى غرفته ليتأكّدوا بأنفسهم إلّا أنّهم رفضوا الدخول، وأجبروا الوالد على إيقاظ أيهم وحمله إلى باب المنزل؛ لأنّه كان غير قادر على الحركة بسبب المرض[67].

مع انتشار سياسة الحبس المنزليّ بشكل واسع في القدس، تعرّض أطفال عائلة السلايمة لسياسة الحبس المنزليّ، وبسبب تعسُّفيّة هذه السياسة، رفضتها عائلاتهم، وقاموا بتسليم

67 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الطفل (أ، ب) في تاريخ 7 أيلول 2023

أنفسهم إلى سلطات الاحتلال الإسرائيليّ لقضاء فترة محكوميّة فعليّة، بدلاً من قضاء أشهر في الحبس المنزليّ الذي لا يُعتدّ به أثناء قضاء فترة المحكوميّة الفعليّة.

قرصنة الأموال وتدمير الممتلكات

جيش الاحتلال يصادر مركبة أحد المواطنين في بيرزيت - رام الله مكس

تكاد مظاهر العنف والتدمير لا تغيب عن أيّ اقتحام لقوّات الاحتلال سواء للمدن، والقرى، والمخيّمات، أو للمنازل مخلّفةً وراءها دماراً في البنية التحتيّة للشوارع والتي تتمثّل في قطع الماء، والكهرباء، والاتّصالات، والإنترنت عن المنازل؛ ما يكلّف البلديّات مبالغ طائلة لإصلاح الأضرار، وما أن يتمّ إصلاحها تقوم قوّات الاحتلال بالاقتحام مرّة أخرى مخلّفة وراءها دماراً آخر في البنية التحتيّة، وفي معالم البلد، وأيضاً تخريب المقابر، وصرح الشهداء وغيرها من الخراب.

أما فيما يتعلّق بالخراب الذي يحلّ بالمنزل بعد الاقتحامات فيُقدّر بآلاف الدولارات، والذي يبدأ عادة بتفجير أبواب المنازل على الرغم من قدرتهم على الدخول إلى المنازل دون الحاجة إلى استخدام القنابل التي لا تلحق ضرراً فقط في الأبواب، بل يتعدّى ذلك إلى خراب في جدران المنزل، وتشقّقات في المنازل. وبعد دخول المنازل تبدأ عمليّات تخريب وتكسير الكنب، والأسرّة وغيرها. إلى جانب العبث بالمواد الغذائيّة والتموينيّة، وتطال أيدي جنود الاحتلال المصاغ الذهبيّة، والأموال السائلة الموجودة داخل المنازل، إضافة إلى المركبات، وغيرها. وهذا لا يقتصر فقط على حالات الاقتحام التي تهدف إلى الاعتقال، بل استهداف عائلات المعتقلين يتعدّى ذلك ويصل إلى حدّ السلوكيّات العدوانيّة التي تهدف إلى الملاحقة المستمرّة للأسرى وعائلاتهم، ويتجلّى ذلك في عمليّات الاقتحام لمنازل الأسرى المعتقلين، والعبث في محتوياتها، أو مصادرتها. ولربما تكون سياسة العقاب الجماعيّ المتمثّلة في هدم البيوت العقابيّ هي أفظع هذه الجرائم التي تمارسها دولة الاحتلال بحقّ الشهداء والأسرى. فخلال العام 2023 تمّ توثيق 11 حالة لهدم منازل أسرى[68] على خلفيّة اتّهامهم من قبل قوّات الاحتلال بتنفيذ عمليّات عسكريّة، وطالت هذه السياسة الشهداء أيضاً، حيث تمّ هدم 14 منزلاً يعود للشهداء خلال العام[69]، بالمقابل في العام 2022، تمّ هدم 8 منازل لأسرى. وكانت سلطات الاحتلال قد قامت بالاستيلاء على أموال عدد من الأسرى، والأسرى المحرّرين المقدسيّين، وذويهم، وزوجاتهم بذريعة تلقّيهم أموالاً من السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

68 انظر إلى الملحق الأول الذي يحتوي على أسماء الأسرى الذين هدمت منازلهم مع تواريخ الهدم
69 إحصائيّة تم الحصول عليها من مؤسّسة الحقّ

صورة نشرها جيش الاحتلال أثناء اقتحامه لأحد المصارف في مدينة رام الله - الجزيرة

وهذه السياسة القديمة الجديدة التي ظهرت معالمها بشكل واضح خلال هذا العام والتي تهدف إلى ضرب الوجود الفلسطينيّ في القدس، وتهجيرهم بشكل غير مباشر. علماً أنّ هذا الاستيلاء لا يوجد له أيّ مسوّغ قانونيّ، والاستيلاء على أموال الفلسطينيّين الموجودة في البنوك لم تُقدِم عليه أيّ حكومة إسرائيلية سابقة؛ ما يدلل على مدى التطرّف، والاستهداف المباشر، والسياسات العنصريّة التي تتّبعها الحكومة اليمينيّة الجديدة.

وكانت عائلة محمد الفيراوي أحد العائلات التي تأثّرت بهذه السياسة، حيث إنّه في تاريخ 16/2/2023 سُرّبت قائمة تحتوي على 200 اسم تقريباً لأسرى من القدس وعائلاتهم، وتتضمّن هذه القائمة قراراً بمصادرة أموالهم. ووصل للفيراوي هذه القائمة التي كانت تحتوي على اسمه واسم والده موسى فيراوي. ونصّت القائمة على مصادرة مبلغ 107.585 ألف شيكل. وتوجّه المواطن موسى إلى بنك «ليؤمي» ليجد حجزاً على المبلغ المذكور، وهو المبلغ ذاته المطلوب للمصادرة، وعندما استفسر من البنك عن سبب الحجز، أبلغوه أنّه جاء بقرار من وزير الماليّة بتاريخ 10/2/2023 للحجز على المبلغ، وتجميده حتى تاريخ 1/5/2025. وعندما حاول الفيراوي سحب المبلغ أبلغوه أنّه لا يستطيع سحب أكثر من 3000 شيكل.

وفي اليوم ذاته، أيّ بتاريخ 16/2/2023، أفاق محمد فيراوي على صوت طرق شديد على أبواب منزله، فكانت المخابرات الإسرائيليّة وعددهم 8، يلبسون بنطلوناً زيتيّاً أو كحليّاً، وبلوزة عادية مع طاقيّة مكتوب عليها شرطة، وقال الفيراوي: "أنا أعرفهم أنّهم محقّقون من المسكوبيّة والقشلة، وكان معهم قوّات من اليسام، طبعاً جميعهم مسلّحون". وباشروا باقتحام المنزل، وظنّ محمد أنّهم جاؤوا لاعتقاله، فباشر بتغيير ملابسه، لكنّهم قالوا إنّ هدف الاقتحام ليس الاعتقال، بل البحث عن ممنوعات. وعندما سأل محمد عن أيّة ممنوعات يتحدثون، قالوا: "ممنوعات مثل الذهب، والأموال أنت تأخذ مصاري من أبو مازن، وهذه المصاري ممنوعة وبدنا نصادرها". وقاموا بتفتيش كلّ ركن في المنزل حتى تحت البلاط، وداخل كوابل الكهرباء، «نفلوا» كلّ الملابس، والخزائن، وغرف النوم، والصناديق بالبيت، واستمرّ وجودهم ما يقارب ساعتين، وقاموا بعمليّة تفتيش دقيق لكنّهم لم يأخذوا أي شيء. واكتشفت العائلة لاحقاً أنّ السيّارة التي باسم محمد، وهي تابعة لعمله حُجز عليها[70].

70 مقابلة هاتفية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع محمد فيراوي في تاريخ 19 شباط 2023

بعد السابع من أكتوبر، تصاعدت عمليّات السرقة التي تمارسها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، على مرأى الحكومة أو بأوامر منهم، حينما اقتحمت قوّات الاحتلال بالتزامن عدداً من محلّات الصرافة في محافظات عدّة (رام الله وجنين وطولكرم ونابلس والخليل) بتاريخ 28/12/2023، وسرقت مئات آلاف الدولارات، وملفّات، وكشوفات ماليّة، وخزائن حديديّة، واعتقلت أصحابها بعد اقتحام منازلهم، زاعمةً أنّ هذه المحلّات قدّمت الدعم لحركة حماس. وأعلنت إذاعة جيش الاحتلال، أن قوّاته داهمت 5 محلّات صرافة في الضفّة الغربيّة، صنّفها بـ «إرهابيّة»، وصادروا نحو 10 ملايين شيكل منها. واقتحمت قوّات الاحتلال منزل عائلة العجولي في حيّ البالوع، ومحلّاً للصرافة مملوكاً لهم وسط رام الله، واعتقلت غازي العجولي وشقيقه أنور، كما اقتحمت محلّات نور الهدى للصرافة. واقتحمت قوّات الاحتلال محلّ فخر الدين للصرافة، وبيت المقدس للصرافة، والتي تعود ملكيّتهما للمواطن محمد أمين أحمد عوض، وأجرت عمليّة تفتيش واسعة داخلهما، والاستيلاء على بعض محتوياتهما. واعتقلت قوّات الاحتلال عدداً من العاملين في هذين المحلّين، بعد المداهمة.

وفي سياق استهداف عائلات الأسرى، قامت قوّات الاحتلال بتاريخ 5/2/2023 باقتحام منزل زوجة الأسير وليد دقّة الكائن في مدينة باقة الغربيّة، وقامت الشرطة الإسرائيليّة بالاستيلاء على بعض الممتلكات والصور العائدة للأسير. وفي تاريخ 16/2/2023 قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزل عائلة الأسير أحمد مناصرة في بيت حنينا، وبحسب ما أفاد به صالح مناصرة (والد الأسير أحمد مناصرة)، قامت قوّات مخابرات الاحتلال بمصادرة مصاغ ذهبيّ لزوجته بقيمة 15 ألف شيكل، إضافة إلى مصادرة سيّارتين تعود ملكيّتهما للعائلة[71]. وبتاريخ 15/1/2024 قامت باقتحام منازل الأسرى نائل البرغوثي، وربيع البرغوثي، ومراد البرغوثي، الكائنة في قرية كوبر -رام الله، وإحداث عمليّات تخريب واسعة، وتدمير، وتمّت مصادرة مركبتين، وأموال تعود للعائلات.

71 مقابلة أجراها الباحث الميدانيّ مع صالح مناصرة في تاريخ 19 شباط 2023

العدوان المستمر على مخيّمات الضفّة الغربيّة

جيش الاحتلال يقتحم مخيم عقبة جبر في أريحا - فلسطين الآن

دخل مخيّم عقبة جبر دائرة الاستهداف بشكل موسّع منذ بداية عام 2023، حيث صعّدت قوّات الاحتلال من عمليّات اقتحام المخيّم، واعتقال الفلسطينيّين، واستخدامهم دروعاً بشريّة، وتدمير الممتلكات، وتحويل بيوت المدنيّين إلى نقاط عسكريّة، إضافة إلى توسيع نطاق الاستخدام المفرط للقوة من خلال إطلاق النار العشوائيّ، والإعدامات خارج نطاق القانون.

في تاريخ 6/2/2023 انتشرت قوّات الاحتلال في مخيّم عقبة جبر، وتوجهوا إلى منزل عائلة عوضات، حيث كان يجلس عبد الحافظ عوضات (39 عاماً) و4 من أقربائه أمام منزلهم. وقام الجيش بتكبيل عبد الحافظ مع أقربائه بقيود بلاستيكيّة، وعصبوا أعينهم، وأجلسوهم على ركبهم وهم محنيّو الرأس، وأبقوهم في البرد القارس، ولم يسمحوا لهم بلبس أيّ ملابس دافئة، وبعد ما يقارب الساعتين اقتادوهم إلى معسكر دير حجلة، واحتجزوهم داخل بركس حتى الساعة 6:00 وأبقوا عليهم مغميّين ومكبّلين حتّى أثناء استخدام الحمّام. وأثناء احتجازهم في البركس دخل عليهم أحد الضباط الإسرائيليّين، وقال لهم:»هي بناتنا قتلوا ولادكم». ولم يبلّغهم من الذي استشهد.

وبعد ساعات قام الجنديّ بعرض مجموعة صور على عبد الحافظ: الصورة الأولى كانت لوجه للشاب مالك لافي وهو مغمضٌ عينيه، أمّا الصورة الثانية فكانت لأخ عبد الحافظ، لكنه لم يتمكّن من معرفة إذا كان لا يزال على قيد الحياة. ونقل بعد ذلك جميع المعتقلين بما فيهم عبد الحافظ إلى سجن عوفر، وقبل إدخالهم للزنازين تمّ تفتيشهم تفتيشاً عارياً، وبعد مرور 12 يوماً تم الإفراج عن عبد الحافظ دون تحقيق، ولا شروط، ودون عرضه على محكمة[72]، وحينها علم أن ليلة الاقتحام استهدفت قوّات الاحتلال 6 من أبناء المخيّم، وسقطوا شهداء.

72 مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر عبد الحافظ عوضات بتاريخ 22 ايار 2023

جيش الاحتلال يقتحم مخيم عقبة جبر في أريحا - نبض

وفي ظلّ العقوبات الجماعيّة التي يتعرّض لها المواطنون أثناء اقتحام المخيّم، ففي 1/5/2023 بحوالي الساعة 6:00 أصيبت مها عبد الحافظ بشظايا في رجلها اليمنى بفعل تفجير قوّات الاحتلال باب منزلها، وبالرغم من الإصابة استمرّ 4 جنود باحتجازها في غرفتها. وأفادت مها لمؤسّسة الضمير قائلة: «عندما سقطت أرضاً، ودخل الجنود إلى الغرفة حملوا رجلي، بعدها حملوني ووضعوني على التخت لأنّ رجلي كانت تقريباً مفصولة عن جسدي، ولا يربط القدم والمفصل سوى اللحم»[73]. وباشر الجنود بإطلاق النار من نافذة غرفتها، واستهدفوا الشاب جبريل كمال -من سكان المخيّم- بشكل مباشر وأطلقوا عليه النار وسقط شهيداً. استمرّ الجنود بإطلاق النار في الغرفة لمدّة 20 دقيقة، ومها ملقاة على سريرها تنزف بفعل الإصابة، ولم يتمّ تقديم أيّ علاج إلّا بعدما انتهى الجنود من إطلاق النار. وبعد ذلك قام أحد الجنود بإعطاء مها إبرتين لإيقاف النزيف، واقتادوها إلى حاجز (DCO) بالقرب من مدينة أريحا، وانتظرت حتّى وصول الإسعاف الفلسطينيّ. بعد نقلها إلى المشفى تبيّن أنّه بفعل الانفجار أصيبت رجلها بشظايا؛ ما أدّى إلى حدوث كسرين في الرجل (6 سم من العظم في الرجل تهتّك)، وتمزّقت الأنسجة وأصابها حروق في قدمها أيضاً. أسفر الاقتحام بإصابة 6 شبان وارتقاء شهيد، ودمار في منزل مها، وأصبح غير مأهول للسكن.

ولم يكن مخيّم عقبة جبر هو الهدف الوحيد لقوّات الاحتلال، بل كان عام 2023 شاهداً على عمليّات الاقتحام المتكرّرة لمخيم جنين وتصعيد عمليّات الاقتحام التي كانت تستمرّ ساعات عدّة في السنوات السابقة إلى عدوان عسكريّ يستمرّ لأيّام.

ففي تاريخ 3/7/2023، بدأت قوّات الاحتلال بتنفيذ عدوان على مدينة جنين ومخيّمها، اقتحمت قوّات كبيرة تقدّر بـ 150 آليّة عسكريّة المخيّم من محاور، عدّة، وفرضت عليه حصاراً، وقطعت التيار الكهربائيّ عن أجزاء كبيرة من المخيّم، واستولت على عدد من المنازل المطلّة على المخيّم، إضافة إلى بعض المنازل داخل المخيّم، وتحويلها إلى ثكنات عسكريّة، وتخلّل هذا العدوان قصف لمنازل المدنيّين، وتدمير الممتلكات والبنية التحتيّة للشوارع، وإقامة خيم التحقيق الميدانيّ، إضافة إلى سرقة الأموال والمصاغ من منازل المواطنين، وبسبب صعوبة الأوضاع الإنسانيّة في المخيّم أثناء العدوان، وبحسب الهلال الأحمر الفلسطينيّ أُجبر ما يقارب 3000 فلسطينيّ على النزوح من منازلهم بعد تهديدات من قبل قوّات الاحتلال بقصفها، والتوجّه إلى محافظة جنين. وتعمّدت قوّات الاحتلال منع سيّارات

73 مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع مها عبد الحافظ بتاريخ 22 ايار 2023

الإسعاف من الوصول إلى المصابين، وتقديم العلاج اللازم لهم، وقامت بتدمير عدد كبير من المنازل ومركبات المواطنين، إضافة إلى قصف واستهداف مسرح الحريّة بشكل مباشر، بصاروخ عبر طائرة مسيّرة وبداخلة مجموعة من المواطنين أغلبهم من النساء والأطفال.

وبحسب رصد مؤسّسة الضمير لأعداد المعتقلين، فقد بلغ (114) معتقلا، حيث عقدت لهم محكمة في تاريخ 6/7/2023 في محكمة سالم العسكريّة، وأفرج عن 54 معتقلاً منهم، وتمّ تمديد حوالي 60 معتقلاً. وبحسب وزارة الصحّة الفلسطينيّة أسفر العدوان عن سقوط 12 شهيداً من بينهم أطفال، إضافة إلى 120 إصابة.

وباشرت قوّات الاحتلال باقتحام البيوت برفقة الكلاب البوليسيّة، حيث قالت المواطنة فاطمة صالح: «قام الجنود باقتحام الغرفة التي نحتمي بها أنا وشقيقتي، وهجم عليّ الكلب البوليسيّ، وقام بعضّي من يدي والجنود قعدوا يضحكون ويستمتعون بالمشهد فقط دون تدخّل، وبعد حوالي ربع ساعة جاء جنديّ، وحاول يبعد الكلب عنّي، ولكن ما قدر يمسك الكلب أو يسيطر عليه، والكلب دفع الجندي على الأرض». وأكملت «جاء جنديّ ثاني وحاول يبعد الكلب، وفتح سكّين بحجم 40سم، لونها سكني فتحها مثل الموس، وجاء بده يقص ايدي وصرت أصرخ، وجاء جندي ثالث، حاول يفتح فم الكلب وقدر يفلته عن إيدي ولما فلته عني، هجم الكلب على أختي الثانية، ولكن ما مسكها وعلى طول الجنود وضعوا له الكمّام على فمه»[74].

صورة يد المواطنة فاطمة بعد عضّها من قبل الكلب والتدخّل الطبّيّ

74 مقابلة ميدانيّة أجرتها موظّفة مؤسسة الضمير مع فاطمة صالح في تاريخ 17 تموز 2023

ومع عمليّات الاقتحام والتحقيق الميدانيّ التي تعرّض لها قسم كبير من أهالي المخيّم، صرّح عدد من المواطنين بتعرّضهم للتحرّش الجنسيّ واللفظي على يد قوّات الاحتلال، حيث أفاد الطفل (م، ن) قائلاً: "بعدما كنت أتواجد في الديوان برفقة عدد من عائلتي، قامت قوّات الاحتلال باعتقالي واحتجازي في بيت جيرانا برفقة ابن عمي، وكلبشونا واقتادونا إلى مطبخ المنزل، وقام الجنود باللعب بأعضائهم التناسلية أمامنا وأمام باقي الأطفال"[75].

كما أفادت المواطنة (م، خ) أنّه بتاريخ 4/7/2023 حوالي الساعة 10:00 صباحاً، قام جنود الاحتلال بتفجير منزل جيرانهم أثناء تواجدها في منزلهم، وباشر الضابط بالتحقيق الميدانيّ معها، واستمرّ التحقيق حوالي نصف ساعة. وقالت (م، خ): «أثناء التحقيق هدّدوني بالاغتصاب أمام جميع الجنود، والضابط نفسه صار يمسك إيدي ويمسك وجهي ويحسس عليّ، وأنا كنت أنزّل إيده وكرّر هذا الفعل حوالي ثلاث مرّات»[76]. ابقى الجنود على احتجازها برفقة طفلها الذي يبلغ 3 سنوات، وكان الضابط يحاول الضغط عليها طوال الوقت ليأخذ منها معلومات. وبعدها حاول الضابط استجواب ابنها وسؤاله أسئلة عن موقع منزلهم، وعن الشبّان في المخيّم.

وشهد مخيّم نور شمس عدواناً مشابهاً لمخيّم جنين، حيث قامت قوّات الاحتلال بتفجير عدد من منازل المواطنين شرق المخيّم؛ ما تسبّب في أضرار بالمنازل المستهدفة والمنازل المجاورة، كما دمّرت جرّافات الاحتلال أسوار عدد من المنازل والمدارس والمساجد في المخيّم، وسحقت سيّارات المواطنين، ودمّرت البنية التحتيّة للمخيّم، كما تمّ الإعلان عن أنّ المنطقة هي منطقة عسكريّة مغلقة، ومنعت الدخول إلى المخيّم أو الخروج منه، وأقامت ثكنات عسكريّة في منازل عدّة في مختلف أحياء المخيّم.

وتشنّ قوّات الاحتلال حملات اعتقال مستمرّة تطال مختلف المناطق الفلسطينيّة ففي تاريخ 8/8/2023 حيث شنّت قوّات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في قرية كوبر طالت ما يقارب 25 مواطناً، أُفرج عن غالبيّتهم بعد ساعات من الاحتجاز داخل القرية، والإبقاء على 8 مواطنين قيد الاعتقال. وفي تاريخ 29/8/2023 شنت قوّات الاحتلال حملة اعتقالات في مختلف مناطق الضفّة الغربيّة، تركزت في قرية دير سامت قضاء مدينة الخليل، حيث اعتقلت قوّات الاحتلال حوالي 31 مواطناً، من بينهم أسرى محرّرون وطلبة.

كما تمّ اجتياح مخيّم طولكرم في تاريخ 17/1/2024، واستمرّ الاجتياح لأكثر من 40 ساعة، وقامت قوّات الاحتلال بالسيطرة على عدد من المنازل وتحويلها إلى نقاط للتحقيق الميدانيّ، وشنّت قوّات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة طالت أكثر من 500 معتقل، وقامت بتخريب واسع أثناء عمليّات تفتيش واقتحام المنازل والمحالّ التجاريّة، واستشهد خلال هذا الاجتياح 8 شهداء من بينهم 3 أطفال.

75 مقابلة ميدانيّة أجراها موظّف مؤسّسة الضمير مع الطفل (م، ن) في تاريخ 6 تموز 2023
76 مقابلة ميدانيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع (م، خ) في تاريخ 6 تموز 2023

استخدام الدروع البشريّة أثناء عمليّات الاعتقال

تقوم دولة الاحتلال الإسرائيليّ باستخدام الدروع البشريّة أثناء عمليّاتها العسكريّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وبدأت هذه الظاهرة بالانتشار والتوسُّع حيث يتمّ استخدام المدنيّين الفلسطينيّين، من ضمنهم الأطفال والنساء من قبل الجنود لحماية أنفسهم أثناء الاقتحامات والاعتقالات، وحتى أثناء تنفيذ عمليّات الاغتيال. على الرغم من حظر القانون الدوليّ لهذه الجريمة في سياق النزاعات المسلّحة الدوليّة، ترد هذه القاعدة في اتفاقيّة جنيف الثالثة (بخصوص أسرى الحرب)، واتّفاقية جنيف الرابعة (بخصوص المدنيّين المحميّين)، والبروتوكول الإضافيّ الأول (بخصوص المدنيّين عامة). وبمقتضى النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة، يشكّل «استغلال وجود شخص مدنيّ أو أشخاص آخرين متمتّعين بحماية؛ لإضفاء الحصانة من العمليّات العسكريّة على نقاط، أو مناطق، أو وحدات عسكرية معيّنة» جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدوليّة. وفيما يتعلّق بالنزاعات المسلّحة غير الدوليّة، لا يشير البروتوكول الإضافيّ الثاني بشكل واضح إلى استخدام الدروع البشريّة، غير أنّ هذه الممارسة يحظرها الواجب الذي يقضي بأن: «يتمتّع السكّان المدنيّون والأشخاص المدنيّون بحماية عامّة من الأخطار الناجمة عن العمليّات العسكرية»[77]. ومن المهمّ، علاوة على ذلك، أنّ استخدام الدروع البشرية يُعدّ في أغلب الأحيان مساوياً لأخذ الرهائن، الذي يحظره البروتوكول الإضافيّ الثاني[78]، والقانون الدوليّ العرفيّ (انظر القاعدة 96)، وإضافة إلى ذلك، فإنّ تعمّد استخدام المدنيّين لستر العمليّات العسكريّة يخالف مبدأ التمييز، وينتهك الواجب في اتّخاذ الاحتياطات المستطاعة لفصل المدنيّين عن الأهداف العسكريّة (انظر القاعدتين 23-24).

وعلى الرغم من حظر استخدام الدروع البشريّة في القانون الدوليّ، وتحديد مثل هذه الأفعال بوضوح على أنّها جرائم حرب بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ، إلّا أنّ دولة الاحتلال لا تمتنع عن هذه الجريمة؛ فقامت المؤسّسات الحقوقيّة برصد وتوثيق عشرات حالات استخدام الدروع البشريّة. حيث وثّقت مؤسّسة الضمير استخدام أطفال عائلة شلون دروعاً بشريّة أثناء اقتحام مخيّم عقبة جبر في تاريخ 1/3/2023، ففي حوالي الساعة 11:30-12:00 ظهراً اقتحمت قوّات خاصّة حارة الشهيد جمال شلون في المخيّم، وكان الاقتحام بالأصل

77 البروتوكول الإضافيّ الثاني، المادة (13) (1)

78 اللجنة الدولية للصليب الأحمر. قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني القاعدة 97. الدروع البشرية https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule97

لمنزل ماهر شلون، إلّا أنّهم قاموا بإلقاء قنبلة على منزل محمد عيوش الذي كان يتواجد فيه 5 أشخاص أثناء الاقتحام، منهم طفل بعمر العامين يدعى أحمد عبد الناصر شلون برفقة والدته. ومع خروجهم من المنزل، كان محمد عيوش يحمل الطفل أحمد شلون، في هذه الأثناء نادى على الجنود، وقال لهم إنّه يريد أن يضع الطفل مع أمّه، إلّا أنّهم أمروه بإحضار الطفل معه.

وقال عيوش: "بالبداية كبّلوني ببلاستيك للخلف، ورموني ربع ساعة والطفل بجانبي واقف يصرخ، ولأنّ الطفل بكى كثيراً فكّوني عشان أحمله وحملت الطفل ولكنّ الطفل استمرّ بالصراخ، وأمّه جاءت مرتين تحاول تؤخذه ولكن هددوها بالسلاح». وأضاف قائلاً: «بعدها أخذونا وقفونا عند الجيبات المتواجدة أمام المنازل، وكانت باقي العائلة واقفين مش بعيد، وقّفوني أنا والطفل أمام الجيبات والجنود كحماية إلهم، الاشتباكات بين جنود الاحتلال والشباب"[79].

واستمرّ الاقتحام لمنزل العائلة ما يقارب الساعتين، وأبقت قوّات الاحتلال على عيوش والطفل دروعاً بشريّة في منتصف المواجهات، وطوال الوقت كان الجنود يصوّبون بنادقهم باتّجاه عيوش والطفل، ومع بداية الانسحاب أمر أحد الجنود عيوش بألّا يتحرك حتى ينسحب آخر جيب عسكريّ من المنطقة.

وأكّدت مؤسّسة الدفاع عن الطفل- فلسطين أنّ خلال خمسة الأشهر الأولى من عام 2023 تمّ استخدام حوالي 5 أطفال دروعاً بشريّة في مختلف المناطق الفلسطينيّة. كما ووثقت المؤسّسات الحقوقيّة خلال العام استخدام عشرات الفلسطينيّين من جميع الأعمار دروعاً بشريّة في الأراضي الفلسطينيّة كافّة. كما وأنّها اتّبعت سياسة الدروع البشريّة في عدوانها على قطاع غزّة خلال عام 2023، تحاول دولة الاحتلال إخفاء هذه الجرائم الفظيعة وراء اعتبارات سياسيّة وأمنيّة لشرعنه هذه الجرائم، حيث أفاد الشاب محمود حمدان في شهادته: «اعتقلوني من داخل مجمع الشفاء الطبّيّ في مدينة غزّة، وطُلب مني فتح حفر مياه الصرف الصحيّ، وخطوط الاتّصالات، والنزول بها والتأكّد من خلوّها من أيّ مقاومين». وأكّد حمدان أنّ القوّات قامت بتركيب كاميرات على رأسه وأمرته بالذهاب إلى جميع فتحات «مناهل» الصرف الصحيّ الموجود أسفل الأرض، وفتحها والتحرّك بداخلها وفقاً لتعليمات الجنود داخل إحدى الدبابات[80].

79 مقابلة ميدانيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع محمد عيوش في تاريخ 22 آيار 2023

80 الخليج أون لاين. «الدروع البشرية... جريمة إسرائيليّة مكرّرة في حربها على غزة». 19 كانون أول 2023 https://khaleej.online/VJZdx8

وهذه شهادة من مئات الشهادات التي تمكّنت المؤسّسات من رصدها وتوثيقها. ومع جميع هذه التوثيقات لا يوجد محاسبة أو مساءلة فعليّة على ما يرتكبه جنود الاحتلال مع الفلسطينيّين، حيث صدر تقرير عن «هيومن رايتش ووتش» يقضي بأنّ حكم المحكمة العسكريّة الإسرائيليّة في 21/11/2010 على جنديّين أُدينا باستخدام طفل فلسطينيّ «درعاً بشريّاً» أثناء الاعتداء 2008 و2009 على قطاع غزّة، يبدو أنّه عقاب غير كافٍ، ولا يتناسب مع جسامة الجريمة. وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذيّة لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش»: «الضرب الخفيف على أيدي هؤلاء الجنود هو صفعة جديدة لوجه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أثناء عمليّة الرصاص المصبوب. إذ لا يقتصر الأمر على أنّ هذه العقوبات تبدو مُخفّفة بشكل غير مبرّر، بل أيضاً أنّه وبعد مرور سنتين على انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة وسط مزاعم كثيرة ظهرت أثناء الهجوم على غزّة، فهذه هي الأحكام الوحيدة التي ظهرت"[81].

الاعتداء على المقدّسات، مشاهد متكرّرة يوميّاً وسنويّاً

اقتحام المسجد الأقصى - المشهد اليمني

لا تعدّ الاعتداءات على المسجد الأقصى والمصلّين هي ظاهرة جديدة، بل يوميّاً يشهد المسجد الأقصى اقتحامات من قبل المستوطنين، ويفرضون قيوداً على أعداد الفلسطينيّين المسموح لهم بالدخول والصلاة داخل المسجد، وغيرها العديد من الاعتداءات التي تنتهك حقّ الفلسطينيّين في العبادة وممارسة الشعائر الدينيّة. تتجلى هذه الانتهاكات في شهر رمضان المبارك من كلّ عام، ففي العام المنصرم اقتحمت قوّات الاحتلال المسجد الأقصى واعتدت على المصلّين. وتكرّر المشهد بالانتهاكات الصارخة ذاتها للقانون الدوليّ عام 2023.

ففي تاريخ 5/4/2023 كانت مجموعة من الفلسطينيّين يعتكفون داخل المسجد الأقصى «المسجد القبليّ» لممارسة الشعائر الدينيّة، وتواجد داخل المسجد الأقصى ما يقارب 400-450 مصلّياً، وبعد صلاة التراويح قامت قوّات الاحتلال تحديداً وحدة اليمام بتطويق المسجد من جميع الجهات، واقتحمت داخل المسجد عن طريق العيادة الملحقة به والتي يفصل ما بينها وبين المسجد جدار جبص، قاموا بكسره والدخول داخل المسجد، واعتلى قسم آخر من الجنود أسطح المسجد. قطعوا الكهرباء عنه، وقاموا بتكسير النوافذ

81 هيومن رايتس وواتش. «إسرائيل: عقاب الجنود على استخدام الطفل درعاً بشريّاً غير كافٍ». 26 تشرين الثاني 2010 https://www.hrw.org/ar/news/2010/11/26/241204

لكي يتمكّنوا من إلقاء قنابل الغاز والصوت لداخل المسجد، وباشروا بإطلاق الرصاص المطّاطي عشوائيّاً باتّجاه المصلّين.

وبعد دخول أعداد كبيرة من الجيش داخل المسجد استخدموا القوّة المفرطة تجاه المصلّين العُزّل، وقاموا بالاعتداء عليهم بالهراوات والبواريد، حيث أفاد إيهاب زلوم أحد المصلّين الذي تمّ الاعتداء عليه قائلاً: "أنا شخصيّاً قاموا بضربي مدّة خمس دقائق أول ما دخلوا على المسجد الأقصى، حيث كنت من الصفوف الأولى، فقاموا بضربي بالهراوات والبواريد على راسي أكثر من مرّة وعلى يدي وعلى جميع أنحاء جسدي، واستمرّ الضرب مدّة خمس دقائق، وأخذ الدم ينزف من راسي، ورفضوا طبعاً أن يسعفوني، أو يقدّموا لي أيّ علاج"[82].

وأفاد الطفل (ح، ص) بخصوص الاعتداء قائلاً: «كان يوجد جنديّ بجانب الباب، أطلق على رجلي رصاصة مطّاطية من مسافة 5-7 أمتار. وجلست بجانب الباب، وجاء شخص بلباس مدنيّ وطاقيّة شرطة، قام بضربي بالبسطار 5-6 شلاليط على جسدي ورجلي ومعدتي»[83]. وبعد دقائق عدّة من هذه الاعتداء قامت قوّات الاحتلال بتكبيل المتواجدين داخل المسجد بقيود بلاستيكيّة، ورميهم على الأرض بحيث تكون منطقة البطن والوجه باتّجاه الأرض، بعدها تمّ اقتياد المصلّين إلى الساحة الخارجيّة للمسجد، وبدأت عمليّة فرز المصلّين بين سكّان القدس والضفّة الغربيّة، وتخلّل هذه العمليّة الاعتداء بالضرب.

وبعد ما يقارب ساعة كاملة من الاعتداء، نُقل جميع المحتجزين من المسجد الأقصى إلى باب المغاربة مشياً على الأقدام، وبسبب وجود قسم منهم داخل المسجد الأقصى للصلاة كانوا حفاة، وتعمّد الجنود الدوس على أقدامهم بطريقة مؤلمة جدّاً. أجبروا المحتجزين في باب المغاربة الجلوس على ركبهم وهم لا يزالون مكبّلين، وبعد حوالي 3 ساعات نقلوا إلى مركز شرطة «عطروت» بالحافلات، وفي عطروت أيضاً أجبروهم على الجلوس على ركبهم وهم محنيّو الرؤوس. وفي حوالي الساعة 6:00 صباحاً جرى إدخال المعتقلين لدى محقّقي الشاباك والشرطة، حيث كان محقّق الشاباك ملثّماً، ولم يتمّ التحقيق معهم على أيّة تهم أو شُبهات، بل فقط استخدم المحقّقون لغة التهديد والوعيد مع المحتجزين.

لم تكتفِ دولة الاحتلال بجميع هذه الانتهاكات والإذلال، بل قامت بفرض العقوبات التعسُّفيّة على المصلّين، فقسمٌ منهم تمّ إبعاده عن المسجد الأقصى لفترات متفاوتة، وهناك بعض الفلسطينيّين الذين جرى نقلهم إلى سجن عوفر، واحتجازهم في قسم المعبار رقم (14)، وبسبب قلّة المساحة المخصّصة تمّ احتجاز بعض الأسرى في زنازين العزل.

82 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع إيهاب زلوم في تاريخ 9 آذار 2023
83 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الطفل (ع، ص) في تاريخ 9 نيسان 2023

عُرض قسم من معتقلي الضفّة الغربيّة على المحكمة بتاريخ 7/4/2023، والمحكمة قامت بتمديد اعتقالهم مدة 72 ساعة، وذلك لغاية يوم الاثنين 10/4/2023. وكانت الشبهات الموجّهة ضدّهم هي دخول القدس دون تصريح. وعند مثول الأسرى أمام المحكمة المقرّر انعقادها في 10/4/2023 قرّر القاضي الإفراج عنهم بكفالة ماليّه بقيمة 3000 شيكل دون أن يتمّ توجيه أيّة لوائح اتّهام بحقّ أيٍّ منهم. وبسبب عدم قدرة الأهل على دفع الكفالة المقرّرة من المحكمة وصل للأسرى خبر أنّ محكمه الصلح بالقدس قدّمت لهم لوائح اتّهام، وتمّ نقل الأسرى الذي كان عددهم (17) لمحكمة الصلح بالقدس. وقدّمت المحكمة لوائح اتّهام بحقّهم جميعاً، تتضمّن الدخول للقدس دون تصريح، وعرقلة عمل الشرطة، وتعرّض المسّ بأمن الجمهور. وحكمت محكمة الصلح عليهم بغرامة ماليّة بقيمة 1000 شيكل تدفع لغايه 20/5/2023، وحكمت باسترداد الكفالة التي دفعت بالمحكمة العسكرية بعوفر حتى تاريخ 20/5/2023، مع وقف التنفيذ لمدّة سنتين. بعد صدور الحكم تمّ إرجاعهم إلى عوفر، وإنهاء جميع المعاملات وإجراءات الخروج، وأُطلق سراح 17 أسيراً[84].

شرطة الاحتلال تعتدي على أحد رجال الدين في كنيسة القيامة - اللجنة الرئاسية العليا للكنائس

ومع هذه الانتهاكات نذكر أنّ دولة الاحتلال لا تستهدف الجوامع فقط، بل يقوم المستوطنون باقتحام الكنائس، وتدمير ممتلكاتها، وتوجيه كلام عنصريّ للمصلّين والاعتداء عليهم، إضافة إلى إحراق الجوامع والكنائس، فجميع هذه الانتهاكات الممنهجة والمستمرّة والتي لا تُقابل بآليّات ردع، أو محاسبة من قبل دولة الاحتلال لا تشكّل إلّا جريمة ممنهجة ضدّ الحقّ في العبادة، والتي تتصاعد بشكل ملحوظ في فترات الأعياد والأشهر التي يمارس فيها الشعب الفلسطينيّ الطقوس الدينيّة، كشهر رمضان المبارك من كلّ عام.

تشكّل جميع هذه الاعتداءات على أماكن العبادة ممارسات عنصريّة من قبل دولة الاحتلال، وانتهاكاً صارخاً وفقاً للقانون الدوليّ، فالاعتداء على أماكن العبادة يصنَّف كجريمة حرب في القانون الدوليّ الإنسانيّ، وأيضاً وفقاً للنظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة لعام 1998 الذي اعتبر الاعتداء على المباني الدينيّة أحد جرائم الحرب، وذلك وفقاً لما جاء في الفقرة (2) من المادّة (8).

84 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع أشرف رمان في تاريخ 13 آذار 2023

إعدامات خارج نطاق القانون ترافق عمليّات الاعتقال

إعدام شاب على يد قوات الاحتلال - وفا

يُعدّ الحقّ في الحياة حقّاً دستوريّاً مكفولاً لجميع البشر، ولا يمكن احترام أيّ من الحقوق الأخرى دون احترام الحقّ في الحياة. وتعدّ الإعدامات خارج نطاق القانون، أو بإجراءات موجزة، أو تعسُّفاً انتهاكاً لهذا الحقّ الأساسيّ. وتمّت صياغة بروتوكول (مينيسوتا) المتعلّق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة (2016)[85] والذي نصّ على أنّ الإعدام خارج نطاق القانون يمكن أن يحدث في حالات عدّة، منها:

1. **حالات الوفاة التي قد تنجم عن أفعال أو امتناع عن أفعال من جانب الدولة، أو أجهزتها، أو وكلائها، أو يمكن أن تُعزى إلى الدولة في انتهاك لواجبها باحترام الحقّ في الحياة.**
2. **حالات الوفاة التي يمكن أن تحدث عندما يكون الشخص معتقلاً أو محتجزاً لدى الدولة، أو أجهزتها، أو وكلائها.**
3. **حالات الوفاة التي تحدث عندما تتقاعس الدولة عن الوفاء في التزاماتها بحماية الحياة.**

وبالعودة إلى الممارسات التي تتّبعها دولة الاحتلال أثناء الاقتحامات في الضفّة الغربيّة، والاستخدام المفرط للقوّة، وإطلاق النار العشوائيّ الذي يؤدّي إلى الإعدام خارج نطاق القانون، والذي توسّع بشكل كبير جدّاً خلال عام 2023، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير 3 حالات إعدام خارج نطاق القانون لأفراد من عائلات المعتقلين، ومنهم سمير أصلان، ومحمد مناصرة، ومحمد حمدان. وما يُظهر نيّة الاحتلال في الإعدام بدم بارد هي ممارسات القنص المتّبعة في قطاع غزّة بعد السابع من أكتوبر، حيث أعدمت قوّات الاحتلال أعداداً كبيرة من السكّان الفلسطينيّين، ومنهم الأطفال والنساء أثناء حملهم الرايات البيضاء، والنزوح إلى المناطق الآمنة، وعلى الرغم من ذلك تعمّدت قوّات الاحتلال استهداف جميع شرائح المجتمع وإعدامهم.

85 أوصى المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ بإعداد هذه المبادئ في قراره 1989/65 المؤرّخ 24 أيار/ مايو 1989 وتم تنقيحُه عام2016 https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/MinnesotaProtocol_AR.pdf

إعدام الأب واعتقال الابن

مع بداية العام تحديداً في تاريخ 12/1/2023، اقتحمت قوّات الاحتلال مخيّم قلنديا بالقرب من مدينة رام الله. وحوالي الساعة 2:30-3:00 فجراً تمّ إغلاق جميع مداخل المخيّم ومخارجه، وتوجّهت القوّات إلى حارة من حارات المخيّم التي تسكن فيها عائلة أصلان بحثاً عن الشاب رمزي أصلان الذي يبلغ 19 عاماً. أثناء عمليّة البحث اقتحم حوالي 20-25 جنديّاً أحد المنازل، وتوجّهوا إلى غرفة النوم ليتفاجأ الجنود بأنّه ليس المنزل المطلوب. بعد ذلك اتّجهوا إلى العمارة السكنيّة الخاصّة بعائلة أصلان والتي تتكوّن من 3 طوابق، وجميعها مأهولة بالسكّان، وقاموا بتفجير الباب عن طريق كسر القفل، ودخلوا إلى منزل عمّ رمزي، وقام الجنود بالتحقيق معه وسؤاله عن رمزي، والأخير أجاب أن رمزي ليس ابنه، ومع ذلك لم يخرجوا من المنزل وكان معهم كلب بوليسيّ. وفي هذه الأثناء وبسبب الضوضاء التي سبّبها الجنود أستيقظ سمير أصلان (والد رمزي) ووالدته وقاموا بإيقاظه. وبعدها دخل الجنود إلى منزل أصلان، وسألوا عن رمزي. أثناء تواجدهم في منزل رمزي قاموا بالصراخ وتهديد العائلة بالقنابل، وقاموا بتفتيش غرفة رمزي وعاثوا فيها خراباً. استمرّ الاقتحام للمنزل حوالي ساعة، ثمّ قاموا بتكبيل رمزي بأصفاد بلاستيكيّة، واقتياده خارج المنزل. وفي هذه الأثناء صعدت عائلة رمزي على شرفة المنزل تطلّ على الشارع، وقال والد رمزي «مهونة يابا»، وهنا بدأت المواجهات بين الشبان والجنود، فدخلت عائلة أصلان داخل المنزل وتوجّهت العائلة إلى الطابق الثالث في العمارة، وقام سمير بالنظر من الشرفة ليطمئنّ على رمزي، وفي هذه اللحظة قام الجنود بإطلاق النار تجاه العائلة، فأصابت سمير رصاصة قاتلة في الصدر. وفي هذه اللحظة كانت أم رمزي متّجهة إلى أسفل لكي ترى ماذا حصل مع رمزي، ولكن عند سماعها صوت الصراخ القادم من العمارة رجعت إلى المنزل، ورأت (سمير) قد سقط على ظهره مغطّى بالدماء، وطلبت الإسعاف على الفور، إلّا أنّ قوّات الاحتلال منعت الإسعاف من الوصول إلى سمير. وبقي سمير في الطابق الثالث وهو ينزف حوالي 20 دقيقة حتّى تمكّنت العائلة من إنزاله عن الدرج وهو فاقد للوعي[86]. وضعه أشقاؤه في سيّارتهم الخاصّة، وحاولوا إيصاله إلى المشفى إلّا أنّ الجنود اعترضوا طريقهم بعدما مشوا حوالي 20 متراً، وجّه الجنود السلاح عليهم وأنزلوهم من السيّارة ووضعوا (سمير) على الأرض، ولم يسمحوا لأحد الاقتراب منه. ثمّ جاء شخص يزعم الجنود أنّه طبيب وحقنه بإبرة، وحتّى هذه اللحظة كانت العائلة تظنّ أنّ إصابة سمير في اليد، حتّى قام الجنود برفع سترته، وعرفوا أنّ الإصابة خطيرة. وجاء أحد الجنود قائلاً «هذا ميّت خليهم يوخدوا». بعدها قاموا برفعه إلى

صورة الشهيد سمير أصلان

86 مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع ميرفت أصلان في تاريخ 23 أيار 2023

السيّارة مرّة أخرى وساروا حوالي 4-5 أمتار حتّى وصلوا إلى سيّارة الإسعاف، وسمح لهم الجنود بالذهاب إلى المشفى. وعند وصولهم حاول الأطبّاء أن يقوموا بإنقاذ حياة سمير إلّا أنّهم أعلنوا استشهاده[87].

تُعدّ عمليّات الإعدام خارج نطاق القانون التي تمارسها القوّات الإسرائيليّة انتهاكاً جسيماً للقانون الدوليّ، وبالتحديد انتهاك للحقّ في الحياة، الواجب التطبيق في جميع الأوقات وفي الظروف كافّة، ويجب عدم الانتقاص منه أثناء النزاعات المسلّحة، أو غيرها من حالات الطوارئ العامة. إلّا أنّ سلطات الاحتلال تمنح جنودها سلطة مطلقة في إطلاق النار على الفلسطينيّين التي تقع ضمن سياسة الاستخدام المفرط للقوّة مع الفلسطينيّين، حتى الذين لا يشكّلون خطراً، وهذا يُعدّ بحسب مبادئ القانون الدوليّ الإنسانيّ، وبحسب ميثاق روما جريمة ضدّ الإنسانيّة.

لم تنته انتهاكات الاحتلال مع عائلة أصلان عند هذا الحدّ، بل بعد اعتقال رمزي من المنزل بدأوا بالسير للخروج من المخيم، وكان الجنود يطلقون النار، وساروا باتّجاه الجبل ومستوطنة «كوخاف يعقوب»، وأجلسوه في العراء وهو مكبّل اليدين، ومعصوب العينين لساعات طويلة، وبدأوا بشتمه وقام أحد بالتبوّل عليه، حيث أفاد رمزي أثناء زيارة المحامي «شعرت أنّه بول من رائحته وحرارته وكميّة التدفُّق التي تنزل عليّ»[88] وعندما أراد استعمال الحمّام كانوا يبقون على يديه مكبّلتين.

نُقل بعد ذلك إلى عوفر، حيث تمّ تفتيشه تفتيشاً شبه عارٍ، واحتُجز في زنزانة مساحتها 2*2 تحتوي على برش وحمّام، ويوجد باب بارتفاع 40 سم عن الأرض يفصل الحمّام عن باقي الزنزانة. استمرّ التحقيق معه حوالي 41 يوماً، وكان التحقيق يستمرّ لساعات طويلة أحياناً. وحاولت قوّات الاحتلال الحصول على معلومات من خلال وضعه مع «العصافير» لمدّة أسبوع. وفي نهاية المطاف، وبعد كلّ هذا التنكيل قُدّم لرمزي لائحة اتّهام مكوّنة من بندين، هما إلقاء الحجارة، وإلقاء الأكواع.

ونذكر أنّ هذه الحالة لم تكن الوحيدة، ففي تاريخ 5/12/2023 حوالي الساعة 6:00 صباحاً، اقتحمت قوّات الاحتلال حارة الجبل في مخيّم قلنديا شمال مدينة القدس، وتوجّهت القوّات إلى منزل عائلة مناصرة، وقبل اقتحام المنزل قام عبدالله مناصرة بإيقاظ شقيقه إسلام مناصرة (21 عاماً)، وقال له: «قوم في جيش برا»، وتوجّه إسلام إلى صالة المنزل وجلس برفقة أخية محمد (26 عاماً) ووالدتهم على كنب الصالة. وبعد حوالي 5 دقائق سمعت العائلة صوت كسر زجاج وصراخ، فنهض محمد باتجاه الباب ليقوم بفتحه، ولكّن قوّات جيش الاحتلال المقنّعين قاموا بتفجير الباب وامتلأ المنزل بالدخان الرماديّ. وما

87 مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة في مؤسّسة الضمير مع نضال أصلان في تاريخ 23 أيار 2023
88 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير رمزي أصلان في سجن عوفر بتاريخ 1 حزيران 2023

كان من إسلام إلّا الاحتماء بغرفة المنزل التي كان يتواجد فيها أخوه عبدالله مناصرة (25 عاماً)، أمّا والدتهم فبقيت في الصالة، وبعد زوال الدخان من المنزل شاهدت ابنها محمد على الأرض ممدّداً على بطنه وهو ينزف، إلّا أنّ قوّات الاحتلال منعتها من الاقتراب منه على الرغم من أنّها طلبت منهم ذلك، وأجبروها على الدخول إلى غرفتها[89]، وبعد 5 دقائق توجّهت القوّات إلى الغرفة التي كان يتواجد فيها عبدالله، وتعرّفوا عليه، وسحبوه إلى خارج الغرفة، أمّا إسلام فقد اقترب منه جنديّ يوجد على كتفه علامة نجمة داوود، وكانت يداه ملطّخة بالدماء قبل أن يعاين إسلام الذي أصيب بأنفة بفعل شظايا الانفجار، وكان ينزف.

وبعد تواجد القوّات الإسرائيليّة في المنزل لمدّة 15 دقيقة، انسحبت من المنزل، وخرج إسلام من الغرفة وشاهد أخاه ملقًى على بطنه وعلى الأرض، وتحته بقعة دماء كبيرة ولم يكن يتحرّك، وبعد محاولة إسعافه في المشفى، عند وصولهم أعلنوا عن استشهاده، وبحسب تقرير الطبّ الشرعيّ الذي قامت العائلة بتزويد مؤسّسة الضمير بنسخة عنه، أكّد التقرير إصابة محمد بشظايا برقبته بفعل الانفجار؛ ما أدّى إلى وفاته. أمّا إسلام، فهو أيضاً أصيب في أنفه بشظايا من الانفجار، وخضع إلى عمليّة في الأنف[90].

89 مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع شيرين مناصرة في تاريخ 22 كانون الثاني 2024
90 مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع إسلام مناصرة في تاريخ 22 كانون الثاني 2024

الاختفاء القسري

منذ بدء العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة ترتكب دولة الاحتلال العديد من جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيّة بحقّ السكّان المدنيّين في قطاع غزّة، التي تبدأ من جريمة الإبادة الجماعيّة، وتدمير واسع النطاق للممتلكات والبنية التحتيّة، وشنّ حملات اعتقال عشوائيّة ممّا تسمّية الممرّات الآمنة ومراكز الإيواء، وبرزت أيضاً منذ السابع من أكتوبر بشكل متصاعد جريمة الاختفاء القسريّ.

مع بداية العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة بعد السابع من أكتوبر، وتحديداً مع بدء الاقتحام البريّ لمناطق متعدّدة من القطاع، انتشر بشكل واسع العديد من الصّور والفيديوهات على وسائل الإعلام ومنصّات التواصل الاجتمّاعيّ، لأعداد كبيرة من المدنيّين في القطاع، وهم شبه عُراة، مكدّسين بأعداد كبيرة في جيبات الجيش، ويتمّ اقتيادهم إلى أماكن مجهولة؛ وعلى أثر ذلك أعلن مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة في تاريخ في 16/12/2023 : أنّه تلقّى تقارير مثيرة للقلق من شمال قطاع غزّة عن عمليّات اعتقال جماعيّة، وسوء معاملة، واختفاء قسريّ لآلاف الفلسطينيّين، من بينهم أطفال على أيدي قوّات الجيش الإسرائيليّ، وأنّه قد تمّ اعتقال معظمهم أثناء نزوحهم نحو مناطق الجنوب، أو أثناء تواجدهم في منازلهم، أو مدارس الإيواء وغيرها، كما أنّ العديد من الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم قد تعرّضوا لسوء المعاملة التي قد تصل في بعض الحالات إلى مستوى التعذيب، وأنّ قسماً كبيراً منهم - دون أيّ مراعاة للجنس والعمر- أُجبروا على خلع ملابسهم باستثناء الملابس الداخليّة، وقد تمّ تعصيب أعينهم، وتقييد أيديهم بإحكام، إضافة إلى هذا تمّ تصويرهم بطريقة مهينة جدّاً، ومن ثمّ نقلهم عبر الناقلات العسكريّة، واقتيادهم واحتجازهم في أماكن مجهولة لم يتمّ الإعلان عنها. كما أشارت المفوضيّة الساميّة لحقوق الإنسان إلى تقارير أخرى مثيرة للقلق إزاء ما يحدث من جرائم إخفاء قسريّ بحقّ السكّان المدنيّين في شمال القطاع، حيث أكّدت المفوضيّة أنّ التقارير تفيد بوقوع جرائم قتل للمدنيّين عن طريق تنفيذ عمليّات إعدام ميدانيّة في الأماكن التي لجأ إليها السكّان مثل المدارس، وأنّ هذه الأفعال التي تقوم بها القوّات الإسرائيليّة تشكّل جرائم حرب يجب التحقيق فيها بشكل فوريّ.

نفّذت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ عمليّات اعتقال في مختلف مناطق قطاع غزّة، وقامت وكالة الأنباء الأمريكيّة (أسوشيتد برس) بنشر تقرير في تاريخ 14/12/2023 يوثّق حملات الاعتقال التي نفّذتها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ في منطقة دير البلح شمال قطاع غزّة، حينما قامت قوّات الاحتلال بفصل العائلات، واعتقال مئات الرجال، وإجبارهم على خلع ملابسهم، ونقلهم بالشاحنات إلى معسكر اعتقال على الشاطئ، حيث قضى المعتقلون أيّاماً وساعات في المعتقل تحت البرد الشديد والجوع، وأفاد ابراهيم لباد (30 عاماً)، وهو

مهندس كمبيوتر، تمّ اعتقاله هو وباقي أفراد عائلته بتاريخ 7/12/2023 قائلاً:» لقد عوملنا مثل الماشية، حتّى أنّهم كتبوا أرقاماً على أيدينا». وأجمع المعتقلون المفرج عنهم على أنّ الجنود كانوا يوجّهون عبارات شتمّ بذيئة أخلاقيّاً للنساء والأطفال، وأنّهم كانوا يضربون الرجال بقبضاتهم وأطراف بنادقهم، وأنّ الكثير من المعتقلين أُصيبوا بتقرّحات شديدة في أياديهم، وذلك بفعل التكبيل المؤلم. كما وأفاد بعض المعتقلين بأنّهم لم يحصلوا على طعام أو شراب طيلة مدّة الاحتجاز إلّا بكميّات قليلة جدّاً، وأنّ نحو 300 شخص محتجز تقاسموا في ليلة واحدة ثلاث زجاجات ماء حجم 1.5 لتر. وقال عامل بناء اسمه نادر زندة إنّه وعلى مدار 4 أيّام متواصلة من الاحتجاز لم يأكل سوى بعض فتات من الخبز القديم.

تعقيباً على حملات الاعتقال التي قامت بها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ في البلدات الشماليّة للقطاع، صرّح وحرّض بعض المسؤولين الإسرائيليّين على حملات الاعتقال، حيث قال المتحدّث باسم الحكومة (إيلون ليفي): «سنواصل تفكيك كلّ واحد من معاقل حماس حتّى ننتهي في جباليا والشجاعيّة ثمّ، نواصل العمل»، مشيراً إلى أنّ الجيش سيوسّع حملته مع توغّل القوّات البريّة في الجنوب. وقال (ليفي) أيضاً: «سنحدّد بالطبع مَن يجب اعتقاله واحتجازه، وتقديمه للعدالة باعتباره إرهابيّاً من حماس، ومَن لا يجب ذلك». وقال (ياكوف أميدرور)، مستشار الأمن القوميّ السابق لرئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) عن حملات الاعتقال: «هذا يساعدنا بالفعل، وسيكون حاسماً للمرحلة التالية من الحرب، وهي المرحلة التي نقوم فيها بتنظيف المناطق من كلّ عناصر حماس». ودعا نائب رئيس بلديّة القدس المحتلّة (أربيه كينغ) إلى دفن أسرى فلسطينيّين من قطاع غزّة أحياء عبر تغريدة نشرها على منصّة (X)، وذلك بعد نشر وسائل إعلام إسرائيليّة العديد من الصور لعشرات المعتقلين وهم عراة مجرّدين من ملابسهم، واصفاً إيّاهم بـ»النازيين». وقال: «إنّ دفنهم أحياء هي الطريقة الوحيدة للتعامل معهم؛ لأنّهم «ليسوا إلّا مجموعة من النمل» بحسب تعبيره[91]. صرّح المتحدّث باسم الحكومة (إيلون ليفي) بأنّ: «جميع الأشخاص الذين نراهم في الصور المنتشرة هم إرهابيّون مشتبه بهم،» وأنّ القوّات الإسرائيليّة تحتجز الأشخاص المتواجدين كافّة في المناطق التي صدرت فيها أوامر بالإخلاء؛ أيّ كلّ مناطق الشمال وأجزاء من الجنوب لمعرفة من هم «الإرهابيّون»[92].

مجموعة من المعتقلين في قطاع غزة - الجزيرة

91 الجزيرة. «مسؤول إسرائيليّ يدعو لدفن أسرى غزّة أحياء». 9 كانون الأول 2023 https://tinyurl.com/vvkywdrf

92 The Guardian. "Footage Shows IDF Parading Scores of Palestinian Men Around in Underwear". 8 December 2023 https://www.theguardian.com/world/2023/dec/08/footage-idf-israel-military-parading-palestinian-men-around-in-underwear

وردّاً على حملات الاعتقال المرعبة التي نفّذتها قوّات الجيش الإسرائيليّ بحقّ مئات الفلسطينيّين من الرّجال والنّساء والأطفال، صرّح عمر شاكر، المدير الإقليميّ لمنظّمة (هيومن رايتس ووتش): «ليس من الواضح على أيّ أسباب تحتجز إسرائيل مئات الفلسطينيّين، وهذا يثير أسئلة جدّيّة حقيقةً، وأنّه لا يجوز اعتقال المدنيّين إلّا لأسباب أمنيّة ضروريّة للغاية»[93].

معسكرات الجيش، واقع تعذيب أسرى قطاع غزّة

شكّل السابع من أكتوبر محطّة تحوّل في طبيعة الاعتقالات التي نفّذها جيش الاحتلال بحقّ الفلسطينيّين في قطاع غزّة، حيث بدأت قوّات الاحتلال بشنّ حملات اعتقال واسعة النطاق استهدفت عمّال قطاع غزّة الذين كان قسم منهم قد تمّ اعتقالهم أثناء تواجدهم في أماكن عملهم في الداخل المحتلّ، على الرّغم من أنّهم كانوا يحملون تصاريح عمل سارية المفعول، وكان وجودهم يُعدّ قانونيّاً قُبَيل السابع من أكتوبر، إلى أنّه تمّ إلغاء جميع هذه التصاريح عقب الأحداث. أمّا القسم الآخر فقد جرى اعتقالهم أثناء توجّههم إلى العمل. وكان هناك مجموعة من الفلسطينيّين يتواجدون في الداخل المحتلّ بهدف العلاج، لكنّ قسماً منهم جرى اعتقاله أيضاً.

معتقلون من غزة في معتقل "سديه تيمان" الجزيرة عن الصحافة الإسرائيلية

أعلنت سلطات الاحتلال عن معسكرَين للجيش لاحتجاز الفلسطينيّين، ومنهما معسكر «سديه تيمان» بالقرب من بئر السبع، ومعسكر «عناتوت» بالقرب من مدينة القدس، واكتفت سلطات الاحتلال بهذا القدر من المعلومات. ولكن لم تقتصر أماكن الاحتجاز على هذين المعسكرَين؛ لأنّ قسماً من العمّال قد تمّ احتجازهم في سجن عوفر.

لم تقدّم سلطات الاحتلال أيّة معلومات عن طبيعة هذه المنشأة ولا حول ظروفها، أو عدد الفلسطينيّين المحتجزين فيها، وقامت وزارة العمل الفلسطينيّة بتزويد مؤسّسة الضمير بعدد العمّال الذين كانوا متواجدين داخل الأراضي المحتلّة، الذين بلغ عددهم ما يقارب 10300 عامل فلسطينيّ، 3200 منهم تمّ إطلاق سراحهم على معبر كرم أبو سالم بتاريخ 3/11/2023، والبعض منهم كان لا يزال يوضع علامات بلاستيكيّة على معاصمهم تحمل أرقاماً، جرى نقلهم من المعتقلات التي كانوا محتجزين فيها. ورُحّل ما يقارب 6441

93 Associated Press News. "Hungry, thirsty and humiliated: Israel's mass arrest campaign sows fear in northern Gaza". 14 December 2023 https://apnews.com/article/palestinians-detained-israel-hamas-gaza-war-0ecbc338e4024add059b87b38022086d

عاملاً إلى محافظات الضفّة الغربيّة، وتبقّى ما يقارب 1000 عامل مفقودين[94]. لم تكتفِ دولة الاحتلال باعتقال العمّال؛ بل قامت أيضاً باعتقال أعداد كبيرة من الفلسطينيّين من داخل قطاع غزّة عقب حرب الإبادة على القطاع.

مع إطلاق سراح مجموعة من الأسرى الذين احتجزتهم دولة الاحتلال في معسكرات الجيش، بدأ الأسرى المحرّرين بالحديث مع الإعلام الفلسطينيّ عن ظروف هذه المعسكرات، والظروف اللاإنسانيّة التي تعرّضوا لها والتي ترقى إلى درجة التعذيب. حيث أكّد الأسرى احتجازهم في العراء، وتكبيل أيديهم طوال فترة احتجازهم، إضافة إلى تعصيب أعينهم، وممارسة سياسة التجويع والتعطيش، والحرمان من العلاج، واحتجازهم في أماكن غير نظيفة، لا تراعي الحدّ الأدنى من الحياة الآدميّة.

روى بعض العمّال المفرج عنهم لمؤسّسة الضمير المعاملة اللاإنسانيّة التي تعرّضوا لها أثناء الاعتقال، حيث أفاد المواطن (ن، د) أنّه بينما كان يتواجد برفقة 70 عاملاً آخر في سكن بمنطقة رهط بتاريخ 10/10/2023، قام صاحب السكن بطردهم، بعدها جرى نقلهم إلى شرطة رهط، واحتجازهم في ساحة خارجيّة غير مسقوفة داخل المركز وهم مقيّدو الأيدي والأرجل بقيود بلاستيكيّة ومعصوبو العيون، وأبقوهم بهذه الحالة مدّة 12 ساعة، واستمرّت عناصر الشرطة بضربهم خلال هذه الفترة، وأدخلوا عليهم الكلاب البوليسيّة التي قامت بنهش أجسادهم، وأبقوهم تحت أشعّة الشمس بلا طعام أو شراب.

بعد ذلك جرى نقلهم إلى سجن عوفر، حيث تمّ احتجازهم في (بركس) تبلغ مساحته حوالي 700 متر، مقسوم إلى قسمين، في كلّ قسم كان يُحتجز ما يقارب 150 عاملاً، وكانت ظروف الزنازين سيّئة جدّاً، حيث إنّ كلّ قسم كان يحتوي على 3 مراحيض متنقّلة، وتخلو من أماكن للاستحمام، وكانت الزنازين والمراحيض على حدّ سواء تخلو من أيّ مستلزمات للنظافة الشخصيّة، كالصابون، أو ورق التواليت.

وقال الأسير المحرّر (ن، د): « كان يتمّ نقل 10 معتقلين يوميّاً إلى التحقيق، وكان التحقيق يستمرّ حوالي 15 دقيقة إلّا أنّ عمليّة النقل إلى التحقيق الذي كان في نفس معتقل عوفر كان يستغرق 4 ساعات، حيث كنّا نخضع لتفتيش كامل في الذهاب للتحقيق والعودة منه»[95].

94 إحصائيّات حصلت عليها مؤسّسة الضمير من وزارة العمل الفلسطينيّة وهذه الأرقام تشمل اعداد العمّال حتّى تاريخ 8 تشرين الثاني 2023

95 مقابلة ميدانيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع (د، ن) بتاريخ 23 أكتوبر 2023 بعد الإفراج عنه من معتقل عوفر

وأشار الأسير المحرّر (ع، م) الذي تمّ اعتقاله بتاريخ 24/12/2023 من منزله في منطقة ما بين البريج والمغازي، بعدما اقتحم منزله ضابط في الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة، وحوالي 10 جنود، قام الجنود بكلبشة يديه للخلف، وتعصيب عينية، ولم يأذنوا له في تغيير ملابسه، واقتادوه إلى منزل مهجور، وقاموا بالتحقيق الميدانيّ معه مدّة ساعتين وهو بالكلبشات ومعصوب العينين، وفي اليوم التالي اقتادوه إلى مكان يجهله، وقام طبيب بالكشف عليه.

وأفاد (ع، م) أنّه كان يعاني من مرض السرطان، ولم يستكمل العلاج. وقال (ع،م): "أمروني بخلع ملابسي، وأعطوني (ترينج) خفيفة سكنيّة اللون، ونمت على أرضيّة من الزفتة، وعندما أفقت من النوم في اليوم التالي علمت أنّي في معسكر للجيش"[96].

وشرح (م، د) عن التكبيل المؤلم الذي يتعرّض له الأسرى في المعسكرات قائلاً: «عند اعتقالي كانت الكلبشات بلاستيكيّة، لكنّ في المعسكر كبّلوني بكلبشات حديديّة، وربطوا يدّي للأمام، وطوال الاعتقال كنت (مكلبش) وعيوني مغطيّة حتّى أُطلق سراحي»[97]. وأكّدت مجموعة من الأسرى المحرّرين عبر وسائل الإعلام عن تعرّضهم لضرب مبرح، وتعذيب على أيدي قوّات الاحتلال في معسكرات الجيش، وذكروا أيضاً أنّ القوّات الإسرائيليّة كانت تجعل الكلاب البوليسيّة تهاجم الأسرى، إضافة إلى احتجازهم في ظروف صعبة جدّاً، وإعطائهم فرشة رقيقة مع بطّانيّة رقيقة جدّاً.

ونشر المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان شهادات صادمة لأسرى محرّرين تمّ اعتقالهم من قطاع غزّة، والتنكيل بهم، واقتيادهم إلى جهات غير معلومة بعد التحقيق الميدانيّ معهم، والاعتداء عليهم وهم معصوبو الأعين، ومقيّدو الأيدي، وشبه عراة، واحتجازهم في ظروف لاإنسانيّة في السجون والمعسكرات على حدّ سواء.

حيث أفاد الأسير المحرّر عبد القادر طافش (33 عاماً) من سكّان مخيّم جباليا في شمال قطاع غزّة عن ظروف اعتقاله قائلاً: "بعد اعتقالي في تاريخ 12/12/2023، والتحقيق الميدانيّ معي الذي تخلّله تعذيب وتقييد للأيدي وغيره، جرى نقلي برفقة مجموعة من الأسرى في شاحنة إلى سجن في (إيرز)، وقام أحد الجنود بالصعود إلى الشاحنة والتبوّل علينا". وأكمل: "استمرّت فترة احتجازي أسابيع عدّة منذ اعتقالي، كانت مليئة بالصعوبات والتعذيب؛ ما نتج عنها حالة نفسيّة صعبة، وتسبّبت لي بمشاكل وتلف بأعصابي، وصعوبة بالحركة، وحالة من الهستيريا والنسيان، وعدم القدرة على النوم"[98].

96 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر (ع، م) في تاريخ 20 شباط 2024

97 ذات المصدر السابق

98 المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان. «اعتقلوني من المستشفى وعذّبوني رغم إصابتي». 22 آذار 2024 https://tinyurl.com/yc49pmyv

وتعرّض الأسير المحرّر رشدي الطاظا (32 عاماً) إلى انتهاكات مشابهة حيث أفاد: «...بعد الاعتقال جرى نقلنا إلى سجن داخل إسرائيل عبارة عن (بركس)، كان يوجد به حوالي 100 معتقل، وهناك خضعت للتحقيق أيضًا. نُقلت إلى أكثر من سجن لا أعرف ما هي ولا أين، وفي كلّ مرّة كان هناك جولات تحقيق وضرب في أنحاء الجسم. طول تلك الفترة لم يتمّ عرضي على محكمة، أو محامٍ أو قاضٍ، كنت أشعر أنّ اعتقالي والبقيّة عبارة عن عمليّة انتقام»[99].

عدد من معتقلي غزة المفرج عنهم - المركز الفلسطيني للإعلام

المحاكم الإسرائيليّة شريكة في جريمة الاختفاء القسريّ

تعتقل السلطات الإسرائيليّة الفلسطينيّين من قطاع غزّة بناءً على قانون لا يضمن الحقّ في مراجعة قضائيّة سليمة، وينتهك الحقّ في سلامة إجراءات التقاضي. فقانون المقاتل غير الشرعيّ أصدره الكنيست عام 2002 للسماح لرئيس الأركان العامّة لجيش الدفاع الإسرائيليّ بسجن أيّ شخص بناء على «سبب معقول» على أنّه «مقاتل غير شرعيّ، وأنّ إطلاق سراحه سيضرّ بالأمن القوميّ».

يعرّف القانون المقاتل غير الشرعيّ على أنّه: «شخص شارك بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال عدائيّة ضدّ دولة إسرائيل، أو أنّه منخرط في قوّة ترتكب أعمالاً عدائيّة ضدّ

99 المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان. «هكذا اعتقلوني مع زوجتي وعذّبوني». 7 نيسان 2024 -https://tinyurl.com/4c dc8the

دولة إسرائيل". ينصّ قانون عام 2002 على أنّ المحكمة تقبل تلقائيّاً بما تتوصّل إليه «وزارة الأمن» بأنّ مجموعةً ما تُشكّل قوّة «معادية»، وأنّ الانتمّاء لها يجعل المحتجز «شخصاً قد يضرّ الإفراج عنه بأمن الدولة."

محاكم الاحتلال - عرب ٤٨

هذه الافتراضات تضع عبئاً على المحتجز لإثبات أنّه لا يشكّل تهديداً، بدلاً من وضع عبء الإثبات على عاتق سلطات الدولة، كما ينصّ على ذلك القانون الدوليّ لحقوق الإنسان[100]. وإنّ سريّة الأدلّة تجعل من المستحيل على المعتقلين الاعتراض الفعليّ على هذه المزاعم. إضافة إلى ذلك، يقتصر نطاق جلسة مراجعة المحكمة لأمر الاعتقال على تحديد ما إذا كان استخدام السلطات التقديريّة معقولاً، وهو ما تقيّده افتراضات القانون بشكل أكبر. ومنذ إعلان دولة الاحتلال حالة الطوارئ أدخلت مجموعة من التعديلات القانونيّة على قانون «المقاتل غير الشرعيّ» الذي يتمّ التعامل مع أسرى قطاع غزّة بناء عليه، وهو أشبه بالاعتقال الإداريّ. ومن أبرز التعديلات التي تمّ إدخالها على هذا القانون هو تمديد التوقيف لمدّة 45 يوماً، وإتمام المراجعة القضائيّة بعد 75 يوماً، إضافة إلى المنع من لقاء المحامي لمدّة 180 يوماً[101]. وفي هذا السياق نذكر أنّ منذ بداية العدوان رفضت السلطات الإسرائيليّة السماح للصليب الأحمر بزيارة المعتقلين الفلسطينيّين سواء في السجون، أو في معسكرات الجيش.

لا يعترف القانون الدوليّ بصفة «مقاتل غير شرعيّ»، ولكنّه يحدّد الحماية للمدنيّين المشاركين في القتال في اتّفاقيّة جنيف الرابعة التي تنطبق على الفلسطينيّين من غزّة المحتجزين بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيّين. وتنصّ اتّفاقيّة جنيف الرابعة على إمكانيّة استخدام الاعتقال الإداريّ «لأسباب أمنيّة قهريّة» من قبل «القوّة المحتلّة». ولكنّ قانون المقاتلين غير الشرعيّين يجرّد المعتقلين من الحقوق والحمايات المكفولة في القانون الدوليّ الإنسانيّ للسجناء والمعتقلين.

ومع التعديلات القانونيّة التي تمّ إدخالها على قانون «المقاتل غير الشرعيّ»، ومع رفض دولة الاحتلال الإفصاح بأيّة معلومات تخصّ معتقلي قطاع غزّة وأعدادهم، وظروف وأماكن احتجازهم، تقدّمت مجموعة من المؤسّسات الحقوقيّة الإسرائيليّة بعدد من الالتماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة، طالبت فيه المحكمة بإصدار تعليمات للجيش الإسرائيليّ، ومصلحة السجون، والشرطة الإسرائيليّة بالكشف عن أسماء وأماكن

100 هيومن رايس وواتش. «غزة: قانون المقاتلين غير الشرعيّين ينتهك الحقوق». آذار 2017 https://www.hrw.org/ar/news/2017/03/01/300606

101 لمعرفة المزيد انظر إلى فصل التعديلات القانونيّة

وجود العمّال المحتجزين في مراكز الاعتقال الإسرائيليّة[102]. وجاء الردّ على هذا الالتماس بالكشف عن مواقع احتجاز عشرة معتقلين فقط. وتعدّدت الالتماسات التي تمّ تقديمها من قبل المؤسّسات الحقوقيّة الإسرائيليّة، لكنّ جميعها كانت تهدف إلى الحصول على معلومات حول أسرى قطاع غزّة، والمطالبة بالإفصاح عن أماكن وجودهم، والأساس القانونيّ لاحتجازهم، وكذلك إطلاق سراح المعتقلين طالما أنّ اعتقالهم غير قانونيّ. وفي التماسٍ قُدّم بتاريخ 22/10/2023، لتحديد مكان أكثر من 400 فلسطينيّ من قطاع غزّة تمّ احتجازهم بعد السابع من أكتوبر، وأعلنت دولة الاحتلال أنّ الجهة المسؤولة لمخاطبة هذا الأمر هو «مجلس الأمن القوميّ»، الذي بدوره كشف عن أماكن وجود عدد محدود من الأسرى دون الكشف عن الأساس القانونيّ لهذه الاعتقالات. وتقدّم التماسٌ آخر في تاريخ 12/12/2023، إلى محكمة العدل العليا لإصدار أوامر إحضار بحقّ فلسطينيّين من قطاع غزّة الذين لا يزال مكان الاعتقال مجهولاً. وطالب مركز الدفاع عن الفرد - هموكيد الدولة بالكشف عن مكان وجود المعتقلين الحالي، ومكان احتجازهم من قبل السلطات، وقانون اعتقالهم، والظروف المحيطة بالإفراج المفترض عن بعضهم. كما طالب الملتمسون إطلاق سراح المعتقلين الذين كانوا محتجزين بشكل غير قانونيّ، أو في أماكن ليست مرافق اعتقال رسميّة. ولكنّ دولة الاحتلال قامت بالمماطلة بالردّ على الالتماس إلى أن قامت المحكمة العليا برفض الالتماس في تاريخ 18/2/2024[103]. ومرّة أخرى تبنّت المحكمة موقف الدولة دون تحفُّظ، وقضت بأنّ «الالتماس المعروض يتعلّق بملتمسين مختلفين، تختلف أمورهم عن بعضها البعض، ولا يمكن النظر في قضاياهم بشكل موحّد.

بالنظر إلى قرارات المحاكم الإسرائيليّة التي رفضت جميع الالتماسات التي تمّ تقديمها من قبل المؤسّسات، والاكتفاء بالإفصاح عن أماكن أشخاص معيّنين تمّ ذكرهم في الالتماسات، لكن مع الإبقاء على الأساس القانونيّ للاعتقال السريّ، هذا يؤكّد تعسُّفيّة هذه الاعتقالات، وتعمّد الدولة بعدم الإفصاح عن أماكن أو ظروف هؤلاء المعتقلين؛ للتغطية على الجرائم التي يتمّ ارتكابها بحقّهم في مختلف أماكن احتجازهم، سواء في معسكرات الجيش، أو في سجن عوفر. ورفض هذه الالتماسات يعني الحكم على هؤلاء المعتقلين بالتعرّض إلى شتّى أنواع المعاملة القاسية واللإنسانيّة، واستمّرار جريمة الاختفاء القسريّ بحقّهم.

102 Hamoked. "Six human rights organizations in High Court petition: Thousands of Palestinian permit-holders from Gaza are being held in Israel secretly and illegally; Order the Israeli authorities to disclose the names and locations of all detainees and release those unlawfully detained to the West Bank". 23 October 2023 https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2378

103 Hamoked. "Hight Cort of Justice Rejected Hamoked's Petition to Reveal the whereabouts of 62 Gazan's Incarcerated in Israel and Thus Again Sanctioned Protracted Incommunicado Detention". 18 February 2024 https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2389

مصير مجهول بعد الاعتقال من داخل المستشفيات

على الرغم من أنّ المشافي تُعدّ مبانيَ مدنيّة محميّة بموجب القانون الدوليّ، لكنّ دولة الاحتلال باشرت منذ السابع من أكتوبر الاعتداء على المشافي ومَن فيها، وبدأت بقصف المشافي وكانت مجموعة من الأطبّاء الإسرائيليّين جزءاً من هذه الممارسة الذين قاموا بالتحريض على الجرائم ضدّ المشافي، ووقّعوا عريضة باستهداف المشافي في قطاع غزّة[104]، إضافة إلى فرض الحصار على المشافي، وطلبات الإخلاء من المرضى، وعمليّات الاعتقال التي تمّت من داخل هذه المشافي.

في تاريخ 12/12/2023 قامت قوّات الاحتلال بشنّ سلسلة من الغارات الجويّة على محيط مستشفى كمال عدوان الواقع في منطقة بيت لاهيا شمال القطاع، بعد أيّامٍ عدّة من الحصار والقصف فرضت القوّات طوقاً أمنيّاً على المستشفى، واحتجزت ما بين 1000 إلى 1200 شخص، معظمهم من الرجال والصبيان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و65 سنة، وكان من بين المحتجزين أفراد الطواقم الطبيّة من الممرّضين والأطبّاء. وأفاد المدير العام لوزارة الصحّة في قطاع غزّة خلال مؤتمّر صحفيّ عُقد في باحة المشفى أنّ قوّات الاحتلال اعتقلت 70 شخصاً من أفراد الطواقم الطبيّة، من بينهم الدكتور أحمد الكحلوت- المدير العام للمستشفى-، وتمّ احتجازهم في أماكن مجهولة لا أحد يعلم عنها[105]. وبالتاريخ ذاته أيضاً 12/12/2023 عبّرت منظّمة الصحّة العالميّة عن قلقها جرّاء عمليّة الحصار المطوّلة التي قامت بها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ في محيط المستشفى الأهليّ في شمال غزّة، واحتجازها أحد موظّفي جمعيّة الهلال الأحمر الفلسطينيّ خلال مهمّة مشتركة لإجلاء وإخلاء المستشفى الأهليّ، حيث أفادت المنظّمة بأنّ قوّات الاحتلال قامت بإلقاء القبض على أحد أفراد طاقم الهلال، وإجباره على الركوع تحت تهديد السلاح، وتجريد ملابسه، والاعتداء عليه بالضرب المبرح، ومن ثمّ اقتياده بعيداً عن الأنظار، وذكرت المنظّمة بأنّه تمّ الإفراج عنه في وقت لاحق من الليلة ذاتها، وتركه يسير نحو الجنوب، ويداه مقيّدتان خلف ظهره، دون ملابس أو أحذية[106].

104 الجزيرة. «أطبّاء إسرائيليّون يطالبون بقصف المستشفيات في غزّة». 5 تشرين الثاني 2023
https://tinyurl.com/2c9fmdvn

105 الجزيرة. «جيش الاحتلال الإسرائيليّ يطلق كلابه على محاصرين بمشفى كمال عدوان». 17 كانون الأوّل 2023
https://tinyurl.com/5ytsv43t

106 Relif Web. "UN Human Rights Officer -OPT: Disturbing reports from the North of Gaza of Mass Detention, Ill-treatment and Enforced Disappearances of Possibly Thousands of Palestinians". 16 December 2023
https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/un-human-rights-office-opt-disturbing-reports-north-gaza-mass-detentions-ill-treatment-and-enforced-disappearances-possibly-thousands-palestinians

وفي تاريخ 17/12/2023 بعد حصار دام 16 يوماً، قامت قوّات الاحتلال باعتقال رئيس مشفى العودة في قطاع غزّة أحمد مهنا، إضافة إلى اعتقال 21 شخصاً من ضمنهم موظّفو المشفى، وتمّ استجوابهم وتعريتهم من ملابسهم، واحتجازهم وبعد ساعات عدّة تمّ إطلاق سراحهم، وأبقت قوّات الاحتلال على اعتقال أحمد مهنا[107].

صورة لتدمير أحد المستشفيات في قطاع غزة - جيش الاحتلال

كما حُوصر مشفى الشفاء خلال شهر تشرين الثاني، حيث إنّه بعد أيّام من الحصار، وتحديداً في تاريخ 13/11/2023 تمكّن الصحفيّ والناشط محمد عبيد بالخروج من المشفى، وفي اليوم التالي عبر الممرّ الآمن في شارع صلاح الدين الذي يفصل المنطقة الشماليّة عن المنطقة الجنوبيّة، إلّا أنّه اعتُقل من قبل قوّات الاحتلال بعد وصوله نقطة «الحميدات»، وهي بوّابات حديديّة وضعها الجيش الإسرائيليّ في الممرّ الآمن بالقرب من الدوّار الكويتيّ، بعدما أجبره أحد الجنود على خلع ملابسه، وأبقوه في الملابس الداخليّة، وتمّ تقييده وتعصيب عينيه، واقتادوه إلى مكان عند منطقة (نتساريم) القريبة من الممرّ الآمن في شارع صلاح الدين، وخلال وجوده في منطقة (نتساريم) تمّ التحقيق معه من قبل ضابط مخابرات، وأثناء التحقيق كان المحقّق والجنود يعتدون عليه بالضرب، وأشار عبيد إلى أنّ الضرب تركّز على منطقة الرأس. وفي اليوم ذاته تمّ نقله مع عدد من الأسرى إلى منطقة «بئيري»، وتمّ احتجازهم في (بركس) جزء منه مفتوح السقفيّة، واحتُجز فيه عبيد مدّة 8 أيام، وخلالها كان هو والأسرى الآخرون الذين قُدّر عددهم بـ 80-100 أسير كانوا مقيّدين ومعصوبي الأعين طوال فترة الاحتجاز. وشرح عبيد عن ظروف المعتقل قائلاً: «كان الطعام سيّئاً جدّاً على نظام أن تبقى حيّاً فقط، وطيلة فترة الاعتقال كان من المستحيل أن نأكل ونشبع، أمّا المياه فكان يوجد حنفيّة مياه خارج الحمّامات نستخدمها للشرب»[108].

وبعد مرور 8 أيّام جرى نقله إلى سجن النقب برفقة حوالي 25 أسيراً، ولدى وصول عبيد اقتادوه إلى غرفة الفحص الطبّيّ حينما استقبله 6 جنود، وانهالوا عليه بالضرب المبرح وهو معصوب العينين حتّى أصبح ينزف من وجهه، بعدها دخل طبيب السجن إلى الغرفة وأزال له عصبة العينين، وسأله «شو مالك؟» أجاب عبيد أنّ الجنود اعتدوا عليه، فما كان من الطبيب

107 Front Line Defenders. "Deep Concern at the Enforced Disappearance, Detention and Ill-treatment of Human Rights Defenders in the Gaza Strip". 20 December 2023 https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/israelopt-deep-concern-enforced-disappearance-detention-and-ill-treatment-human

108 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر محمد عبيد في تاريخ 24 كانون الثاني 2024

إلّا أن يلفّ وجهه، وأكمل الجنود ضرب عبيد. بعد ذلك نقلوه إلى أقسام الخيم المهجورة في سجن النقب داخل الأقسام فكّوا القيود وعصبة العينين.

كان الأسرى ينامون على فرشات رقيقة، وبسبب الاكتظاظ كانوا يضعون فرشتين على الأرض بالعرض لينام عليها 3 أسرى، وكان مع كلّ أسير حرام خفيف. الحمّامات لم يكن فيها مياه ساخنة بتاتاً، ولا يوجد أيّة أداة من أدوات النظافة الشخصيّة بما في ذلك ملابس نظيفة، وكان الأسرى يخرجون للفورة، ولكن ليس يوميّاً. احتُجز عبيد بالنقب مدّة 45 يوماً، ولم يتمّ عرضه على محكمة أثناء فترة الاعتقال[109].

مسلوبو الهويّة ومعرّفون بأرقام

ارقام تعريفية للمعتقلين - سما نيوز

يُحتجز قسم كبير من الأسرى الذين تمّ اعتقالهم من قطاع غزّة في معسكر «سديه تيمان» الواقع في منطقة بئر السبع، ويتبع هذا المعسكر إلى إدارة الجيش الإسرائيليّ. أكّد الأسرى المحرّرون من هذا المعسكر لوسائل الإعلام تعرّضهم للتعذيب والتجويع، واحتجازهم في ظروف لاإنسانيّة، حيث يتمّ الإبقاء على تكبيلهم وتعصيب أعينهم لفترات طويلة من النهار إن لم يكن طواله، ويُجبرون على الركوع على ركبهم لساعات طويلة خلال النهار. أمّا الجرحى والمرضى الذين تمّ احتجازهم في هذا المعسكر، فكانت معاناتهم مضاعفة؛ إذْ أقام الجيش الإسرائيليّ مشفًى ميدانيّاً في هذا المعسكر لاحتجاز الجرحى والمرضى. وبعد زيارة أجرتها «لجنة لشؤون آداب مهنة الطبّ» أكّدوا أنّ المحتجزين في هذه المنشأة لا يتمّ التعرُّف عليهم بأسمائهم، بل أُعطِي المحتجزون رقم تعريف عسكريّاً مكوّناً من 5 أرقام، ويبقى جميعهم بما فيهم المرضى الموجودون في المشفى الميدانيّ مقيّدين بأسرّتهم بكلتا أيديهم وسيقانهم في معظم ساعات اليوم. ويذكر أنّ الأطباء الموجودين في ذلك المشفى غير متخصّصين بإجراء العمليّات الجراحيّة المعقّدة؛ لذلك يتمّ استدعاء أطبّاء من خارج المنشأة لتقديم المشورة، أو في الحالات الحرجة يتمّ نقل الأسير إلى مشفى مدنيّ إلّا أنّه يتمّ تسريحهم من المشافي مبكّراً جدّاً[110]. وأنّ هذه الإجراءات قد تكون أحد الأسباب الرئيسيّة التي أدّت إلى وفاة 27 شخصاً في هذه المعسكرات. ونذكر أنّه على الرغم من أنّ هذه المنشأة تابعة لإدارة الجيش الإسرائيليّ، إلّا أنّ وزارة الصحّة الإسرائيليّة أيضاً تشترك في إدارة هذه المنشأة، فبالتالي تتحمّل جزءاً كبيراً من المسؤوليّة

109 ذات المصدر السابق.

110 عرب 48. «تقرير: إسرائيل تسلب معتقلي غزّة هويّاتهم وتعرّفهم بأرقام». 12 آذار 2024
https://tinyurl.com/39rmpeja

عن جميع هذه الجرائم الطبيّة، والأوضاع اللاإنسانيّة التي يعيشها الأسرى، و يظهر ذلك من خلال إعلان أصدرته وزارة الصحّة الإسرائيليّة يفيد أنّ المعتقلين الذين تمّ احتجازهم خلال الأيّام الأولى للحرب لن يتلقّوا علاجاً في المشافي الإسرائيليّة، وأنّه سيتمّ تحويلهم إلى المرافق الطبيّة التابعة لأيّ من مصلحة السجون أو الجيش، دون التطرّق إلى مدى قدرة تلك المرافق في توفير العلاج الطبّيّ لهم[111]. وتنصّ توجّهات وزارة الصحّة بألاّ يتمّ تحويل أسرى قطاع غزّة إلى المشافي المدنيّة، إلّا في حالة وجود خطر على حياة الأسير، أو في حال وجود خطر تعرّضه إلى إعاقة خطيرة وغير قابلة للعلاج[112] شريطة عدم توفّر العلاج الطبّيّ اللازم في المرفق الصحّيّ «العسكريّ»[113]. ومن خلال هذه التوجّهات، يظهر عدم رغبة وزارة الصحّة في تقديم العلاج المناسب لهؤلاء الأسرى -خاصّة الجرحى والمرضى- الذين يحتاجون إلى رعاية طبّيّة خاصّة لا يمكن أن يتمّ تقديمها في معسكرات الجيش، ولا في عيادة سجن الرملة.

معتقلو قطاع غزة في زنازين تحت الأرض

حالة صحية سيئة لأسرى محررين في غزة - الأناضول

«عليهم ألّا يروا نور الشمس، وهكذا يجب أن يكون سجنهم بالوضع الأدنى من الشروط». هذا ما صرّح به (بن غفير) عقب زيارة نفّذها لما سمته دولة الاحتلال بمعتقلي «النخبة»[114] في تاريخ 15/11/2023، وطالب بإعادة فتح قسم «ركيفت» في سجن «نيتسان» في الرملة لتحويل معتقلي النخبة إليه. يُشار إلى أنّ هذه القسم يقع تحت الأرض، ولا يصله ضوء الشمس وتمتاز زنازينه بصغر حجمها، وبسبب ظروفه القاسية جدّاً تمّ إغلاقه منذ سنوات، إلّا أنّ هذا الطلب جاء امتداداً لنهج الاحتلال باستخدام سياسة العزل الانفراديّ ضدّ المعتقلين.

ونشرت قناة 13 العبريّة تقريراً مصوّراً بتاريخ 18/2/2024 عن الظروف اللاإنسانيّة والقاسية التي يتمّ احتجاز معتقلي «النخبة» فيها، فظهروا في مقطع الفيديو محتجزين

111 أدير ينكو، إيلانا كوريئيل. «بعد الاحتجاجات: وزارة الصحّة تدّعي أنّه سيتمّ إنشاء مشفى للإرهابيّين الغزيّين». 13 yent. بعد العاصفة: وزارة الصحة تدعي أنه سيتمّ بناء مستشفى لمنفذي الهجمات من غزة (ynet.co.il)

112 تم تعريف الإعاقة الخطيرة وغير القابلة للعلاج بحسب توجهات وزارة الصحّية الإسرائيليّة على أنّها فقدان عضو حيويّ لقدرته على الأداء (على غرار بتر أحد الأطراف أو فقدان إحدى العينين) أو فقدان أحد الأعضاء الحيوية لقدرته على الأداء.

113 أطبّاء لحقوق الإنسان. «الأخلاقيّات الطبيّة والمعتقلين الغزيّين منذ بداية الحرب 2023». 18 نيسان 2024
https://www.phr.org.il/en/shut-down-the-sde-teiman-facility-now/

114 قوّات النخبة: هي وحدة خاصّة تابعة لكتائب عز الدين القسّام، الجناح العسكريّ لحركة حماس. وتزعم إسرائيل أن هذه الوحدة قادت عمليّة «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر.

في زنازين صغيرة مكتظّة، يحتجزون بها ما يقارب 7 معتقلين[115]. هذه الزنازين مجرّدة من مقوّمات الحياة، لا يوجد فيها إلّا أبراش حديديّة مكوّنة من طابقين دون أن يكون هناك فرشات، أو مخدّات، أو بطّانيّات، ولا يوجد في الزنازين مرحاض. وأشاروا في الفيديو إلى تقديم الخبز والجبنة الصفراء طعاماً لهؤلاء الأسرى لا سواه. وظهر في مقطع الفيديو أنّ المعتقلين يتمّ تقييدهم من الأرجل طوال اليوم، ويوجد سلسلة بين القيود تشبك بين معتقلين اثنين، وهذا ما أكّدته (كيتي بيري) مفوّضة مصلحة السجون السابقة، قائلة: إنّ أسرى النخبة يتمّ الإبقاء على تقييدهم حتّى وهم داخل الزنازين،[116] إضافة إلى تشغيل موسيقى «إسرائيل حي» طوال النهار، مدّعين أنّها ترفع معنويّات السجّانين، إلّا أنّ الغاية من هذه الأغاني هي الحرب النفسيّة على الأسرى ونوع من أنواع التعذيب الممارس عليهم. كما ظهر بمقاطع الفيديو المصوّرة وجود كاميرا مراقبة في زاوية الزنزانة. وظهر الأسرى راكعين على الأرض ورؤوسهم للأسفل، ودخول السجّانين للزنازين برفقة كلب بوليسيّ.

على الرغم من الظروف الصعبة والمشدّدة التي يتمّ احتجاز الأسرى من غزّة فيها، إلّا أنّ (بن غفير) قام بإقالة مديرة مصلحة السجون (كيتي بيري) بادّعاء أنّها متهاونة مع أسرى غزّة، وتعيّنَ مدير جديد لمصلحة السجون.

أسرى قطاع غزّة في سجن عوفر

يُحتجز بعض معتقلي قطاع غزّة في القسم 23 من سجن عوفر، وآخرون في الخيام التي تمّ نصبها في ساحات السجن، وعلى الرغم من عدم قدرة المؤسّسات أو المحامين المستقلّين من زيارة هؤلاء المعتقلين؛ بسبب انتهاج دولة الاحتلال سياسة الاختفاء القسريّ بحقّهم، إلّا أنّ من خلال الشهادات التي تمّ جمعها من الأسرى داخل سجون الاحتلال والمحتجزين في أقسامٍ مجاورة أفادوا أنّهم يسمعون بشكل مستمرّ أصوات صراخ الأسرى بفعل التعذيب الممارس عليهم، إضافة إلى سماع أصوات نباحهم، حيث أفاد الأسير إبراهيم الزهيري المحتجز في القسم (24) أثناء زيارة محامي الدفاع قائلاً: «نسمع أصوات الضرب بالعصيّ، وصراخ الأسرى القادم من القسم 23، ونسمعهم يقولون جملة بالعبري مفادها «إسرائيل حي»، ونسمعهم أيضاً ينبحون...، وأحياناً يذهب السجّانون ويعتدون عليهم وقت العدد، ثمّ يصلون إلى القسم الذي أنا به وهم يلهثون»[117]. كما قال الأسير عدنان حبية المحتجز أيضاً في قسم (24) لمحامي الدفاع: «كنّا نسمع أصوات ضرب وصراخ طوال اليوم

115 https://youtu.be/jBp7eEHH2fo?si=ZJEmU4z3upcoqOna

116 مركز مدار. «يحدث الآن في سجون إسرائيل: اختفاء قسريّ وتنكيل وموت أسرى فلسطينيّين!». 29 كانون الثاني 2024 https://rb.gy/f3xrp6

117 زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير إبراهيم الزهيري بسجن عوفر في تاريخ 10 كانون الأول 2023

من القسم 23»[118]. وأكّد الأسير محمد القاضي الذي يقبع في القسم (15) زنزانة رقم (4) رؤيته أسيراً أثناء نقله للزيارة، كان مقيّد اليدين والقدمين، لا يقوى على المشي قائلاً: «كان الأسير مثل الهيكل العظميّ»[119]. وأكّد معظم الأسرى الذين زارهم محامي الدفاع سماعهم أصوات صراخ الأسرى في قسم 23 خاصّة في ساعات الفجر، إضافة إلى سماع أصوات نباح الكلاب.

وشرح الأسير المحرّر (ع، و) لمؤسّسة الضمير عن ظروف الخيام التي احتُجز فيها برفقة مجموعة من الأسرى في سجن عوفر، حيث قامت إدارة السجن في نصب خيم في الساحات، تُقدّر مساحة الخيمة الواحدة بـ 150 متراً مربّعاً، وكلّ واحدة محاطة بجدار طوله يقدّر بـ 5 أمتار، ويوجد بين الجدار والساحات شيك حديديّ وسجّانون للمراقبة. احتجزت مصلحة السجون في الخيم ما بين 230-250 أسيراً، وكانت أرضيّة الخيم رمليّة. تخلو الخيمة من أيّ شيء، وفقط كان موجوداً فيها الفرشاتُ والبطّانيّات التي لم تكن تكفي لجميع الأسرى، وبسبب صغر حجم الخيمة بالمقارنة مع عدد الأسرى المحتجزين بها، كان بعضهم ينام خارجاً، حيث أفاد الأسير (ع، و) قائلاً: "الخيمة لم تكن تسع للجميع، كان جزء ينام بالساحة الخارجيّة، وكان برد شديد وهناك أسرى بدون فرشات أو بطّانيّات، وأكثر من مرّة مطرت علينا فدخلنا على الخيمة، وبقينا واقفين على أرجلنا لعدم وجود مساحة للنوم. الخيم لا يوجد فيها أيّ شيء كنا نتغطّى كلّ 4 بنفس البطّانيّة"[120].

كان الأسرى يعانون من قلّة نظافة هذه الخيم، حيث لم يكن هناك أيّة أدوات تنظيف، ولا حتّى موادّ للنظافة الشخصيّة، ولقد كانت الدوشات خارج الخيم، ولكنّ المياه الساخنة لم تكن متوافرة بالمطلق، ولم تقم إدارة السجن بتوفير غيارات للأسرى. وأكّد الأسير (ع، و) سياسة الإهمال الطبّيّ والمماطلة في تقديم العلاج للأسرى الذين يعانون من أمراض مزمنة، مثل أمراض القلب، وأشار (ع، و): «أنا أعاني من مشاكل في القلب، وأحتاج إلى بخّاخ، ولكن رفضت أن اطلب الخروج إلى العيادة لأنّ السجّانين كانوا يغمّون الأسرى الذين يخرجون إلى العيادة، ويربطونهم ويعتدون عليهم، وهذا كان أمام أعيننا»[121].

118 زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير عدنان حبية بسجن عوفر في تاريخ 8 تشرين الثاني 2023
119 زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير محمد القاضي بسجن عوفر في تاريخ 3 كانون الثاني 2024
120 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر (ع، و) بتاريخ 7 تشرين الثاني 2023
121 المصدر السابق نفسه

أسيرات غزّة في سجن الدامون

سجن الدامون - الجزيرة

بالتزامن مع حملات الاعتقال الشرسة والواسعة النطاق التي شنّتها قوّات الاحتلال على الفلسطينيّات في قطاع غزّة، في ظلّ ممارسة جريمة الإبادة الجماعيّة والاختفاء القسريّ لأهالي قطاع غزّة، تمكّنت المؤسّسات الحقوقيّة للوصول إلى معلومات بشأن احتجاز عدد من أسيرات قطاع غزّة في سجن الدامون، بالرغم من أنّ إدارة السجن رفضت الكشف عن أسمائهنّ وأعدادهنّ وظروف احتجازهنّ. وعلى الرغم من رفض الزيارات لمعتقلات قطاع غزّة اللواتي تمكّنَ بعض المحامين من معرفة أسمائهنّ، من خلال أسيرات الضفّة الغربيّة والداخل المحتلّ المحتجزات بالسجن نفسه، مع فصلهنّ بغرف وحدهنّ، ومنع الأسيرات الأخريات من التواصل معهنّ. إلّا أنّ مصلحة السجون رفضت جميع طلبات الزيارة المقدّمة من جميع الجهات، بما في ذلك المؤسّسات الإسرائيليّة، مثل جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان، التي كانت قد قدّمت طلباً لزيارة الأسيرة المسنّة فهميّة عنتر (82) التي تعاني من مرض الزهايمر. وتمكّنت جمعيّة أطبّاء من انتزاع موافقة لزيارتها من خلال المحاكم الإسرائيليّة؛ بسبب خصوصيّة وضعها، إلّا أنّ مصلحة السجون كانت قد أفرجت عنها قبل السماح لأيّة جهة من زيارتها والاطمئنان على وضعها الصحيّ. ويُذكر أنّ فهميّة كان قد تمّ اعتقالها برفقة مساعدتها الشخصيّة من قطاع غزّة.

وما يؤكّد عمليّات الاعتقال العشوائيّة والانتقاميّة التي نفّذتها قوّات الاحتلال في قطاع غزّة، هو دخول البيوت الآمنة، وتنفيذ إعدامات ميدانيّة لأصحاب المنازل واعتقال النساء، فسجّلت حالات اعتقال لجدّات مع أحفادهنّ، حيث إنّهم كانوا محتجزين في سجن الدامون، وهذا ما حصل مع عائلة أبو شملة، حيث إنّ قوّات الاحتلال اعتقلت أكثر من 7 إناث من العائلة ذاتها.

وأكّدت شهادات الأسيرات المحرّرات من قطاع غزّة التي نُشرت في وسائل الإعلام، وأُخذت أيضاً من قبل مؤسّسات حقوقيّة تعرُّضهنّ لسوء معاملة شديد أثناء عمليّات الاعتقال والاحتجاز، وتفتيش عارٍ مهين، وتكبيل الأيدي، وتعصيب الأعين، وتمّ احتجازهنّ بزنازين عزل جماعيّ فارغة من أبسط مقوّمات الحياة، ومُنع عنهنّ التواصل مع أيّ شخص من داخل أو خارج السجن/معسكرات الجيش، وقُطعت أخبارهنّ عن عائلاتهنّ طوال فترة احتجازهنّ. حيث أشارت الأسيرة المحرّرة (ف، م) التي تمّ اعتقالها من الضفّة الغربيّة على الرغم من أنّها تسكن فيها، فقط لكونها من قطاع غزّة، وتمّ احتجازها في معسكر (عناتوت)، وأكّدت أنّ الجيش أبقى على تكبيلها، وتعصيب عينيها طوال فترة الاعتقال، إضافة إلى نزع

الحجاب عنها، ومنع الأسيرات من التواصل مع بعضهنّ نهائيّاً، وأفادت أنّهنّ كنّ ينمْنَ على الأرض على بطّانيّات خفيفة، وأكّدت انّها طوال فترة اعتقالها لم تحصل إلّا على حبّة أكامول واحدة، رغم انّها مصابة بالسرطان وكانت تتعالج قبل اعتقالها. وأكّدت بعض الأسيرات المحرّرات أنّه تمّ اعتقالهنّ ممّا تسمّية إسرائيل «الممرّات الآمنة» أثناء عمليّات النزوح، فإحدى المعتقلات أجبرتها قوّات الاحتلال على ترك أطفالها بعهدة شخص غريب لا تعرفه، وتمّ اعتقالها وفصلها عن أطفالها، وهذا ما أكّدته الأسيرات الأخريات بسجن الدامون.

وهذه الحالات هي حالات بسيطة تمكّنت المؤسّسات من الوصول إليها أو رصدها بواسطة الإعلام، إلّا أنّه بسبب قطع الاتّصالات والتواصل عن قطاع غزّة بفعل القصف، وفي ظلّ المنع المطلق من السماح بزيارات أسرى واسيرات غزّة في السجون، لا تزال المؤسّسات تواجه صعوبة بالغة بتوثيق ما تعرّضت له هؤلاء الأسيرات.

إعدام شاب فلسطينيّ على يد جنديّ إسرائيليّ

منذ بداية التوغُّل الإسرائيليّ البريّ إلى مناطق عدّة في قطاع غزّة، تمكّنت المؤسّسات الحقوقيّة من جمع معلومات وشهادات عن الجرائم الفظيعة التي تقترفها القوّات الإسرائيليّة في المناطق التي تتوغّل فيها، بما فيها الإعدامات الميدانيّة للمدنيّين بعد مداهمة منازلهم، وإعدام الذكور منهم عبر إطلاق النار المباشر وقتلهم. ونشرت وسائل الإعلام مجموعة من الصور التي أظهرت مجموعة من الشبان الفلسطينيّين المقيّدة أياديهم، وقد تمّ إعدامهم من قبل قوّات الاحتلال وتركهم. وجاءت هذه الجرائم ضدّ المدنيّين العُزّل وكانت قد نشرت صورة بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتمّاعي التي ظهرت فيها يد شاب فلسطينيّ قامت دبّابات الاحتلال بدهسه بشكل متعمّد. أما فيما يخصّ النساء والأطفال فقد جرى التنكيل بهنّ من خلال احتجازهنّ في غرف منفصلة عن الذكور. وهناك مجموعة من الحالات التي جرى فيها اعتقال النساء من المنازل بعد إعدام عائلاتهنّ، واقتيادهنّ إلى أماكن غير معلومة.

وتمّ رصد نمط الإعدام الميدانيّ التي تنفّذه قوّات الاحتلال المتمركزة في الآليات العسكريّة الإسرائيليّة، أو في البنايات العالية التي تباشر بقنص المدنيّين، سواء أثناء وجودهم داخل منازلهم، أو خلال محاولات التحرّك في المناطق السكنيّة، أو أثناء عمليّات النزوح، أو أثناء الاحتجاز؛ وهذا ما حصل مع شاب فلسطينيّ تمّ اعتقاله بتاريخ 30/12/2023 من شمال قطاع غزّة، وبعدما تمّ التحقيق معه تمّ تسليمه إلى جنديّ ليقوم بحراسته، إلّا أنّ الجنديّ قام بإطلاق النار عليه وقتله مدّعياً أنّه شعر «بالتهديد»، وفي تاريخ 31/12/2023 فتحت الشرطة الإسرائيليّة تحقيقاً في هذه القضيّة.

أكّد المرصد الأورومتوسطي أنّه تلقّى مئات البلاغات عن فلسطينيّين مفقودين في قطاع غزّة. ويُشتبه في أنّ هؤلاء الأشخاص قد تمّ احتجازهم مباشرة من منازلهم، أو من مراكز الإيواء أثناء الغارات التي شنّتها القوّات الإسرائيليّة في أعقاب الغزو البريّ الإسرائيليّ لغزّة؛ وتعرّض العشرات منهم للإعدام التعسّفيّ خارج نطاق القانون[122].

على الرغم من أنّ وسائل الإعلام والصحفيّين يقومون بتغطية ما يمكنهم من جرائم الاحتلال في قطاع غزّة، إلّا أنّه لا تزال المعلومات المتوافرة حول معتقلي قطاع غزّة، والانتهاكات التي يتعرّضون لها، والأسس القانونيّة لاعتقال مئات الآلاف منهم لا تزال غير واضحة، في ظلّ جريمة الاختفاء القسريّ التي تتعمّد سلطات الاحتلال ارتكابها منذ بداية العدوان على قطاع غزّة، ولا تزال دولة الاحتلال تسخّر إمكانيّاتها كافّةً للتستّر على جرائمها بحقّ معتقلي قطاع غزّة، فالمعلومات التي حصلت عليها المؤسّسات الحقوقيّة الفلسطينيّة أو الإسرائيليّة لا تُشكّل جزءاً من التنكيل والجرائم المرتكبة بحقّ المعتقلين.

على الرغم من أنّ معاهدات القانون الدوليّ الإنسانيّ لا تشير إلى مصطلح «الاختفاء القسريّ» بحدّ ذاته. ومع ذلك، فالاختفاء القسريّ ينتهك سلسلة من القواعد العرفيّة في القانون الدوليّ الإنسانيّ، أو يهدّد بانتهاكها، وعلى الأخصّ حظر الحرمان التعسّفيّ من الحريّة (انظر القاعدة 99)، وحظر التعذيب والمعاملة الأخرى القاسية أو اللاإنسانيّة (انظر القاعدة 90)، وحظر القتل (انظر القاعدة 89). إضافة إلى ذلك، وفي النزاعات المسلّحة الدوليّة، يجب نقل المعلومات فيما يتعلّق بالأشخاص المحرومين من حريّتهم، ومنع الاختفاء القسريّ (انظر الفصل 37). وفي النزاعات المسلّحة غير الدوليّة، يُطلب أيضاً من الأطراف اتّخاذ خطوات لمنع الاختفاء، بما في ذلك تسجيل الأشخاص المحرومين من حرّيتهم (انظر القاعدة 123)، ويجب النظر أيضاً إلى القاعدة التي مفادها أنّ على كلّ طرف من أطراف النزاع اتّخاذ التدابير المستطاعة كافّةً؛ للإفادة عن الأشخاص الذين يُبلَّغ عن فقدانهم نتيجة للنزاع المسلّح، وإعطاء أفراد عائلاتهم المعلومات المتوافرة حول مصيرهم (انظر القاعدة 117)، والنتيجة التراكميّة لهذه القواعد هي أنّ ظاهرة «الاختفاء القسريّ» محظورة في القانون الدوليّ الإنسانيّ. وفي ظلّ هذه القواعد، لا تزال دولة الاحتلال تنتهك القانون الدوليّ بشكل صارخ، وتمارس جريمة الاختفاء القسريّ للمعتقلين، وترفض الإفصاح عن أيّة معلومات عنهم.

122 Euro-Med Human Rights Monitor. "Following Reports of Execution, Intl. Community Must Pressure Israel to Reveal Whereabouts of Hundreds of Gazan Detainees". 4 January 2024
https://euromedmonitor.org/en/article/6077/Following-reports-of-executions,-intl.-community-must-pressure-Israel-to-reveal-whereabouts-of-hundreds-of-Gazan-detainees

الاختفاء القسريّ في القانون الدوليّ

نصّت الاتفاقيّة الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسريّ في المادّة (2) على تعريف الاختفاء القسريّ بأنّه: «الاعتقال، أو الاحتجاز، أو الاختطاف، أو أيّ شكل من أشكال الحرمان من الحريّة يتمّ على أيدي موظّفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرّفون بإذن، أو دعم من الدولة، أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريّته، أو إخفاء مصير الشخص المخفيّ، أو مكان وجوده؛ ما يحرمه من حماية القانون»[123].

كما أشارت الاتّفاقيّة في نصّ المادّة (1) على عدم جواز تعرُّض أيّ شخص للإخفاء القسريّ، ومنعت التذرُّع بأيّ ظرف استثنائيّ كحالات الحرب أو النزاعات الداخليّة، ومنعت الاختفاء القسريّ منعاً قاطعاً. وحدّد نصّ المادّة (24) منها تعريف الضحيّة بأنّه: «الشخص المخفيّ وكلّ شخص طبيعيّ لحقَ به ضرر مباشر من جرّاء الاختفاء القسريّ...، لضحايا الاختفاء القسريّ الحقّ في جبر الضرر، والحصول على تعويض بشكل سريع ومنصف وملائم»[124]. ولم تكن هذه الاتّفاقيّة هي الوحيدة التي حظرت جريمة الاختفاء القسريّ، بل حظرت قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ التي تمّ نشرها من قبل اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر في عام 2005 فعل الاختفاء القسريّ في القاعدة رقم (98) وذلك بقولها:» الاختفاء القسريّ محظور في النزاعات المسلّحة الدوليّة وغير الدوليّة»[125]. وأكّد نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة أنّ الممارسة الممنهجة للإخفاء القسريّ تشكّل جريمة ضدّ الإنسانيّة، حيث نصّت المادّة رقم (7) (1) الفقرة (ط) على أنّ الاختفاء القسريّ يُعدّ جريمة ضدّ الإنسانيّة، كما ونصّت المادّة في الفقرة الثانية على تعريف الاختفاء القسريّ بقولها صراحة: « إلقاء القبض على أيّ أشخاص، أو احتجازهم، أو اختطافهم من قبل دولة أو منظّمة سياسيّة، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل، أو بسكوتها عليه، ثمّ رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريّتهم، أو إعطاء معلومات عن مصيرهم، أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنيّة طويلة»[126].

وبالنظر إلى التعريف الوارد في نظام المحكمة الجنائيّة الدوليّة لجريمة الاختفاء القسريّ نرى بوضوح أنّ الجريمة تتكوّن من أركان رئيسيّة عدّة، أهمّها: قيام مرتكب الجريمة بإلقاء القبض على شخص، أو أكثر، أو احتجازه، أو خطفه، وأن يعقب فعل الحجز أو الاختطاف

123 International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, Article (1) https://www.ohchr.org/sites/default/files/disappearance-convention.pdf

124 ذات المصدر السابق، المادة رقم (24)

125 International Humanitarian Law Database. Rule 98. Enforced Disappearance https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule98

126 اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر. «نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة في روما في 17 تمّوز 1998. https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

رفض الشخص بالإقرار بأنّه قام بفعل الخطف، ورفضه أيضاً بإعطاء وإدلاء أيّة معلومات عن مصيره وعن مكان تواجده. زيادةً على ذلك فإنّ الشخص أو الهيئة التي قامت بتنفيذ فعل الخطف أو الاحتجاز عليه أن ينوي من ذلك الفعل حرمان الشخص من الحماية التي يكفلها القانون له ومن حريّته بالكامل، وأن يرتكب فعل الاختفاء القسريّ كجزء من هجوم واسع النطاق موجّه ضدّ سكّان مدنيّين[127].

127 المحكمة الجنائيّة الدوليّة. أركان الجريمة. اعتمّدت من قبل جمعيّة الدول الأطراف في نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة في دورتها الأولى المنعقدة في نيويورك خلال الفترة من 3 إلى 10 أيلول 2022 http://hrlibrary.umn.edu/arab/iccelements.html

عنف السجون

عنف السجون

يتعرّض الأسرى الفلسطينيّون لأشدّ درجات التعذيب، والمعاملة المهينة واللاإنسانيّة داخل السجون الإسرائيليّة، وتتجلّى هذه الانتهاكات بوضوح في معاملة الأسرى المرضى والجرحى والمضربين عن الطعام، إضافة إلى ما يتعرّض له الأسرى الأصحّاء من سوء معاملة وتعذيب. ويُعدّ التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة سياسة قديمة تستخدمها دولة الاحتلال مع الأسرى، حيث سجّلت الحركة الأسيرة عدداً من الأسرى الذين تعرّضوا للتحقيق العسكريّ، والذي سبّب لهم أمراضاً و/أو إعاقات، و/أو تسبّب في استشهادهم، إلى جانب القوّة المفرطة التي تستخدمها وحدات السجن، أو الوحدات الخاصّة أثناء اقتحام أقسام السجون التي تؤدّي إلى وقوع إصابات، أو استشهاد بعض الأسرى. وعلى الرغم من أنّ هذا العنف هو سياسة ممتدّة، لكنّ بعد السابع من أكتوبر، شنّت مصلحة السجون هجوماً غير مسبوق على الأسرى في السجون الإسرائيليّة كافّة، واجتمعت سياسات عدّة لتجعل السجون أماكن لموت الأسرى الفلسطينيّين؛ حيث برزت سياسة الاعتداءات الجسديّة من خلال الضرب المبرح بالعصيّ والهراوات، واستخدام قنابل الغاز أثناء اقتحامات الغرف الاعتقاليّة، أو أثناء عمليّات الفحص الأمنيّ، أو ما يعرف بالعدد، حيث صرّح عدد كبير من الأسرى في مختلف السجون بتعرّضهم للضرب الشديد على يد وحدات السجن أو الوحدات الخاصّة، وصاحبَ هذه الاعتداءات حرمان الأسرى من الحصول على أيّة رعاية طبّيّة، أو نقلهم إلى عيادات السجون؛ الأمر الذي أدّى في كثير من الحالات إلى ترك السجين أرضاً ينزف دماً لساعات طويلة، أو يعاني من آثار الإصابات، وأسهم ذلك في سقوط مجموعة من الشهداء خلال العام.

سجّل تاريخ الحركة الأسيرة ما يقارب 233 شهيداً، بعضهم استشهد بسبب الإهمال الطبّيّ المتعمّد الذي تمارسه مصلحة السجون مع الأسرى، والبعض الآخر استشهد بسبب الضرب المبرح والتعذيب الذي تعرّضوا له في السجون الإسرائيليّة، ونذكر أنّ هذا العدد هو عدد الشهداء ما قبل عام 2023. ومنذ بداية عام 2023 حتّى السابع من أكتوبر، استشهد الأسير الطفل وديع أبو رموز في تاريخ 25/1/2023، بعد أن أُصيب عقب اقتحام بلدة سلوان، وتمّ الإعلان عن استشهاده بعد احتجازه في المشفى، واستشهد الأسير أحمد أبو علي من يطا-الخليل في تاريخ 10/2/2023 بسبب سياسة الإهمال الطبّيّ، والمماطلة في تقديم العلاج، واستشهد أيضاً الأسير محمود حمدان في تاريخ 1/3/2023، والذي كان قد تمّ إعدامه خارج نطاق القانون، وتمّ احتجازه من قبل قوّات الاحتلال، إضافة إلى الأسير خضر عدنان الذي استشهد في تاريخ 2/5/2023 بعد شروعه في إضراب عن الطعام استمرّ لمدّة 86 يوماً.

مع توالي الشهادات والتقارير لسوء المعاملة الشديد، والتعذيب الذي يتعرّض له الأسرى الفلسطينيّون في السجون الإسرائيليّة، أكّد الأسرى الفلسطينيّون بمختلف الأعمار والفصائل تعرّضهم للضرب المبرح، والإهمال الطبّيّ المتعمّد الذي يرقى لدرجة التعذيب، وهذه الانتهاكات تشكّل أعمدة رئيسيّة لمصلحة السجون، حيث إنّ مصلحة السجون تضرب الأسرى بهذه السياسات للنيل من إرادتهم. وبعد السابع من أكتوبر، أكّدت شهادات الأسرى، وأجساد المحرّرين منهم التي انتشرت فيها الأمراض، وظهرت عليها علامات الإرهاق بفعل الضرب والتعذيب، على ارتفاع وتيرة الجرائم بشكل غير مسبوق، حيث سجّلت الحركة الأسيرة 12 شهيداً منذ السابع من أكتوبر حتّى نهاية شهر 2 من عام 2024[128].

كان أول شهيد في الحركة الأسيرة بعد السابع من أكتوبر هو الأسير عمر ضراغمة (58 عاماً) من مدينة طوباس، الذي أُعلن عن استشهاده في تاريخ 23/10/2023، وقد كان رهن الاعتقال الإداريّ في سجن مجدّو. كانت قوّات الاحتلال قد اعتقلت ضراغمة إلى جانب نجله حمزة في تاريخ 9/10/2023، وقد جرى تحويل كليهما إلى الاعتقال الإداريّ لمدّة 6 أشهر. أكّد محامي الشهيد الأستاذ أشرف أبو سنينة حضور ضراغمة لجلسة المحاكمة التي عُقدت عبر تقنية زوم، في محكمة عوفر باليوم ذاته الذي أعلن فيه عن استشهاده، وأكّد أبو سنينة سَيْر المحكمة بشكل طبيعيّ، وكانت الإجراءات طبيعيّة، وعندما قام المحامي بسؤال ضراغمة عن شعوره، أجاب «بخير»، مع العلم أنّه أوضح أنّ الوضع في السجن بشكل عام كان صعباً، وتصرّفات مصلحة السجون مع الأسرى كانت عنيفة. وبعد ساعات من انعقاد الجلسة تمّ الإعلان عن وفاته؛ الأمر الذي يطرح تساؤلاً عن الظروف التي استشهد فيها الأسير، حيث إنّه ليس الوحيد الذي لا تزال ظروف استشهاده غامضة. واستشهد الأسير عرفات ياسر حمدان (23 عام) من بلدة بيت سيرا- رام الله، في سجن «عوفر» بتاريخ 24/10/2023، وذلك بعد يومين من تاريخ اعتقاله من قبل قوّات الاحتلال، وتمّ الإعلان عن استشهاده بعد أقلّ من 24 ساعة على استشهاد الأسير عمر ضراغمة.

وبتاريخ 6/11/2023 أُعلن عن استشهاد ماجد أحمد زقول (32 عام) من سكّان قطاع غزّة، بعد احتجازه في سجن عوفر الإسرائيليّ. زقول هو أحد العمّال الذين تمّ اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر، ويذكر أنّه لم يتمّ إخطار عائلة زقول، بل نشر خبر وفاته في الإعلام. ونذكر أنّه بعد استشهاد زقول، استشهد أسير آخر من قطاع غزّة، وكانت سلطات الاحتلال قد أخفت جريمة اغتياله لفترة من الزمن، إلى أن تمّ الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام، وتمّ التأكيد على استشهاده أثناء احتجازه في معسكر (عناتوت)، بالقرب من القدس، لكنّه لا يزال مجهول الهويّة؛ بسبب رفض سلطات الاحتلال الإفصاح عن هويّته.

128 نؤكّد أنّ هذا الرقم لا يعكس الرقم الحقيقيّ للشهداء، بل هذا الرقم هو ما تمّ الإعلان عنه رسميّاً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيليّ، إلّا أنّ هناك شكوكاً معقولة بوجود عدد من الشهداء في معسكرات الجيش الإسرائيليّ التي يتمّ فيها إخفاء أسرى قطاع غزّة، ولا تزال السلطات الإسرائيليّة ترفض الإفصاح عن مصير هؤلاء المحتجزين.

وأُعلن عن استشهاد الأسير عبد الرحمن مرعي (33 عاماً) من سلفيت/ قراوة بني حسان في تاريخ 13/11/2023، واستشهد الأسير ثائر أبو عصب (38 عاماً) من قلقيلية في تاريخ 18/11/2023، جرّاء اعتداء وحدات الكيتر عليه، كما استشهد الأسير عبد الرحمن البحش (23 عاماً) من مدينة نابلس في تاريخ 1/1/2024 نتيجة للاعتداء عليه من قبل السجّانين، وإهماله طبّياً، وعدم تقديم العلاج اللازم له. وفي تاريخ 8/2/2024 استشهد الأسير محمد أحمد الصبّار (21 عاماً) من بلدة الظاهريّة في الخليل، جرّاء تعرّضه لجريمة طبّيّة، حيث إنّه يعاني من مشكلة خَلقيّة في المعدة والأمعاء، وكان يتلقّى علاجاً بشكل منتظم، إلّا أنّه منذ اعتقاله تمّ حرمانه من العلاج، ومع اتّباع سياسة التجويع تعرّض الأسير إلى وعكة صحّيّة، واستشهد على أثرها. وسيتمّ التطرّق لحالات هؤلاء الشهداء بشكل تفصيليّ في هذا الباب. وفي تاريخ 12/2/2024 استشهد الأسير الطفل محمد أبو سنينة (16 عاماً) من مدينة القدس، متأثّراً بجراحه التي أصيب بها يوم 11/2/2024 بعدما تمّ اعتقاله وهو جريح. وفي تاريخ 21/2/2024 استشهد الأسير خالد الشاويش (53 عاماً) من مخيّم الفارعة/ طوباس، ونذكر أنّه كان يعاني من شلل بسبب إصابته أثناء الاعتقال منذ عام 2007.

وفي تاريخ 20/2/2024 استشهد الأسير «عز الدين البنا» من قطاع غزّة الذي بحسب شهادات الأسرى كان يعاني من إعاقة حركيّة وأمراض عدة، وتعرّض بعد اعتقاله لتعذيب شديد أدّى إلى تفاقم حالته الصحّيّة، ثمّ استشهاده متأثراً بها، وأُعلن عن استشهاده في تاريخ 23/2/2023. وأُعلن أيضاً عن استشهاد الأسير عاصف الرفاعي (22 عاماً) من بلدة كفر عين-رام الله المصاب بمرض السرطان بتاريخ 29/2/2024.

ونؤكّد أنّ ما جاء سابقاً هو أسماء الشهداء الذين تمّ الإعلان عنهم رسميّاً، إلّا أنّ صحيفة (هآرتس) الإسرائيليّة قامت بنشر تقرير بتاريخ 7/3/2024 يفيد باستشهاد 27 فلسطينيّاً من قطاع غزّة خلال احتجازهم في معسكرات الجيش الإسرائيليّ. وأفاد التقرير أنّ بعضهم كان يعاني من أوضاع صحّيّة، ويتلقّى العلاج قبل الاعتقال، أمّا الباقي فاستشهدوا بسبب التعذيب الذي تعرّضوا له، وظروف الحياة القاسية التي تمّ احتجازهم فيها[129]. وهذا ما أكّدته مجموعة من الأسرى المحرّرين من تلك المعسكرات، والذين أكّدوا لوسائل الإعلام تعرّضهم للضرب المبرح، والتكبيل، وتعصيب الأعين طوال فترة الاحتجاز، إضافة إلى سياسة التجويع التي اتّبعها الجيش بحقّهم. ونذكر أنّ أسماء هؤلاء الشهداء، وأسباب استشهادهم لا تزال مجهولة؛ بسبب تكتُّم دولة الاحتلال على أيّة معلومة عن المحتجزين في المعسكرات.

129 Haaretz. "27 Gaza Detainees Have Died in Custody at Israeli Military Facilities Since the Start of the War". 7 March 2024 https://www.haaretz.com/israel-news/2024-03-07/ty-article/.premium/27-gaza-detainees-died-in-custody-at-israeli-army-facilities-since-the-start-of-the-war/0000018e-1322-d950-a18e-f3bbaa370000?mid5232=open

الشهيد خضر عدنان

«ليرحل كما عاش، باحثا عن الحريّة»

خضر عدنان، 45 عاماً، من بلدة عرّابة/ جنين، يمارس مهنة الخبازة، ونشيط في المجال السياسيّ. متزوّج وأب لتسعة أطفال، أكبرهم يبلغ من العمر 14 عاماً، وأصغرهم يبلغ عاماً ونصف. تمّ اعتقال عدنان حوالي 12 مرّة خلال حياته، وأمضى ما مجموعه 8 سنوات في السجون الإسرائيليّة، وكان معظمها (ما يقارب ستّ سنوات)، رهن الاعتقال الإداريّ الذي يسمح للاحتلال الإسرائيليّ باحتجاز الفلسطينيّين دون تهمة أو محاكمة. واجه عدنان سياسة الاعتقال الإداريّ التعسّفيّ عن طريق خوضه إضرابات مفتوحة عن الطعام، إحدى الأدوات السلميّة المتاحة للأسرى لمواجهة هذه السياسة التعسّفيّة، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها إدارة مصلحة السجون. فخاض عدنان 6 إضرابات مفتوحة عن الطعام خلال سنوات اعتقاله، أربعة منها جاءت رفضاً لاعتقاله الإداريّ التعسّفيّ، وآخرها رفضاً لوضعه في الحبس الانفراديّ.

تكرّرت الاعتقالات الإداريّة لخضر عدنان، بدءاً من أوّل اعتقال له من قبل سلطات الاحتلال خلال سنوات دراسته في جامعة بيرزيت، حيث أمضى في الاعتقال الأوّل 4 أشهر، وبعد إنهاء مرحلة الدراسة أمضى ما يقارب 6 سنوات رهن الاعتقال الإداريّ، التي كان آخرها عام 2018. وكانت الذريعة لاعتقاله الإداريّ هي زعم الاحتلال انتماءه لتنظيم الجهاد الإسلاميّ الذي يصنّفه الاحتلال تنظيماً محظوراً.

شهد تاريخ 17/12/2011 اعتقالاً بارزاً لعدنان، والذي خاض خلاله إضراباً مفتوحاً عن الطعام؛ ليعبّر عن رفضه اعتقاله الإداريّ التعسّفيّ، واستمرّ الإضراب ما يقارب 65 يوماً، وانتهى بتحقيق مطلب الإفراج عنه بتاريخ 17/04/2012. ونشط عدنان بعد الإفراج عنه في فعاليّات التضامن السلميّ مع الأسرى حتّى تمّ إعادة اعتقاله في مطلع شهر تموز 2014، وتوالت الاعتقالات حتّى الاعتقال الأخير الذي جاء على خلفيّة تصريحات مختلفة له في وسائل الإعلام.

وأعادت قوّات الاحتلال اعتقال عدنان في تاريخ 5/02/2023 بعدما قامت وحدة من الجيش الإسرائيليّ بتفجير باب المنزل واقتحامه، وباشروا بتفتيش المنزل بعنف، دون مراعاة لتواجد أطفال نائمين. وبعد الانتهاء من التفتيش قاموا بتكبيل يدي عدنان إلى الخلف بمرابط

بلاستيكيّة وتعصيب عينيه، واقتيد إلى معسكر (دوتان)، ومن لحظات اعتقاله الأولى أعلن عدنان إضرابه عن الطعام؛ رفضاً لاعتقاله التعسّفيّ. وبعدها قامت دولة الاحتلال بتقديم لائحة اتّهام ضدّ عدنان تضمّنت بندين رئيسيّين، واعتمدت بشكل أساسيّ على اعترافات قديمة تفيد عضويّته في تنظيم الجهاد الإسلاميّ، التي عبّر عنها الاحتلال بعبارة «الانتماء إلى تنظيم إرهابيّ»، مضافاً إليها تهمة «التحريض»، حيث كيّفت النيابة العسكريّة الإسرائيليّة الزيارات التي كان يقوم بها خضر عدنان إلى عائلات الأسرى الفلسطينيّين، ومشاركته في جنازات الشهداء الذين قتلوا على أيدي جنود إسرائيليّين، وإلقاء خطابات في هذه المحافل على أنّها أفعال تأتي شكلاً من أشكال التحريض.

يكفل القانون الدوليّ للأسرى حقّهم في مباشرة الإضراب المفتوح عن الطعام، ويؤكّد أيضاً ضرورة الحفاظ على كرامة وحياة الأسرى خلال فترة الإضراب. وإعلان عدنان إضرابه عن الطعام وضع على مصلحة السجون الإسرائيليّ التزاماً بأخذ جميع الإجراءات اللازمة التي تمنع الموت المفاجئ للأسير، وضمان سلامته الجسديّة طيلة فترة الإضراب، مع العلم أنّ القانون الدوليّ يمنع التغذية القسريّة، و/أو العلاج القسريّ للأسرى كإجراء عقابيّ أثناء فترة الإضراب، ويحظر أيضاً الممارسات التي تقترن في التهديد، و/أو التكبيل، أو الإكراه والتي تعدّ شكلاً من أشكال المعاملة اللاإنسانيّة والمهينة.

عقب إعلان عدنان إضرابه عن الطعام جاء ردّ مصلحة السجون بمعاقبته عن طريق وضعه بالعزل الانفراديّ في زنازين الجلمة. احتجز عدنان في القسم (أ) من قسم المدنيّين، الذي يحتوي على 3 زنازين للعزل. كانت ظروف العزل في الجلمة قاسية جداً، حيث كانت الزنزانة مليئة بالحشرات، وباردة جداً، وكانت مساحة الزنزانة ضيّقة جدّاً، وتبلغ 180*180 سم، ومن ضمنها يوجد حمّام عربيّ، ودوش عليه باب مكشوف إلى الخارج، وفيها برش من باطون، ولم تقم إدارة مصلحة السجون بتوفير وسادة، ولم يخرج للفورة أبداً [130].

جُدّدت أوامر العزل بحقّ عدنان كلّ اسبوعين؛ بحجّة أنّه لا يقف للفحص الأمنيّ المعروف «بالعدد»، مع العلم أنّ الوضع الصحّيّ لعدنان لم يكن يسمح له ببذل أيّ مجهود جسديّ، حيث لم يكن قادراً على الوقوف، أو المشي؛ لأنّ جسده منهك بسبب الإضراب.

ومع وجود عدنان في غرفة عزل الجلمة التي لا يوجد فيها أيّ نوع من الكهربائيّات، وهو يعاني من ظروف صحّيّة خطرة جدّاً، كونه لم يأخذ أيّ نوع من المدعمات أو الفيتامينات، ولم تقدّم له مصلحة السجون أيّ نوع من الرعاية الطبّيّة، وممارسة سلطات الاحتلال الإهمال الطبّيّ بادّعائها أنّ عدنان رفض الخضوع للعلاج الطبّيّ، إلّا أنّ سلطات الاحتلال في الحقيقة منعته من الحصول على العلاج الطبّيّ المتخصّص في مشفى مدنيّ، وخضوعه إلى المراقبة الطبّيّة التي يحتاجها، مع العلم أنّه أشار إلى المحامي خلال زيارة أجراها أنّه

130 مقابلة أجراها محامي مؤسّسة الضمير مع الأسير خضر عدنان في عزل الجلمة بتاريخ 8 آذار 2023

على استعداد لأن يخضع للفحوصات الطبّيّة في حال حضور طبيب خارجيّ، أو أحد أطبّاء «جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان»، إلّا أنّه لم يوافق على هذا الطلب، وأبقت مصلحة السجون على احتجازه في العزل بشكل تعسّفيّ. وفي اليوم الـ32 من الإضراب، تحديداً بتاريخ 8/03/2023 أبلغته إدارة السجن بأنّه سيتمّ نقله إلى عيادة سجن الرملة؛ نتيجة تعرّضه إلى الإغماء المستمرّ، وتقيّؤ الدماء، ومعاناته من ضعف عام في النظر، وعدم القدرة على المشي. وبالرغم من وضعه الصحّيّ الحرج، وخطر الموت المفاجئ، مارست مصلحة السجون سياسة الإهمال الطبّيّ بحقّ عدنان، وفي ظلّ وضعه الصحّيّ الحرج، لم يتمّ توفير كرسيّ متحرّك في زنزانة العيادة، ورفضت مصلحة السجون طلبات نقله إلى مشفى مدنيّ مرّات عدّة. ومع محاولات جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان التواصل مع وزارة الصحّة الإسرائيليّة، ومشفى (كابلان)، ومصلحة السجون للطلب بضرورة نقله إلّا أنّهم جميعاً رفضوا طلبهم. وتواطأت المنظومة الاستعماريّة بجميع أجهزتها، واستمرّ القضاة العسكريّين في تمديد إجراءات المحاكمة؛ ما يوضّح شكليّة وتعسفيّة هذه الاجراءات.

وبرفض سلطات الاحتلال نقل عدنان إلى مشفى مدنيّ متخصّص، ونقله إلى عيادة سجن الرملة غير المؤهّلة لاستيعاب الوضع الطبّيّ الخطير لعدنان، تكون قد انتهكت القانون الدوليّ الذي يكفل تقديم الرعاية الطبّيّة لجميع المعتقلين دون تمييز، إلّا أنّ سلطات الاحتلال تحرم الأسرى الفلسطينيّين من الرعاية الطبّيّة لاعتبارات قوميّة وسياسيّة، ولا يوجد لديهم إمكانيّة الوصول إلى المرافق الطبّيّة، أو الأطبّاء بسهولة سواء داخل السجن أو خارجه.

وعلى الرغم من الإجراءات التعسّفيّة التي تمّ اتّخاذها، كوضعه في العزل الانفراديّ في ظروف سيّئة جدّاً على الصعيد الإنسانيّ والصحّيّ، إلّا أنّ التنكيل بخضر لم يقف عند هذا الحدّ، بل فُرضت على عدنان جملة من العقوبات التي كان أبرزها حرمانه من الزيارات العائليّة، فلم يتمكن أطفال عدنان من زيارة والدهم طوال فترة احتجازه، ولم تتمكّن زوجته من رؤيته، أو التواصل معه إلّا من خلال جلسات المحاكمة التي كانت تُعقد عبر (الفيديو كونفرنس). وفي تاريخ 23/04/2023 قامت الطبيبة لينا قاسم رئيسة الهيئة الإداريّة في جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان بزيارة الأسير خضر عدنان في عيادة سجن الرملة، وفي تقرير كتبته عقب زيارتها، أوضحت أنّ عدنان يعاني من صعوبة في التنقّل، وفقدان الوزن بصورة مفرطة، حيث فقد ما يقارب الـ 60 كيلوغراماً من وزنه، ويعاني من ضعف القوّة الإجماليّة في الأطراف، وأوضحت أنّ عدنان يرفض الخضوع إلى الفحوصات الطبّيّة داخل عيادة سجن الرملة، بل يطلب نقله إلى مشفى متخصّص ليقوم بجميع الفحوصات اللازمة، ويكون تحت رعاية طبّيّة مناسبة، وفي ظروف ملائمة. ومع التدهور الكبير في صحّته، وعلى الرغم من تقديم جمعيّة أطبّاء أكثر من التماس للمحاكم الإسرائيليّة ليتمّ نقله إلى المشافي، إلّا أنّ المحاكم رفضت هذه الالتماسات، وتمّ الإبقاء على عدنان في عيادة سجن الرملة.

ومع محاولات محامي الدفاع للإفراج عن عدنان تقدّم بأكثر من طلب للإفراج عنه، وعقدت جلسة استماع بتاريخ 23/4/2023 للنظر في طلب الإفراج عن عدنان بكفالة؛ بسبب وصوله إلى وضع يشكّل خطراً حقيقيّاً ومؤكّداً على حياته، وأكّد المحامي خلال الجلسة على ضرورة الإفراج عن عدنان بسبب خطر الموت المفاجئ، إلّا أنّ المحكمة العسكريّة في سالم لم تستجب إلى طلب المحامي، ورفضت الطلب، وقرّرت الإبقاء على احتجاز عدنان.

ومع رفض طلب الإفراج بكفالة تقدّم محامي الدفاع بطلب لاستئناف القرار، إلّا أنّ المحكمة العسكريّة للاستئنافات ماطلت في الإجراءات، وقرّرت تعيين جلسة في العاشر من أيّار، على الرغم من التقارير الطبّيّة التي تؤكّد على خطر موت عدنان بشكل مفاجئ، ومع ذلك وضع عدنان لم يؤخذ بعين الاعتبار أثناء تعيين موعد الجلسة. وأُعلن عن استشهاد عدنان بعدما وُجد فاقد الوعي، داخل زنزانة العزل في عيادة سجن الرملة بتاريخ 2 أيار 2023.

ما حصل مع عدنان يُظهر التواطؤ بين مصلحة السجون والمحاكم العسكريّة الإسرائيليّة والسياسة الواضحة والممنهجة للنيل من الأسرى، خاصّة الناشطون منهم حتّى سقط عدنان شهيداً. وتتحمّل سلطات الاحتلال المسؤوليّة المباشرة والكاملة عن استشهاده، وعن أفعالها التي ترتقي إلى درجة التعذيب والمعاملة القاسية، وذلك في ظلّ اتفاقيّة منع التعذيب، وغيرها من ظروف المعاملة القاسية واللاإنسانيّة، التي منعت التعذيب وسوء المعاملة، وصنّفت عدم توفير الرعاية الكافية للأسرى من قبيل التعذيب، إضافة إلى الإهمال الطبّيّ المتعمّد الذي يرتقي إلى درجة القتل العمد. وفي حين أنّ الإهمال الطبّيّ المتعمّد أحد أهمّ العوامل التي أدّت إلى استشهاد عدنان، إلّا أنّه لم يكن العامل الوحيد. فتعرُّض عدنان لسوء المعاملة أثناء فترة وجوده في عزل سجن الجلمة، منها تعرُّضه لإرهاق جسديّ متعمّد لإحداث تدهور أكبر في حالته الصحّيّة الضعيفة بالأساس. ووفقاً لزوجته والفريق القانونيّ الذي كان يتابع قضيّة عدنان، صرّحوا بأنّه أُرغم على بذل مجهود جسديّ شاقّ، ففي تاريخ 27/04/2023 (اليوم 82 من الإضراب)، أُجبر على المشي مسافات طويلة؛ للوصول إلى المكان المخصّص لانعقاد المحكمة التي كانت على تقنية (الفيديو كونفرنس).

لا يزال جثمان خضر عدنان محتجزاً عند سلطات الاحتلال حتّى اليوم، وبذلك يزيد عدد جثامين الأسرى المحتجزة إلى 13 جثماناً[131]، لا يزال الاحتلال يحرمهم من حقّهم في الدفن. وبذلك، يعدّ احتجاز جثمان عدنان إجراءً عقابيّاً آخر بحقّ عائلته بشكل خاصّ، فلا يزال الاحتلال يمنع عائلته من إلقاء نظرة الوداع، ودفنه بطريقة لائقة، ويمنعهم من الاطّلاع على التقارير الطبّيّة التي تبيّن سبب الوفاة، وتؤكّد حدوث واقعة الوفاة. وهذا يشكّل مثالاً آخر للتعسّف والإجحاف التي تمارسه دولة الاحتلال مع الأسرى المضربين عن الطعام، وبهذه السياسة تحاول دولة الاحتلال كسر عزيمة الأسرى في معركتهم لانتزاع الحريّة.

131 هذا الرقم يعكس عدد الجثامين المحتجزة حتّى تاريخ استشهاد الأسير خضر عدنان.

الشهيد عبد الرحمن مرعي

استشهد الأسير عبد الرحمن أحمد مرعي (33 عاماً) من بلدة قراوة بني حسان الواقعة شمال غرب سلفيت، وكان موقوفاً للمحاكمة، ومحتجزاً في سجن «مجدّو». بتاريخ 13/11/2023، استشهد نتيجة تعرّضه للضرب المبرح بعد هجمة شنّتها قوّات خاصّة من وحدة السجون على الزنزانة التي كان يتواجد فيها. يذكر بأنّ مرعي كان قد تمّ اعتقاله بتاريخ 25/2/2023، وهو متزوّج وأب لأربعة أبناء.

بعد وقوع الوفاة بعشرة أيّام، تمّ تشريح الجثمان في معهد «أبو كبير» للتشريح في إسرائيل، وكان قد حضر عمليّة التشريح طبيب من قبل جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان –في إسرائيل، بالنيابة عن عائلة مرعي. وأكّدت نتائج التشريح أنّ مرعي أصيب بكدمات في صدره، وكسور في الأضلاع وعظم الصدر. كما رصد تقرير الطبّ الشرعيّ وجود كدمات خارجيّة في رأسه، ورقبته، وظهره، وأردافه، وذراعه اليسرى، والفخذ[132]، وبحسب التقرير الذي تمّ الحصول عليه من قبل أطبّاء لحقوق الإنسان، لم يتمّ رصد أيّ ضرر في الأعضاء الداخليّة للجسم، كالدماغ والرئتين والطحال، إضافة إلى عدم وجود أيّ نزيف داخليّ. ولكنّ الطبيب المشارك بالتشريح أكّد أنّ الضرب المبرح الذي أدّى إلى كسور وإصابات في أنحاء جسد مرعي، يمكن أن يكون قد نتج عنها عدم انتظام في دقّات القلب، أو أزمة قلبيّة[133].

أفاد الأسير المحرّر (س، ع) المفرج عنه بتاريخ 16/11/2023 تفاصيل حادثة اغتيال عبد الرحمن مرعي، بقوله: « كنت في نفس الزنزانة مع عبد الرحمن، ومنذ السابع من أكتوبر بدأت قوّات خاصّة من وحدات السجون تأتي كلّ أحد وثلاثاء على الزنازين، وتقوم بتقييد أيادي السجناء خلف ظهورهم وضربهم بشكل مبرح. في ذات يوم اغتيال عبد الرحمن دخلوا علينا، وقيّدوا أيدينا خلف ظهورنا، وبدأوا بعمل حفلة حولينا، وبدأوا بالاستهزاء والسخرية من عبد الرحمن، وشتموا والده الراحل الذي توفي مؤخّراً، وبدأوا بالصراخ عليه، ثمّ قام حوالي 15 فرداً من القوّة الخاصّة بإحاطته والاعتداء عليه، وضربه بشدّة، استمرّت الضربات نحو خمس دقائق، وركّزوا على ضربه على رأسه. ثم أخذوه بعيداً». وأكمل قائلاً: «بعد أسبوع تقريباً، علمنا بوفاة عبد الرحمن مرعي[134]».

132 Haaretz. "Six Palestinians Have Died in Israeli Prisons During the War, Two Found Bruised". 9 December 2023 https://www.haaretz.com/israel-news/2023-12-09/ty-article-magazine/.premium/six-palestinians-have-died-in-israeli-prisons-during-the-war-two-found-bruised/0000018c-4ea8-df4b-a78e-dfab60f10000

133 تقرير تشريح جثمان الشهيد عبد الرحمن مرعي في تاريخ 23 تشرين الثاني 2023

134 Haaretz. "Six Palestinians Have Died in Israeli Prisons During the War, Two Found Bruised". 9 December 2023 https://www.haaretz.com/israel-news/2023-12-09/ty-article-magazine/.premium/six-palestinians-have-died-in-israeli-prisons-during-the-war-two-found-bruised/0000018c-4ea8-df4b-a78e-dfab60f10000

وبالرجوع إلى الأدلّة الواضحة التي تضمّنها تقرير الطبّ الشرعيّ الذي يؤكّد أنّ مرعي تعرّض للضرب والتعذيب أثناء عمليّة اقتحام القوّات الخاصّة لزنزانتهم، والاعتداء عليه في تاريخ 7/11/2023، قرّر قاضي إسرائيليّ في محكمة الخضيرة في تاريخ 13/12/2023 فتح تحقيق فوريّ في قضيّة استشهاد الأسير عبد الرحمن مرعي، واستشهاد الأسير عمر ضراغمة، وجاء هذا القرار بعدما تبيّن للمحكمة أنّ مرعي تعرّض للضرب المبرح والتعذيب، حيث توجد إصابات وعلامات، وآثار للجريمة على جسده. وطلب القاضي من الشرطة الإسرائيليّة تزويد المحكمة بتفاصيل الجهة التي حقّقت في حادث استشهاد الأسير مرعي من قبل إدارة السجون، على أن يتمّ تزويد المحكمة ومحامي عائلة مرعي بتقرير الطبّ الشرعيّ الرسميّ حتّى تاريخ 15/12/2023.

وأكّدت هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين معرفة عيادة السجن بالاعتداء الذي حصل على مرعي، والحالة الصحّيّة الصعبة التي يعاني منها، وأنّ الضرب الذي تعرّض له قد تسبّب بضرر حقيقيّ قد يشكّل تهديداً على حياته، إلّا أنّهم لم يقوموا بفحص مرعي بتاتاً منذ تاريخ الاعتداء عليه حتى الإعلان عن استشهاده، ولم تُقدَّم له العلاجات والأدوية[135].

وبعد فتح التحقيق في ظروف وملابسات استشهاد مرعي، عقدت جلسة للنظر في القضيّة في تاريخ 16/1/2024 وحضرها محامي هيئة شؤون الأسرى، وأكّدت الهيئة بعد انتهاء الجلسة أنّ آخر الأدلّة القطعيّة على ارتكاب هذه الجريمة هو رواية مندوبة نيابة الاحتلال في محكمة الخضيرة، والتي نقلت في جلسة المحكمة التي عقدت بحضور طاقم قانونيّ من هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين، ومدّعية عامّة من قبل ما يسمّى نيابة لواء الناصرة، ومندوب شرطة أم الفحم التابعين لدولة الاحتلال وجهازه القضائيّ، والتي سردت خلال استجوابها أنّ: «عبد الرحمن قام يوم 7/11/2023 بالاعتداء بالعضّ على أحد شرطة السجن، ومباشرة تعرّض للضرب المبرح والاعتداء عليه من قبل مجموعة كبيرة من السجّانين، ولم يتمّ تقديم العلاج اللازم له، وفقط تمّ فحصه من قبل عيادة السجن، وأشارت إلى وجود إصابات بالغة في وجهه، والقسم العلويّ من جسده وبالأخصّ في البطن، وإحداث خلل في الرئتين، ونُقل وهو يعاني من إصابات بالغة وخطيرة، وينزف الدماء إلى زنزانة انفراديّة، وفي 13/11/2023 استشهد في زنزانته».

وأضاف ممثّل المدّعي العام بناء على الرواية التي أدلى بها أثناء جلسة المحكمة التي عُقدت بحضور فريق قانونيّ من هيئة شؤون الأسرى، أنّ الأسير المتوفّى عبد الرحمن مرعي تمّ نقله وهو يعاني من إصابات بالغة وخطيرة، ونزيف إلى زنزانة انفراديّة، وفي 13/11/2024 وُجد ميتاً في زنزانته؛ الأمر الذي يثبت تعرُّض الأسير عبد الرحمن للتعذيب

135 وكالة وطن للأنباء. «الاحتلال يعترف بأنّ الأسير عبد الرحمن مرعي استشهد نتيجة الضرب المبرح». 17 كانون الثاني 2024 https://www.wattan.net/ar/news/425490.html

قبل وفاته على يد شرطة إدارة السجن. ومع ذلك وبعد تشريح جثمان مرعي، تدّعي سلطات الاحتلال أنّ تقرير الطبيب الشرعيّ الأوّليّ لم يحدّد بوضوح سبب الوفاة، لذلك قضت المحكمة بنقل الجثمان لفحص أكثر عمقاً في مستشفى تل هشومير، وعليه سيتمّ إعداد تقرير نهائيّ حول أسباب الوفاة، ووفقاً لذلك حدّدت جلسة يوم 25/1/2024. ومن الجدير بالذكر أنّ السلطات الإسرائيليّة لم تكمل الإجراءات في قضيّة استشهاد الأسير عبد الرحمن، وأنّها ما زالت تحتجز جثمان الشهيد المذكور كباقي الأسرى الذين لقوا حتفهم في السجون الإسرائيليّة[136].

الشهيد ثائر أبو عصب

استشهد الأسير ثائر أبو عصب (39 عاماً) من مدينة قلقيلية بتاريخ 18/11/2023 بعد تعرّضه للضرب المبرح، والتعذيب على أيدي وحدة «الكيتر» المخصّصة لسجن النقب، والمسؤولة عن قمع السجون والتدخّل في حالات الطوارئ[137]. يذكر أنّ أبو عصب تمّ اعتقاله في عام 2005 وتمّ الحكم عليه بالسجن لمدّة 25 عاماً.

بعد أيّام قليلة من وفاة الأسير أبو عصب، طالبت عائلته بإجراء تحقيق في ظروف استشهاده، إلّا أنّ السلطات الإسرائيليّة أجابت على طلب العائلة في اليوم ذاته، بأنّه تمّ تشريح الجثمان بعد يومين من واقعة الاستشهاد، وذلك بعد الحصول على قرار من قبل المحكمة الإسرائيليّة يسمح بتشريح الجثمان، ونصّ قرار المحكمة على السماح بتنفيذ الإجراءات دون الحصول على موافقة العائلة، مدّعيةً صعوبة الاتّصال بسكّان الضفّة الغربيّة أثناء حالة «الحرب».

غرفة رقم (10) القسم (27) تشهد على جريمة اغتيال "أبو عصب"

بتاريخ 18/11/2023 في عدد الساعة 6 مساء، اقتحم السجّانون الغرفة رقم (10 في القسم 27)، حيث كان يحتجز فيها 10 أسرى من ضمنهم الأسير ثائر أبو عصب، قام السجّانون بالاعتداء على جميع مَن في الغرفة بالضرب، وبعدها اقتحم حوالي 20 عنصراً من السجّانين، ووحدة «الكيتير» المسلّحة بالعصيّ الحديديّة، وباشروا بضرب وقمع الأسرى، بعد 5 دقائق تقريباً من الضرب والاعتداء خرج السجّانون و»الكيتر»، وتركوا الأسرى بدمائهم مَلْقيّين على الأرض.

136 The Palestinian Information Center. "Detainees Commission: Prisoner Marei Brutally Executed in Israeli Jail". 18 January 2024 https://english.palinfo.com/Zionist-Terrorism/2024/01/18/312981/

137 لمعرفة المزيد عن وحدة الكيتر، انظر فصل سياسات السجون الحالة الدراسيّة لسجن النقب

بعد انسحابهم أشار الأسرى إلى أنّ الأسير أبو عصب كان مُلقًى على الأرض ودماؤه تنزف، لكنّه لم يكن يتحرّك، ولم يكن هناك نبض، وبالرغم من محاولات الأسرى في النداء على السجّانين، وطلب المساعدة إلّا أنّهم لم يستجيبوا لهم، ولم يحضر أحد إلّا ممرّض، -وصفه الأسرى بأنّه ممرّض أشقر، متوسّط الطول، وزائد الوزن-، وذلك بعد مرور 10 دقائق، وقال: «بس يموت راح نوخذه». وأفاد الأسير (م، ق) بخصوص استجابة السجّانين: «بعد ساعتين تقريباً، وحسب تقديري أثناء تفقُّد السجّان للغرفة الساعة 8 مساء، تمّ نقل الشهيد ثائر من قبل وحدات وسجّانين، وبعد دقائق أبلغونا أنه توفّي»[138]. وأكّد الأسير سعيد عمران تنكيل وحدة الكيتر قائلاً: «على عدد المساء، اقتحم الزنزانة ما يقارب 15 سجّاناً مدرّعين، وطلبوا من الجميع الركوع على الأرجل، ووضع اليدين على الرأس، ومباشرة هجم السجّانون علينا، وكان معهم كلبان مكمّمان[139]» وأكمل قائلًا: «كان معهم عصيّ سوداء، وضربوني بها حتّى سالت الدماء من رأسي، والضربات التي شعرت أني تأذّيت منها أكثر شيء هي تلك التي كانت موجّهه على منطقة الكلية اليسار، ومع شدّة الضرب إلّا أنّي لم أفقد وعيي، وشاهدت السجّانين يضربون ثائر أبو عصب على رأسه».

بعد استشهاد أبو عصب بيوم، أي بتاريخ 19/11/2023 اقتادوا جميع الأسرى في الغرفة إلى التحقيق لدى الاستخبارات، وأخبروهم بما حصل، وطلب الأسير سعيد عمران أن يشتكي لوحدة «ماحاش»، وهي وحدة التحقيق مع السجّانين. وأثناء التحقيق لدى الاستخبارات سأل الضابط الأسير (م، ق) «هل رأيت السجّان الذي قام بضربه؟» أجاب (م، ق): «لا، لأنّهم كانوا مقنّعين». ثمّ طلبوا من جميع مَن في الغرفة أن نتبنّى رواية أنّ الأسير ثائر أبو عصب توفّي خلال مشكلة بين الأسرى داخل الغرفة، إلّا أنّ جميع الأسرى رفضوا. وفي اليوم التالي، أي بتاريخ 20/11/2023 حضرت وحدة «الماحاش» إلى الزنزانة بناء على طلب الأسير عمران، وقاموا بتصوير الأسرى وأخذ عيّنات الحمض النووي DNA وصوروا الزنزانة أيضاً. وفي اليوم ذاته نشرت «القناة 12» العبريّة تقريراً يفيد بقيام سجّانين إسرائيليّين بضرب أسير فلسطينيّ حتّى الموت في سجن النقب الصحراويّ، وذلك في الوقت الذي تصاعدت فيه التحذيرات من تعمُّد مصلحة السجون الإسرائيليّة تعذيب الأسرى الفلسطينيّين، خلال العدوان الشامل على قطاع غزّة، ونقلاً عن مصادر إسرائيليّة، وضمن ما سُمح به بالنشر ذكر التقرير أنّ وحدة التحقيق (433) الخاصّة بالتحقيق مع السجّانين فتحت تحقيقاً ضدّ 14 متّهماً، بعضهم يشتبه في قيامهم بضرب الأسير والتسبّب بوفاته، وبعضهم يشتبه في تورّطهم بحادثة العنف، ثمّ أُطلق سراحهم، وتمّ منحهم إجازة حتّى إشعار آخر. وأوضح التقرير أنّه بحسب الشكوك الأوّليّة قام حرّاس السجن قبل نحو شهر بضرب السجين الأمنيّ في إحدى زنازين السجن بالعصيّ؛ ما أدّى إلى إصابته بجروح خطيرة، مضيفاً أنّه تمّ تقديم العلاج للأسير، ولكن بعد سلسلة من الفحوصات لم يبقَ سوى إعلان وفاته[140].

138 مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر (م، ق) في تاريخ 6 كانون أوّل 2023

139 مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير سعيد عمران في سجن النقب بتاريخ 26 آذار 2024

140 الجزيرة. "قناة إسرائيليّة: سجّانون ضربوا أسيراً فلسطينيّاً حتى الموت". 21 كانون الأول 2023
https://tinyurl.com/mr3vr4ba

واعترفت السلطات الإسرائيليّة بتاريخ 21/12/2023 بتعرُّض الأسير ثائر أبو عصب لعمليّة قتل تحت التعذيب في سجن النقب الصحراويّ؛ أي بعد مرور شهر على استشهاده. وتعقيباً على حادثة مقتل الأسير ثائر أبو عصب على يد حرّاس السجن رفض وزير الأمن الداخليّ الإسرائيليّ «ايتمار بن غفير» إجراء محاكمة المشتبه بهم بعمليّة القتل، حيث صرّح قائلاً: "لن أجري محاكمة لحرّاس سجن النقب، ولا بدّ من إجراء تحقيق معمّق قبل تحديد مصيرهم"[141].

كما قام الناطق الرسميّ باسم الجيش الإسرائيليّ بالردّ على الخبر القائل بمقتل عدد من الأسرى الفلسطينيّين، واصفاً الأسرى الفلسطينيّين الذين لقوا حتفهم في مراكز الاعتقال الإسرائيليّة نتيجة تعرّضهم للضرب والتعذيب بـ«الإرهابيّين» دون إعطاء أيّة معلومات جوهريّة عن ملابسات الموضوع، حيث صرّح قائلاً لوكالة الأخبار الفرنسيّة «فرانس برس»: «إنّ التحقيق في وفاة إرهابيّين في مراكز الاعتقال العسكريّة ما زال قيد الإجراء»، دون تحديد أيّ معلومات حول عدد المعتقلين أو ملابسات وفاتهم[142].

كما أفاد الأسير المحرّر عمر العطشان المفرج عنه في بداية شهر ديسمبر عام 2023 ، خلال عمليّة تبادل الأسرى التي تمّت خلال الهدنة في مقابلة له تمّ نشرها على وسائل التواصل الاجتماعيّ، أنّ الأسير ثائر أبو عصب تعرّض للضرب حتّى الموت في الحجز، قائلاً:» تعرّض أبو عصب لضرب متواصل حتّى ألقوه شهيداً، وتمّ الاعتداء عليه وقتله بهذه الطريقة الوحشيّة؛ بسبب سؤاله أحد الحراس فيما إذا كان هنالك هدنة أم لا، عندها أجابه الحارس بالنفي، وفي الليلة ذاتها دخل ما يقارب 15 سجّاناً الزنزانة، وهجموا عليه وضربوه ضرباً مبرحاً حتّى أردوه قتيلاً». ويكمل الأسير عمر عطشان الذي كان في القسم نفسه مع الشهيد ثائر أبو عصب، أنّ السجّانين تعاملوا مع الحدث ببرود أعصاب، ولم يأت أحد منهم إلّا بعد مرور ساعتين، وهذا يؤكّد لنا علمهم المسبق بأنّ أبو عصب كان مُلقًى على الأرض وهو ينزف حتى لفظ أنفاسه الأخيرة.[143]

ومع استشهاد الأسير ثائر أبو عصب، أُصيب الأسير سعيد عمران بإصابات بليغة نتيجة الاعتداء، ذاته، حيث تمّ ضربه على منطقة الرأس والكلى ومختلف أنحاء الجسد؛ ما تسبّب في نزيف بالرأس، و3 ثقوب في المعدة، وأخرى في الكلية اليسرى. لكنّه لم يتمكّن من معرفة وضعه الصحّيّ إلّا بعد 50 يوماً من الحادثة، حيث رفضت إدارة السجن بشكل قاطع

141 المركز الفلسطيني للإعلام. "الاحتلال يعترف بقتل الأسير ثائر أبو عصب بالضرب حتى الموت". 21 كانون الأول 2023 https://palinfo.com/news/2023/12/21/868448

142 Haaretz. "Six Palestinians Have Died in Israeli Prisons During the War, Two Found Bruised". 9 December 2023 https://www.haaretz.com/israel-news/2023-12-09/ty-article-magazine/.premium/six-palestinians-have-died-in-israeli-prisons-during-the-war-two-found-bruised/0000018c-4ea8-df4b-a78e-dfab60f10000

143 المركز الفلسطيني للإعلام. «الاحتلال يعترف بقتل الأسير ثائر أبو عصب بالضرب حتى الموت». 21 كانون أول 2023 https://palinfo.com/news/2023/12/21/868448/

عرض عمران على طبيب مختصّ، على الرغم من أنّه كان يعاني من الدوخة وأوجاع أخرى في مختلف أنحاء الجسد. وبعد 50 يوماً فقد الوعي ليلاً في الزنزانة، فتمّ عرضه على طبيب عيادة السجن، وفي اليوم التالي عرضوه على طبيب السجن الذي قام بتحويله إلى مشفى سوروكا المدنيّ، وأجروا له عمليّة في المعدة لإغلاق الثقوب ووقف النزيف، واتّضح أيضاً أنّه كان يعاني من كسر في 3 أضلاع سفلى من الجهة اليسرى، إضافة إلى كسر في الكوع اليسرى.

ما حصل من اعتداء على جميع الأسرى يؤكّد سياسة الاستهداف التي اتّبعتها قوّات الاحتلال داخل السجون، والتي لم تستثنِ أحداً من الأسرى، بغضّ النظر عن الأعمار، أو الحالة الصحّيّة للأسرى، وذلك مع اتّباع سياسة الإهمال الطبّيّ بحقّ الأسرى الذين تمّ الاعتداء عليهم، وذلك لم يقتصر فقط على سجن النقب، بل شهدت جميع السجون الإسرائيليّة مثل هذا القمع والتنكيل منذ السابع من أكتوبر.

الشهيد عبد الرحمن البحش

استشهد الأسير عبد الرحمن باسم البحش (23 عاماً) من مدينة نابلس في سجن «مجدّو» بتاريخ 1/1/2024 على يد إدارة مصلحة السجون بفعل تعرّضه للتعذيب، والاعتداء بالضرب المبرح، واستخدام القوّة المفرطة أثناء الاعتداء.

يُذكر أنّ البحش كان قد اعتقل بتاريخ 31/5/2023، وحكم عليه آنذاك بالسجن لمدّة 35 شهراً، وهو أوّل الأسرى الذين استشهدوا في العام 2024 في ظلّ حملات العنف والتعذيب التي تشنّها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ بحقّ الأسرى الفلسطينيّين في السجون ومعسكرات الجيش.

وروى الأسير سامح الأشقر بخصوص الاعتداء الذي قام به السجّانون في سجن مجدّو بتاريخ 8/12/2023 قائلاً: "جاء عدد كبير من السجّانين إلى باب الزنزانة، يلبسون كلّ عدّتهم، وأخذونا مقيّدين، ونقلونا لساحة الزنازين التي تخلو من أيّ كاميرات، وكانوا حوالي 40 سجّاناً اعتدوا علينا، واستمرّ الاعتداء ما يقارب 15 دقيقة"[144] وأكمل الأشقر قائلاً: "كان يتألّم البحش من منطقة الأضلاع اليمنى، وعندما ذهب لعيادة السجن، قالوا له أنّه لا يعاني من شيء، وفي المرة الثانية التي خرج بها إلى العيادة قام مدير العيادة بطرده، وبقي في الغرفة مدّة 25 يوماً حتى وصوله لمرحلة عدم تمكّنه من الوقوف على العدد... وفي تاريخ 1/1/2024 لاحظنا أنّ حالته الصحّيّة تراجعت بشكل كبير، وعندما كان يحاول الكلام كانت يفقد التوازن ويقع، وقمنا أنا وباقي الأسرى بحمله ووضعه منتصف القسم وأخدوه السجّانين". وأكمل: "لم نكن نعلم بأنّه استشهد حتّى قام محامي بزيارة للسجن بعد حوالي 4 أيام"[145].

يُعدّ البحش سابع أسير يستشهد في السجون الإسرائيليّة منذ السابع من أكتوبر، ولكن في محاولات مستمرّة لوضع حدّ لهذه الانتهاكات والقوّة المميتة التي تستخدمها دولة الاحتلال، إضافة إلى السعي لمحاسبة ومساءلة المتورّطين في هذه الجرائم، قامت هيئة شؤون الأسرى بتقديم طلب لمحكمة الاحتلال في الخضيرة، ووافقت المحكمة على فتح تحقيق بظروف الاستشهاد، والسماح لطبيب من طرف العائلة بالمشاركة في تشريح الجثمان.

ومع مشاركة جمعيّة أطباء لحقوق الإنسان في عمليّة التشريح التي جرت في تاريخ 14/1/2024، أصدرت تقريراً في تاريخ 19/1/2024، وأشار التقرير إلى وجود انهيار كامل للرئة اليمنى، ووجود كميّات كبيرة من السوائل داخل الرئة اليسرى، وأظهرت نتائج التشريح أيضاً وجود تمزّق في الطحال، إضافة إلى وجود كدمات في مناطق مختلفة من جسد البحش، مع وجود كسور في بعض الأضلاع وجميع هذه الأعراض تسبّبت في التهاب رئويّ حادّ، ونظراً إلى عدم وجود أيّ تاريخ طبّيّ للبحش، أو معاناته من أيّ أمراض سابقة لعمليّة اعتقاله. وهذا التقرير يشكّل وثيقة تؤكّد تعرّض البحش للضرب المبرح، وممارسة جريمة طبّيّة أدّت إلى حدوث مضاعفات جسديّة جسيمة أودت بحياته.

نذكر أنّ البحش هو الشهيد الثالث الذي سقط في سجن مجدّو بعد أحداث السابع من أكتوبر، وهذا يؤكّد استخدام السجن القوة المميتة ضدّ الأسرى، وانتهاج سياسة ثابتة في استهداف الأسرى، واستخدام القوّة المفرطة بحقّهم، فحتّى سقوط شهيدين لم يشكّل رادعاً لقوّات الاحتلال المتواجدة داخل السجون، بل استمرّت هذه القوّات بالانتهاكات ذاتها حتّى أصبحت أعداد الأسرى الشهداء تتصاعد بشكل كبير خلال فترة زمنيّة قصيرة جدّاً.

144 مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير سامح الأشقر بسجن مجدّو في تاريخ 4 آذار 2024
145 نفس المصدر السابق

الشهيد محمد الصبّار

اعتقل الأسير محمد الصبّار (21 عاماً) من بلدة الظاهريّة/ الخليل في شهر أيّار 2022، وحُوّل إلى الاعتقال الإداريّ، وكان آخر أمر اعتقال إداريّ صدر بحقّه في شهر تشرين الثاني 2023، لمدّة أربعة شهور. كان الصبّار يعاني قبل اعتقاله من مشكلة خَلْقيّة في المعدة والأمعاء[146]، وكان يتلقّى علاجاً ودواء بانتظام، وبحاجة إلى نظام غذائيّ خاصّ. وخلال فترة اعتقاله تعرّض لجريمة الإهمال الطبّيّ التي تضاعفت بعد السابع من أكتوبر، حيث حرم بشكل كامل من العلاج. إلى جانب جرائم التعذيب والتنكيل، وسياسة التجويع التي ضاعفت من معاناة الأسرى في السّجون بشكل غير مسبوق، وأثّرت بشكل مباشر على مصير الصبّار.

وعلى الرغم من معاناة الصبّار من مرض خَلقيّ إلّا أنّه كان قادراً على العيش بصحّة جيّدة طوال حياته، بسبب اتّباعه نظام غذائيّ صحيّ. ولكن في الحالات التي لا يلتزم فيها الصبّار بنظام غذائيّ يتعرّض لإمساك شديد يؤدّي إلى تضخُّم شديد في الأمعاء، وهذا يشكّل ضغطاً على أعضاء البطن، ويؤثّر على عمل أعضاء أخرى، كالكلى والرئتين، ويسبّب اضطراباً في سريان الدم. ويؤدّي التأخر في تشخيص وعلاج مثل هذه الحالة إلى تدهور سريع لا رجعة منها في صحّة المريض. وهذا هو ما حصل مع الصبّار بحسب التقرير الأوّليّ للتشريح من قبل أطبّاء لحقوق الإنسان، حيث عندما نقل إلى المشفى، تبيّن في التصوير المقطعيّ أنّ قُطر الأمعاء الغليظة بلغ 15 سم، وبسبب التأخُّر في تقديم العلاج، ونقله إلى المشفى، بعد 4 ساعات من وصوله للطوارئ انهارت المنظومة الحيويّة لجسمه، ولم يتمكّن الأطبّاء من إنقاذ حياته.

وأكّد التقرير الطبّيّ الخاصّ بالتشريح الذي قامت به جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان[147] إمكانيّة تفادي وفاة الصبّار في حال التزمت مصلحة السجون أكثر باحتياجاته الطبّيّة، وتمّ تقديم العلاج المناسب في الوقت المناسب. وهذا يظهر بشكل واضح الجرائم الطبّيّة التي تقوم مصلحة السجون بتطبيقها على الأسرى بشكل متعمّد.

146 يعاني محمد الصبّار من مرض يدعى «داء هيرشسبرونغ»، وهو مرض يؤدّي إلى تعطل وظيفة الأمعاء الغليظة، بسبب مشكلة عصبيّة في جدار الأمعاء؛ ما يسبّب تشوهاً شديداً في إفراغ الأمعاء.

147 جمعيّة أطباء لحقوق الإنسان- إسرائيل، تقرير الطب الشرعي الخاصّ بالشهيد محمد الصبّار المؤرّخ بتاريخ 20 شباط 2024

الشهيد عاصف الرفاعي

اعتقل الأسير عاصف الرفاعي بتاريخ 24/9/2022 من منزله الكائن في بلدة كفرعين قضاء مدينة رام الله، جاء هذا الاعتقال على الرغم من معاناته من مرض السرطان المزمن في القولون والأمعاء، وخضوعه لجلسات العلاج الكيميائيّ.

لم تراعِ ظروف الاعتقال وضعه الصحّيّ الدقيق، بل قامت قوّات الاحتلال بتكبيل يديه، ومشوا فيه مسافة حوالي 4 كيلومترات من البلد، وفي الطريق تعرّض للإغماء؛ لأنّه لا يستطيع المشي مسافات طويلة، واستيقظ ووجد نفسه مكبّلاً في سرير داخل مشفى في مدينة القدس، ومن هناك اقتادوه لمعتقل عوفر للتحقيق، ومن ثمّ للسجن، وبعد فترة من تواجده في سجن عوفر نقل لعيادة سجن الرملة.

بعد تشخيص الرفاعي بمرض السرطان، قرّر الأطبّاء ضرورة خضوعه إلى 12 جلسة علاج كيميائيّ، وكان قد بدأ العلاج ليتمّ 8 جلسات من أصل 12 جلسة قبل الاعتقال، إلّا أنّ الاعتقال حال دون استكمال الجلسات كافّة.

خلال الفترة الأولى لاعتقال الرفاعي التي احتجز خلالها في سجن عوفر، واجه مرحلة صعبة ودقيقة؛ نظراً لوضعه الصحّيّ، حيث لم يتمّ نقله إلى أيّ مشفى مدنيّ لإجراء فحوصات، أو تلقّي العلاج الكيميائيّ، أو إجراء صور أشعّة، وكان يخرج فقط لعيادة السجن كلّ أسبوع مرّة ليقوم في تبديل كيس البراز الذي يكون مثبّتاً من منطقة البطن، وفي النهاية أصبح لا يخرج إلى العيادة، ويقوم هو في تبديل الكيس، وتنظيف مكانه، وتركيب الكيس الجديد.

وبعد تفاقم وضعه الصحّيّ جرى نقله لعيادة سجن الرملة[148]، وبسبب مسمّى «العيادة» يُعتقد للوهلة الأولى أنّه محتجز في عيادة تحت رعاية صحّيّة مستمرّة، إلّا أنّ هذه العيادة بالحقيقة هي سجن، لا تحتوي على الحدّ الأدنى من المعدّات الطبّيّة، أو البيئة الصحّيّة المحيطة التي يحتاجها المرضى. وكان الرفاعي يتلقّى جرعات الكيماويّ في مشفى مدنيّ إسرائيليّ، إلّا أنّ احتجازه في عيادة سجن الرملة، أسهمت في تدهور وضعه الصحّيّ؛ فالظروف المادّيّة للزنازين التي تملؤها الرطوبة، إضافة إلى كميّة ونوعيّة الطعام المقدّم له، ونقله بشكل مستمرّ من المشفى إلى العيادة أدّى إلى تدهور وضعه الصحّيّ، حيث أكّد

148 سجن الرملة أو ما يسمّى «بعيادة سجن الرملة» يقع ما بين مدينتي الرملة واللد، شيّد أيام الاحتلال البريطانيّ لفلسطين عام 1934، وهو مجمع من عدة سجون، من ضمنها عيادة الرملة المخصّصة للأسرى المرضى الذين لا يستطيعون العيش في السجون لصعوبة وضعهم الصحّيّ.

الشهيد لمحامي الدفاع أثناء زيارة أجراها له في عيادة سجن الرملة بتاريخ 31/10/2023، أنّ الطعام لا يتلاءم مع حالة المرضى الصحّيّة، واحتياجاتهم الغذائيّة.

في الآونة الأخيرة من حياة الرفاعي كان قد انتشر المرض في كلّ جسده، حيث تبيّن ذلك من خلال فحوصات كان قد أجراها بمتابعة طبّيّة من قبل مؤسّسات حقوقيّة في مشفى مدنيّ، وعلى الرغم من خضوعه للعلاج الكيميائيّ في مستشفى (أساف هاروفيه)، ولكن شراسة المرض كانت قد نالت من جسده الهزيل، وعلى الرغم من أخطار الموت التي كانت تهدّد حياته إلّا أنّه لم يُسمح لعائلته من زيارته داخل السجن، ولم يتمّ الإفراج عنه.

خلال السنوات الماضية استُشهد داخل ما تُسمّى «عيادة سجن الرملة» عدد من الشهداء جرّاء إصابتهم بمرض السرطان، كالأسير الشهيد «سامي أبو دياك «، والأسير الشهيد «بسام السايح « اللذين استشهدا في العام 2019، والأسير الشهيد «كمال أبو وعر» الذي استشهد في عام 2020، والشهيد الأسير «ناصر أبو حميد» الذي استشهد في عام 2022، والشهيد الأسير «عاصف الرفاعي» الذي استشهد بداية العام الحالي 2024. وجميعهم باستثناء الأسير الشهيد «سامي أبو دياك» ما زالت جثامينهم محتجزة لدى الاحتلال.

تستمرّ دولة الاحتلال بجرائمها الممارسة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، منها: الجرائم الطبّيّة، والتعذيب، والحالات التي كانت ضحيّة لأكثر من سياسة معاً كما ذكرنا سابقاً. وعلى الرغم من أنّ التجربة التاريخيّة أثبتت أنّ هذه الجرائم تمسّ الحقّ في الحياة للأسرى، والعديد من الحقوق غير القابلة للتصرّف، إلّا أنّ دولة الاحتلال لا تزال تتعمّد انتهاك هذه الحقوق والاستمرار في الجرائم، التي أخذت منحنى خطيراً جدّاً بعد السابع من أكتوبر، وسقط ضحيّتها 12 شهيداً معلناً عنهم بشكل رسميّ[149]، و27 شهيداً في المعسكرات الإسرائيليّة لا تزال ظروف استشهادهم وهويّاتهم مجهولة، ومع سقوط هؤلاء الشهداء التي تحتجز دولة الاحتلال جثامينهم، يصبح عدد الجثامين المحتجزة لدى دولة الاحتلال (23) جثماناً[150]. وهذا يبرهن النهج الإجراميّ الذي تقوم عليه دولة الاحتلال الإسرائيليّ، والتي تستهدف الأسرى بشكل ممنهج دون أيّ محاسبة، أو رقابة من قبل المستوى السياسيّ الأعلى.

149 هذا الرقم يعكس عدد الأسرى الشهداء منذ السابع من اكتوبر حتى تاريخ 29 شباط 2024

150 هذا الرقم يعكس عدد الجثامين المحتجزة للأسرى الشهداء حتى تاريخ 29 شباط 2024

الاعتقال الإداري والتحريض

بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ منذ احتلالها الأراضي الفلسطينيّة، باستخدام سياسة الاعتقال الإداريّ التعسُّفيّ بحقّ الفلسطينيّين، وعلى مدار كلّ تلك الأعوام احتُجز عشرات الآلاف من الفلسطينيّين رهن الاعتقال الإداريّ.

يتيح الاعتقال الإداريّ اعتقال الفلسطينيّين دون تهم، أو محاكمة استنادًا إلى ما تسمّيه دولة الاحتلال «بالملفّ السرّيّ»، ولا يُسمح للمعتقل أو محاميه الاطّلاع على الملفّ، وبحسب الأوامر العسكريّة الإسرائيليّة فإنّه يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداريّ مرّات غير محدودة، حيث يتمّ استصدار أمر اعتقال إداريّ لفترة أقصاها ستّة أشهر، وغالبًا ما يتمّ تجديدها.

ويطال الاعتقال الإداريّ شرائح وفئات الشعب الفلسطينيّ كافّة، من: طلبة الجامعات، والصحفيّين، والنساء، ونوّاب في المجلس التشريعيّ، ونشطاء حقوق الإنسان، والعمّال، والمحامين، والأمّهات، والأطفال، وكبار السنّ، حتّى المرضى.

وتتزايد حالات الاعتقال الإداريّ التعسّفيّ تحديدًا في فترات الهبّات الشعبيّة، والانتفاضات في الأراضي المحتلّة، حيث تلجأ سلطات الاحتلال إلى استخدام سياسة الاعتقال الإداريّ أداةً للقمع، والسيطرة، وترهيب الفلسطينيّين. ولا يقتصر الأمر على إصدار أوامر إداريّة جديدة بحقّ أسرى تمّ اعتقالهم أثناء الهبّة أو الانتفاضة، بل في الكثير من الأحيان تقوم بتجديد أوامر الاعتقال بحقّ المعتقلين الذين ينهون أوامر اعتقالهم أثناء الهبّات والانتفاضات، كما يطال تجديد الأوامر الأسرى الحاصلين على قرار «الجوهريّ»، والذي هو بمثابة تعهّد من المحكمة بعدم تجديد أمر الاعتقال الإداريّ، والإفراج عن الأسير الذي يحصل على الجوهريّ فور انتهاء الأمر الذي يقضيه. إلّا أنّ سلطات الاحتلال تَعدّ أنّ هذا القرار مجرّد استثناء، ولا يتمّ تطبيقه في فترة الهبّات، وهذا ما أثبته أعداد الأسرى خلال الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى «انتفاضة الحجارة» عام (1989) وحتى الخامس من تشرين الثاني، والذي بلغ حوالي (1794) معتقل، أمّا في الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية عام 2003 فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريّين نحو (1007) معتقل إداريّ حتى الأول من كانون الثاني[151]. ولا تقتصر أوامر الاعتقال الإداريّ على ما سبق ذكره، بل يطال أيضاً الأسرى الذين ينهون محكوميّتهم، ويتمّ تحويلهم إلى الاعتقال الإداريّ بدلاً من إطلاق سراحهم.

151 للمزيد حول أعداد الاعتقال الإداري انظر الرابط التالي:
https://www.btselem.org/arabic/administrative_detention/statistics

ومع بداية عدوان الاحتلال على قطاع غزّة في السابع من أكتوبر، لجأت سلطات الاحتلال إلى شنّ حملات اعتقالات واسعة -لا زالت مستمرّة بوتيرة مرتفعة- طالت مختلف مدن، وقرى، ومخيّمات الضفّة والقدس، حيث رصدت مؤسّسات الأسرى حوالي 5500 حالة اعتقال منذ السابع من أكتوبر حتّى نهاية العام، وقد جرى تحويل نحو 80% منهم إلى الاعتقال الإداريّ التعسّفيّ، إذْ بلغ عدد المعتقلين الإداريّين حتّى نهاية العام 3291 معتقلًا إداريّاً، فيما كان عدد المعتقلين الإداريّين قبل السابع من أكتوبر، نحو 1320 معتقلًا؛ أيّ أنّ الرقم تضاعف لمرّة ونصف عمّا كان عليه قبل العدوان. واستهدفت سياسة الاعتقال الإداريّ الأطفال بشكل مكثّف، حيث أكّدت مؤسّسة (شاهد) أنّ في السنوات الـ 16 التي سبقت أكتوبر 2023، بلغ معدّل الأطفال المحتجزين رهن الاعتقال الإداريّ 3.6 طفل كلّ عام، إلّا أنّ هذه النسبة ارتفعت إلى 46 طفلاً، بزيادة تبلغ 1,178%[152]. ونذكر أنّ عدد المعتقلين الإداريّين اليوم هو الأعلى منذ عام 1967.

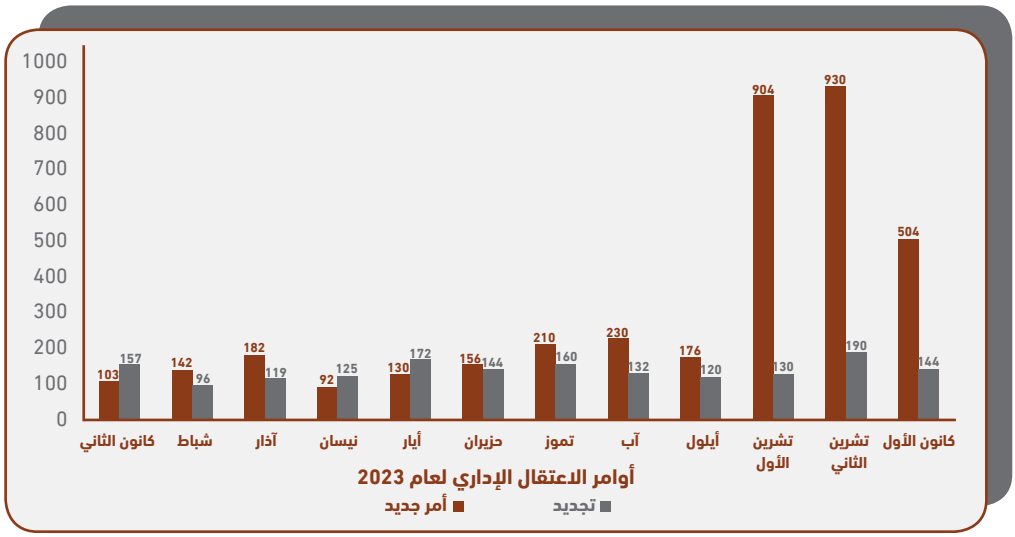

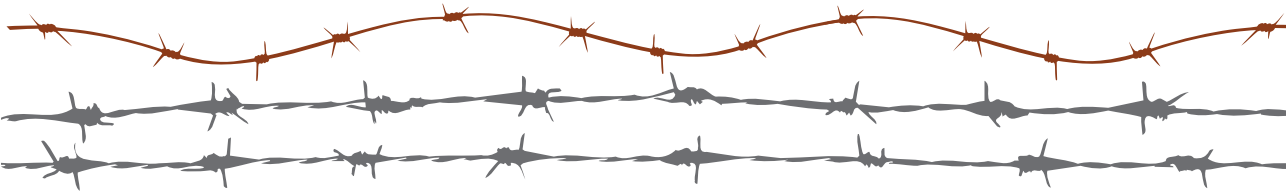

152 Military Court Watch. "Detention Update". 31 January 2024
https://www.militarycourtwatch.org/page.php?id=WkH4ZosDqga1868715AAtP0dyZqiz

أوامر الاعتقال الإداريّ لعام 2023 [153]

وعلى الرّغم من أنّ أعداد الأسرى المحتجزين رهن الاعتقال الإداريّ يرتفع عاماً بعد عام، إلّا أنّه منذ بداية عام 2023 شهد ارتفاعاً غير مسبوق بلغ ذروته بعد السابع من أكتوبر. وهذا يؤكّد نهجاً متّبعاً من قبل دولة الاحتلال في اعتقال أكبر عدد ممكن من الفلسطينيّين بشكل «احترازيّ»، خاصّة بعد إعلان «حالة الطوارئ» في دولة الاحتلال. ويشكّل التصاعد الكبير والمستمرّ لعمليّات الاعتقال، وتحويل ما يقارب أغلبيّة المعتقلين إلى الاعتقال الإداريّ مؤشّراً على نيّة الاحتلال الإسرائيليّ في استخدام هؤلاء المعتقلين رهائن.

وتعرّف الاتفاقيّة الدوليّة لمناهضة أخذ الرهائن الجريمة بأنّها احتجاز شخص (الرهينة)، مع التهديد بالقتل، أو الإصابة، أو الاستمرار في احتجاز الرهينة؛ من أجل إجبار طرف ثالث على القيام، أو الامتناع عن القيام بأيّ عمل كشرط صريح، أو ضمنيّ للإفراج عن الرهينة، ويمكن أن يكون الطرف الثالث دولة، أو منظّمة حكوميّة دوليّة، أو شخصاً طبيعيّاً، أو شخصاً اعتباريّاً، أو مجموعة من الأشخاص[154]. وبالنظر إلى التعريف الذي نصّت عليه الاتفاقيّة وممارسات دولة الاحتلال منذ السابع من أكتوبر، يظهر توظيف هذه الاعتقالات في عمليّة التبادل الأولى التي جرت بين حركة حماس ودولة الاحتلال في شهر تشرين الثاني 2023.

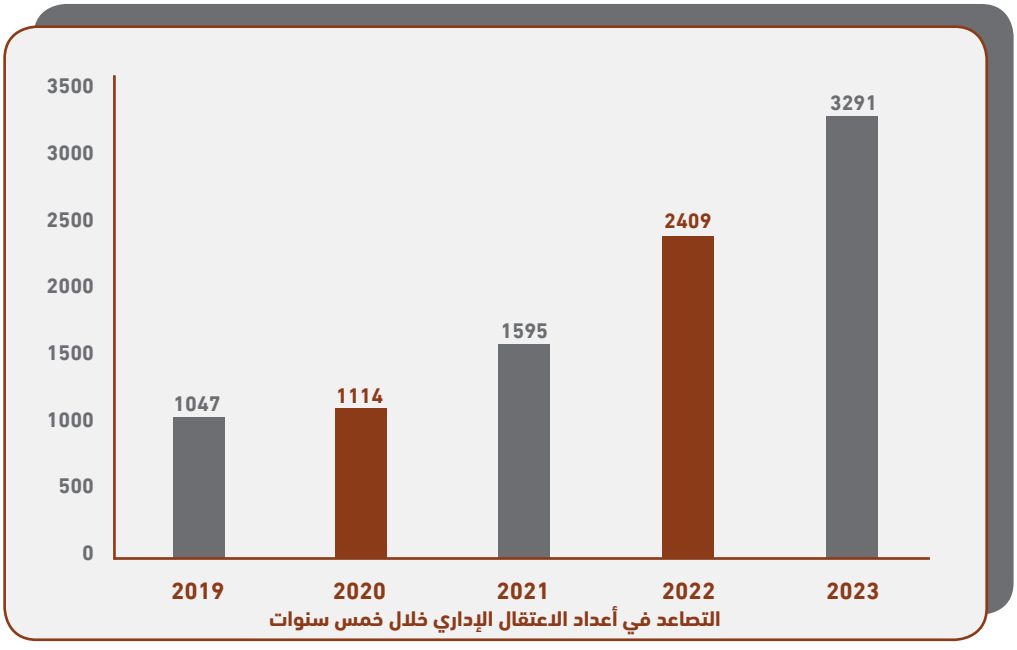

التصاعد في أعداد الاعتقال الإداري خلال خمس سنوات

153 نذكر أنّ هذه الأرقام لا تتضمّن الأوامر الصادرة بحقّ أسرى مدينة القدس، فخلال العام 2023 رصد وجود 60 معتقلًا إداريّاً في سجون الاحتلال من مدينة القدس

154 بن سول. الاتفاقيّة الدوليّة لمناهضة أخذ الرهائن. جامعة سدني، أستراليا 2017
https://legal.un.org/avl/pdf/ha/icath/icath_a.pdf

كما وطالت التعديلات القانونيّة إجراءات الاعتقال الإداريّ بعد إعلان حالة الطوارئ من قبل الحكومة الإسرائيليّة، كما هو مذكور سابقاً، لكي تزيد من أعداد الأسرى المحتجزين بشكل احترازيّ، وزجّ أكبر عدد منهم رهن هذا الاعتقال التعسُّفيّ غير المحدّد بمدّة معيّنة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاعتقال الإداريّ وتعديلاته تسري على جميع المعتقلين في السجون، ومن ضمنهم الأطفال والنّساء، وحتّى الأسرى المحتجزين رهن الاعتقال الإداريّ ما قبل السابع من أكتوبر؛ ما يؤكّد سياسة العقاب الجماعيّ التي تتّبعها دولة الاحتلال بحقّ الفلسطينيّين، وترسيخ مفهوم الاعتقال التعسُّفيّ في المنظومة الاستعماريّة الإسرائيليّة.

المسؤول عن أوامر الاعتقال الإداريّ... القائد العسكريّ للأرض المحتلّة

يجري الاعتقال الإداريّ دون محاكمة، استنادًا إلى أمر يصدره القائد العسكريّ للأرض المحتلّة، وباعتماد أدلّة وبيانات سرّيّة في الضفّة الغربيّة (باستثناء القدس الشرقيّة) ينظّم الاعتقال الإداريّ «بأمر بخصوص تعليمات الأمن»[155]. هذا الأمر يخوّل قائد قوّات جيش الاحتلال في الضفّة الغربيّة، أو من يخوّله من القادة العسكريّين لهذا الشأن، اعتقال شخص لفترة تصل مدّتها حتّى ستّة أشهر كلّ مرّة، إذا كان لديه «أساس معقول ليفترض أنّ دواعي أمن المنطقة، أو أمن الجمهور تستوجب التحفّظ على شخص رهن الاعتقال». وإذا اتّضح للقائد العسكريّ لدى انتهاء مدّة التحفّظ أنّه يوجد «أساس معقول للافتراض «بأنّ تلك الدواعي» ما زالت تستوجب التحفّظ عليه رهن الاعتقال»، يحقّ له «الإيعاز من حين لحين» بتمديد الأمر الأصليّ لمدّة ستّة أشهر إضافيّة.

يوجد قائد عسكريّ واحد للمنطقة الوسطى، والتي تدخل ضمنها ما تطلق عليه دولة الاحتلال «منطقة يهودا والسامرة»؛ أي الضفّة الغربيّة باستثناء القدس الشرقيّة، وممكن أن يقوم القائد العسكريّ للأرض المحتلّة بالتوقيع على أوامر الاعتقال الإداريّ، أو أن يفوّض أحداً ينوب عنه في التوقيع، ومن يقوم بالتوقيع على أوامر الإداريّ هو ضابط الاستخبارات في القيادة الوسطى.

إنّ الاعتقال الإداريّ بالصورة التي تمارسها سلطات الاحتلال يشكّل ضرباً من ضروب التعذيب النفسيّ، ويرقى لاعتباره جريمة ضدّ الإنسانيّة، وجريمة حرب بموجب ميثاق روما، الذي يجرّم حرمان أيّ أسير حرب، أو أيّ شخص مشمول بالحماية من حقّه في أن يحاكَم محاكمة عادلة ونظاميّة، كما أنّ جلسات المحاكمة في الاعتقال الإداريّ تجرى بشكل غير علنيّ، وبالتالي يُحرم المعتقل من حقّه في الحصول على محاكمة علنيّة؛ الأمر الذي يخالف ما نصّ عليه العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة الذي كفل حقّ المعتقل في المحاكمة العلنيّة. بالتالي، تدخل هذه الجريمة ضمن اختصاص المحكمة الجنائيّة الدوليّة،

155 الأمر بشأن تعليمات الأمن، صيغة مدمجة، الأمر رقم 1651، 2009، الباب التاسع الفصل 2

التي يمكنها محاسبة القائد العسكريّ للأراضي المحتلّة كمجرم حرب، بصفته المسؤول المباشر عن هذه الجريمة.

الاعتقال الإداريّ في مواجهة الأطفال الفلسطينيّين

في نهاية العام 2023، كانت قوّات الاحتلال لا تزال تحتجز 49 طفلاً فلسطينيّاً[156] في ثلاثة سجون إسرائيليّة، هي: (سجن عوفر، وسجن الدامون، وسجن مجدّو)، ويُعدّ هذا الرقم هو العدد الأعلى لزجّ الأطفال رهن الاعتقال الإداريّ خلال العشر سنوات السابقة، وذلك يعود لحملات الاعتقال واسعة النطاق التي نفّذتها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ منذ بداية العام، وكثّفتها بشكل غير مسبوق بعد السابع من أكتوبر. وعلى الرغم من أنّ الاعتقال الإداريّ هو مجرّد اعتقال احترازيّ لا يستند لأيّ أساس قانونيّ، إلّا أنّ قوّات الاحتلال لا تزال تعرّض الأطفال لأشكال الانتهاكات كافّة أثناء الاعتقال، ابتداء من فصلهم عن عائلاتهم ومنازلهم التي يعدّونها ملاذاً آمناً لهم، إضافة إلى عمليّات الاعتقال الليليّة الصادمة، وتكسير المنازل والاعتداء على عائلاتهم، وتكبيلهم وتعصيب أعينهم، مروراً بإخضاعهم لتجربة التحقيق التي أحياناً يكون الأسير خلال فترة معيّنة من التحقيق ممنوعاً من لقاء المحامي، ومعزولاً في زنازين العزل الانفراديّ.

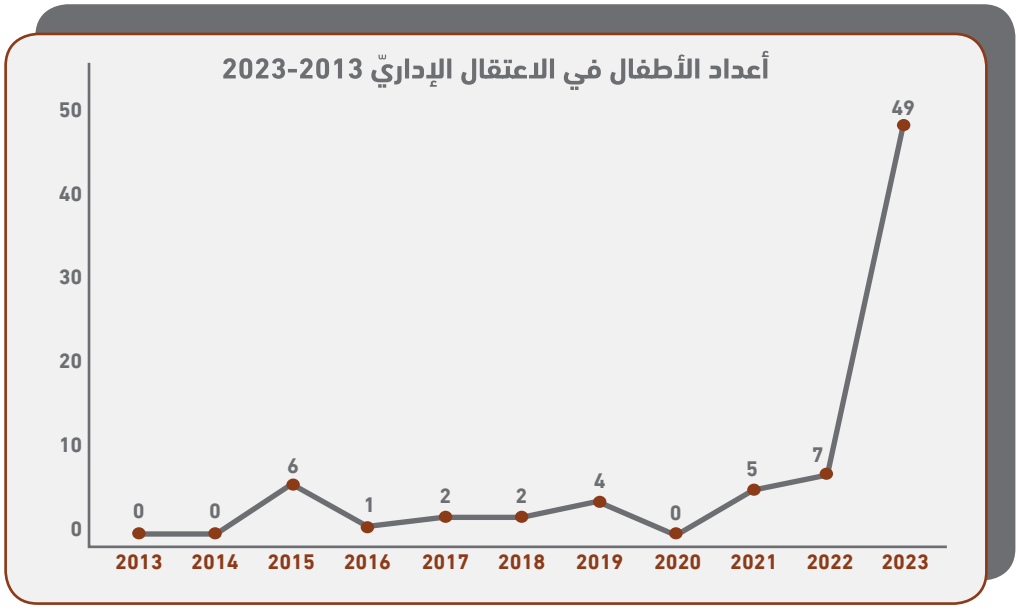

156 مركز مدار. «أوضاع الأسرى الفلسطينيّين والسجون الإسرائيليّة مع نهاية 2023». 5 شباط 2024
http://tinyurl.com/33pksjun

اعتقال طفل فلسطيني - شبكة راية الاعلامية

الطفل (ع، م) من سكّان بيت عوّا-الخليل في تاريخ 13/10/2023 للاعتقال من قبل قوّات الاحتلال بعد اقتحام منزل أسرته وتفجير باب المنزل، ورموه على ظهره على الأرض، وباشروا بشتم الأم والأخت، وكبّلوه بمرابط بلاستيكيّة للخلف وشدّوها. وقام ضابط المنطقة والذي عرّف عن نفسه باسم «جابر أبو إبراهيم» بضرب (ع، م) بالبندقيّة على وجهه تحت العين اليسرى.

بعد اقتياده إلى الجيب العسكريّ، وأثناء النقل قام أحد الجنود بوضع رجله على (ع، م)، وبدأ آخر بتصويره في الهاتف، ومع أنّ (ع، م) كان معصوب العينين، إلّا أنّه ميّز التصوير بسبب «الفلاش». بعد وصولهم إلى معسكر بيت عوّا كان معتقلون آخرون هناك، ووضعوهم على أرضيّه كونتينر، وعندما يطلب (ع، م) ماء كان الجنود يضربونه على بطنه، أو يدوسون على رأسه، ومع تكرار طلباته في تخفيف الكلبشات التي سبّبت له وجعاً في اليدين، لم يستجيبوا له، بل قام أحد الجنود بخنق (ع، م)، وطلب منه أن يضرب رأسه بالحائط خلفه بشدّه ليسمع الجنديّ الصوت، وعندما رفض (ع، م) فعل ذلك مسكه الجنديّ من وجهه، وضربه بالحائط بشكل عنيف.

ولدى زيارة المحامي للطفل (ع، م) بسجن عوفر في تاريخ 26/10/2023، أفاد المحامي أنّ (ع، م) أطلعه على آثار التكبيل، وشاهد خطوطاً بلون بنيّ غامق عند الساعد الأيمن من جهة العظمة الأماميّة، بطول 3 سم تقريباً، وكذلك شاهد من باطن اليد عند الشرايين بطول 2-3 سم خطوطاً بعرض 0.5 سم.

ومع عمليّات النقل التي قام بها الجنود، ووضعه في أكثر من معسكر قبل الوصول إلى السجن، كانت عمليّات النقل تتخلّل إساءة معاملة له، وشدّ للكلبشات أكثر. ولم يتعرّض (ع، م) للضرب وسوء المعاملة من قبل الجنود فقط، بل عند وصوله إلى سجن عوفر نقل إلى التحقيق. وبحسب ما أفاد (ع، م) لمحامي الدفاع: «سألني الضابط لماذا أنت هنا؟ وأنا أجبت أنّي لم أفعل شيء، وقال لي الضابط أنت كذّاب، وضربني لكمة على بطني وكفّ على وجهي»[157]. وبعد اعتقاله بحوالي أسبوعين صدر بحقّه أمر الاعتقال الإداريّ لمدّة 6 أشهر.

وتعرّض الطفل (ق، ع) لظروف اعتقال مشابهة في تاريخ 12/10/2023، بعد أن قامت قوّات الاحتلال (وحدة اليمام) باقتحام منزله مع كلب بوليسيّ، وقام الكلب بالهجوم عليه، وإسقاطه أرضاً، بعدها هجم عليه 10 جنود، ووضع أحدهم رجله على رقبة (ق، ع)، وكبّلوه بـ3 كلبشات بلاستيكيّة إلى الخلف، واقتادوه إلى معسكر لا يعرف اسمه، واعتدى الجنود عليه في المعسكر، وجرحوا فمه فنزفت دماؤه. وبعد ذلك نقلوه إلى سجن عوفر، وبعد التفتيش العاري احتجز في القسم 13، الخالي من أيّ مقوّمات دنيا للحياة الآدميّة، وبعد أيّام صدر بحقّه قرار الاعتقال الإداريّ لمدّة 6 أشهر.

الاعتقال الإداريّ في مواجهة النوّاب والمدافعين عن حقوق الإنسان

يطال الاعتقال الإداريّ جميع شرائح المجتمع، إلّا أنّ الطلبة والنوّاب والمدافعين عن حقوق الإنسان يبرز استخدام هذه السياسة بحقّهم بشكل كبير، خاصّة في ظلّ حملات الاعتقال الواسعة التي شنّتها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ بالتزامن مع العدوان الذي تشنّه على قطاع غزّة، حيث إنّه منذ بداية العام تمّ اعتقال ما يقارب (197) طالباً/ة جامعيّاً/ة، حُوّل عدد كبير منهم للاعتقال الإداريّ. أمّا الصحفيّون، فتمّ اعتقال ما يقارب (52) صحفيّاً منذ بداية العام حتّى نهايته، وبقي (20) صحفيّاً رهن الاعتقال الإداريّ مع نهاية عام 2023، ونذكر أنّ معظم الصحفيّين تمّ اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر[158]. أمّا النوّاب في المجلس التشريعيّ، فقد اعتقلت القوّات الإسرائيليّة (16) نائباً منذ بداية 2023، (15) منهم تمّ اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر، وجميعهم يُحتجز رهن الاعتقال الإداريّ[159].

157 مقابلة أجراها محامي الدفاع للطفل (ع، م) في سجن عوفر بتاريخ 26 تشرين أول 2023

158 هذا العدد يشير إلى من تمّ اعتقاله خلال العام 2023، ولا يعكس الرقم الكليّ للصحفيّين المحتجزين، والذين قسم منهم تمّ اعتقاله في سنوات سابقة.

159 هذا العدد يشير إلى من تمّ اعتقاله خلال العام 2023، أمّا الرقم الكليّ للنوّاب هو 18 نائباً.

وبرز أيضاً استهداف الأكاديميّين، كالبروفيسور عماد البرغوثي الذي تمّ اعتقاله من منزله الكائن في كوبر -رام الله بتاريخ 23/10/2023، ونذكر أنّ هذا الاعتقال الرابع له. إضافة إلى استهداف المهندسين والمحامين، ونشطاء في المجتمع المدنيّ، وقسم كبير من هؤلاء الأشخاص يقعون في دائرة الاستهداف المستمرّ لقوّات الاحتلال، حيث إنّ عدداً كبيراً منهم عاش تجربة الاعتقال الإداريّ مرّة واحدة على الأقلّ.

ويستخدم الاحتلال الإسرائيليّ الاعتقال الإداريّ أداةً لقمع المجتمع المدنيّ وتقييد حريّة التعبير عن الرأي والعمل السياسيّ. ومع تزايد وبروز دور النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وممارسة أعمالهم بشكل طبيعيّ ويوميّ، فإنّهم يصبحون عرضة بشكل أكبر لمختلف أشكال التضييق والاضطهاد من قبل السلطات الإسرائيليّة.

الاعتقال الإداريّ الملاذ الأوّل والأخير

اعتُقل الأسير بلال حمودة في تاريخ 27/4/2023، وتمّ تحويله إلى الاعتقال الإداريّ لمدّة 6 أشهر، وبعد انقضاء هذه المدّة، تمّ تمديد اعتقاله لأربعة أشهر إضافيّة، وذلك من تاريخ 26/10/2023 حتّى 25/2/2024، وخلال جلسة المحكمة التي عقدت في تاريخ 29/10/2023 طلبت النيابة العسكريّة تمديد أمر الاعتقال لمدّة 4 أشهر، مدّعية أنّ حمودة متورّط في الإرهاب الشعبيّ، والاشتباه في تورّطه بالتحريض على وسائل التواصل الاجتماعيّ. وعلى الرغم من تأكيد المحامي على عدم إضافة أيّ موادّ أخرى إلى الملفّ، وأنّ هذا التمديد ليس له أساس قانونيّ، والتوضيح للمحكمة أنّ حمودة تعرّض برفقة معتقلين آخرين إلى الاعتداء من قبل السجّانين، وأُصيب حموده بالرصاص المطاطيّ، وأشار المحامي أيضاً إلى خطورة الأوضاع في السجن، مشيراً إلى حادثة استشهاد الأسير عرفات حمدان، وطلب إطلاق سراح حمودة نظراً لخطورة الأوضاع في السجون؛ بسبب الممارسات التي يقدم عليها السجّانون، والتي أدّت الى استشهاد العديد من الأسرى في فترة زمنيّة قياسيّة. ومع ذلك رفض القاضي «عوفر شيتسر» الدفوع التي تقدّم بها المحامي، وقام بتثبيت الأمر على كامل المدّة، ومع انتهاء هذا الأمر في تاريخ 25/2/2024، أصدر القائد العسكريّ للمنطقة أمراً جديداً بحقّ المعتقل بلال حمودة لمدّة 4 أشهر تنتهي بتاريخ 24/6/2024.

لا يخفى دور القضاة في المحاكم العسكريّة في تسهيل عمليّات الاعتقال الإداريّ، على الرغم من أنّ إصدار أوامر الاعتقال الإداريّ من مسؤوليّة القائد العسكريّ للأراضي المحتلّة، بناء على توصية من المخابرات الإسرائيليّة، أو من النيابة العسكريّة، إلّا أنّ القضاة لهم دور محوريّ في المصادقة على هذه الأوامر كافّة، وتثبيتها على كامل المدّة. وتشهد المحاكم العسكريّة الإسرائيليّة منذ سنوات عديدة سياسة معقّدة تهدف للإبقاء على

الأسرى الفلسطينيّين وراء القضبان بشتّى الطرق، ويوافق القضاة على تحويل الأسرى من لوائح الاتّهام الباطلة التي تفشل النيابة العسكريّة فيها من جمع الأدلّة، وإثبات التّهم على الفلسطينيّين إلى الاعتقال الإداريّ. والعكس صحيح أيضاً، ويمكن أن ينهي الأسير مدّة أمر الاعتقال الإداريّ، ويتمّ تحويله إلى لائحة اتّهام، والهدف في النهاية واحد، وهو الإبقاء على احتجاز الأسرى لأطول فترة ممكنه.

الأسير عماد غطاشة، تمّ اعتقاله في تاريخ 17/7/2023، ووجّه له رئيس النيابة العسكريّة «دورون سعدون» لائحة اتّهام بالتحريض، ودعم منظّمة معادية في تاريخ 24/7/2023 بناء على البند 251 (ب) (3) من تعليمات الأمن (نسخة مدمجة) (يهودا والسامرة) رقم 1651 لعام 2009. وتضمّنت لائحة الاتّهام بنداً واحداً وهو التعاطف، أو الدعم لمنظّمة معادية، وجاء فيها نشرة لصور الشهداء على حسابه عبر الفيسبوك. وبسبب عدم مقدرة النيابة العسكريّة من جمع الأدلة ضدّه، أصدر القائد العسكريّ للمنطقة أمراً بالاعتقال الإداريّ بحقّه، وقام القاضي «أربيل أزوراي» بالمصادقة على الأمر، وذلك من تاريخ 16/8/2023 حتّى تاريخ 16/1/2024، ويذكر أنّه تمّ تجديد أمر الاعتقال مرّة أخرى.

وحرمت دولة الاحتلال أيضاً الأسرى الذين حصلوا على قرار «الجوهريّ» الذي هو بمثابة التزام بعدم تجديد أمر الاعتقال الإداريّ للأسير الذي يحصل عليه، وإنّ هذا النظام متّبع في المحاكم العسكريّة، ولكن تمّ تجريد الأسرى من هذا الحقّ، ودخل ضمن ذلك الأسرى الذين تمّ اعتقالهم ما قبل السابع من أكتوبر، وقام القائد العسكريّ للمنطقة بتجديد أوامر الاعتقال الإداريّ لهؤلاء الأسرى لإبقائهم رهن الاعتقال. كما حصل مع الأسيرة رغد الفني، والأسير ليث كسابرة الذي تمّ تثبيت أمر الاعتقال الإداريّ الخاصّ به والتعهّد بعدم التجديد، وغيرهم العديد من الأسرى. ونذكر أنّ العديد من هؤلاء الأسرى كانوا قد أمضوا أشهراً عدّة في الاعتقال الإداريّ.

لوائح التحريض تلاحق الصحفيّين الفلسطينيّين

اعتقال صحفيين - الجزيرة

تلاحق قوّات الاحتلال الفلسطينيّين ميدانيّاً، لكنّها أيضاً تتحكّم في حياتهم، وتلاحقهم بناء على تصرّفاتهم في الواقع الافتراضيّ والمتمثّل في مواقع التواصل الاجتماعيّ. حيث إنّ دولة الاحتلال تعتقل مئات الفلسطينيّين سنويّاً على خلفيّة التعبير عن الرأي على مواقع التواصل الاجتماعيّ، والذي تكيّفه دولة الاحتلال كونه «تحريضاً» بالرجوع إلى المادّة 144 البنود (ب) و(د) (2) من قانون العقوبات للعام (1977) «التحريض

على العنف والإرهاب"، وذلك فيما يخصّ سكّان القدس والأراضي المحتلّة عام 1948، وبالنسبة لسكّان أراضي الضفّة الغربيّة تستند النيابة العسكريّة للاحتلال في قراراتها ضدّ الفلسطينيّين بدعوى «التحريض»، إلى الموادّ 251 و199 (ج) من الأمر العسكريّ لتعليمات الأمن (النسخة الموحّدة) «يهودا والسامرة» رقم 1651 للعام 2009[160].

حالة دراسيّة: الصحفيّ طارق الشريف

اعتُقل الصحفيّ طارق الشريف في تاريخ 19/11/2023، عندما حضرت قوّة مكوّنة من 15-20 جنديّاً لمنزله الكائن في مدينة البيرة، حوالي الساعة 4:00 فجراً، وجرى اعتقاله بعد تقييد يديه بالمرابط البلاستيكيّة إلى الخلف، واقتادوه إلى معسكر بالقرب من مدينة رام الله، وبقي في المعسكر حتّى الساعة 13:00 ظهراً مقيّداً، دون طعام، وحُرم من استخدام الحمّام، وتمّ تقديم المياه فقط، وأثناء فترة الاحتجاز في المعسكر تمّ الاعتداء عليه بالضرب.

بعدما جرى نقله إلى سجن عوفر، احتجز في غرفة انتظار مساحتها 3×2 متر، بعدما قام السجّان في إزالة العصبة، وفكّ القيود البلاستيكيّة باستخدام أداة حادّة؛ ما تسبّب بجرح يد الشريف اليمنى بشكل طفيف. بعد حوالي ساعتين حضر سجّان، وقيّد يدي الشريف للأمام، واقتاده إلى استجواب الشرطة. وقال شريف لمحامي الدفاع: «كان يقف أمام الباب عدد من الضبّاط، استقبلوني بجملة: «اجى المذيع المشهور»[161]، وقام ضابط عرّف عن نفسه باسم «نسيم» باستجواب الشريف حوالي ساعتين، وتمحور التحقيق حول العمل الصحفيّ. وبعد يومين تعرّض شريف إلى تحقيق الشاباك مع محقّق عرّف عن نفسه باسم (عرابي)، واستمرّ التحقيق حوالي 4 ساعات، وتمحور التحقيق أيضاً حول عمل الشريف الصحفيّ، إلّا أنّ المحقّق تطرّق إلى حلقة أجراها الشريف على إذاعة الراية في برنامج الصباح بتاريخ 8/10/2023، إضافة إلى حلقات أخرى من عام 2021 حتّى 2023، ثم أعادوه إلى القسم.

في اليوم الثامن للاعتقال عُقدت له جلسة عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وقام القاضي بتمديد اعتقاله لمدّة أسبوع بتهمة التحريض. بعد أكثر من أسبوع حضر السجّان في حوالي الساعة 19:30 للقسم الذي يُحتجز به شريف، وقام السجّان بتقييده برفقة 10 أسرى آخرين من القسم، ووضعهم في غرفة الانتظار، وبعدها جرى نقلهم على يد وحدة «النحشون»، إلى سيّارة السجن عن طريق إنزال الرأس للأسفل بين القدمين، ثمّ نقلوهم إلى تحقيق

160 للمزيد عن بند التحريض انظر ورقة مؤسّسة الضمير « الاعتقالات على خلفيّة «التحريض» على مواقع التواصل الاجتماعيّ وسياسات حكومة الاحتلال ... «فيسبوك نموذجاً». 7 كانون الثاني 2019 http://tinyurl.com/4s2uxbum

161 مقابلة أجراها محامي الدفاع مع طارق الشريف في سجن عوفر بتاريخ 4 كانون الثاني 2024

◀◀◀ الشاباك بالقرب من عوفر. وحقّق الضابط الذي يُدعى (عرابي) مع الشريف مرّة أخرى حول منشورات له على الفيسبوك من عام 2021 حتّى 2023، واستمرّ التحقيق حوالي نصف ساعة، ومن ثمّ تمّت إعادته إلى السجن.

وقد وُجّهت لائحة اتّهام للشريف تضمّنت بند التحريض، ودعم «منظّمة معادية»، وذلك بسبب بثّ حلقات إذاعيّة، إحداهما كانت في تاريخ 30/3/2022 الذي صادف يوم الأرض، عرض الشريف خلالها بعض المعطيات التي حصلت في ذلك اليوم، إلّا أنّ دولة الاحتلال قامت باستخدام ما عُرض في تلك الحلقة وتكييفها على أنّها تعاطف مع الشهيد ضياء حمارشة، وأضافت لائحة الاتّهام البثّ الإذاعيّ الذي أجراه في تاريخ 8/10/2023 الذي تطرّق خلاله الشريف لأحداث السابع من أكتوبر.

تُظهر لائحة اتّهام طارق الشريف إصرار دولة الاحتلال على ملاحقة الصحفيّين بناء على عملهم الصحفيّ دون وجود مبرّر قانونيّ لهذه الاعتقالات. فتعمّدت دولة الاحتلال في صياغتها لبنود التحريض والتعاطف جعلها فضفاضة، دون محدّدات واضحة لتتمكّن من استخدامها سلاحاً في وجه الصحفيّين على وجه الخصوص، وباقي الفلسطينيّين على وجه العموم، وزجّهم في السجون.

منذ السابع من أكتوبر، أصبحت بعض لوائح الاتّهام تبدأ بديباجة تشرح ما حصل في السابع من أكتوبر، والتي على أثرها أعلنت «دولة إسرائيل» حالة الحرب، وكأنّها تبرّر حملات الاعتقال الواسعة، التي تصاعدت بشكل غير مسبوق بعد السابع من أكتوبر، علماً أنّ هذه الديباجة التي يتمّ تضمينها، تبرهن عدم قانونيّة الاعتقال، واستناد الاعتقال على الوضع السياسيّ الراهن، وتدلّ على سياسة العقاب الجماعيّ، والتذرّع بما جرى في السابع من أكتوبر لاستهداف الفلسطينيّين كافّة، بغضّ النظر عن طبيعة عملهم أو أعمارهم[162].

متّهم بالإرهاب حتى إثبات البراءة

لطالما مارست سلطات الاحتلال أشكال العنصريّة والعنف كافّةً ضدّ الفلسطينيّين، إلّا أنّ العدوان الإسرائيليّ الأخير على الأراضي الفلسطينيّة كافّة كشف عن ممارسات أبعد من العنصريّة، بحيث أصبح فلسطيني الداخل متّهمين بدعم الإرهاب حتّى تثبت براءتهم، وليس العكس. فأصبح جميع الفلسطينيّين الذين يمارسون أبسط الحقوق الدستوريّة، كالحقّ في التعبير عن الرأي على رأس قائمة الاستهداف لقوّات الاحتلال، إضافة إلى تحويل المظاهرات الداعمة للقضيّة الفلسطينيّة في الداخل المحتلّ إلى فرص لاعتقال المشاركين فيها، ومحاكمتهم بناء على قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، حيث قامت دولة إسرائيل بقمع مظاهرات في مدينتي أمّ الفحم وحيفا، واعتقلت عدداً من المتظاهرين، حيث

162 انظر الملحق الثاني لقراءة الديباجة في اللغة العبريّة

رصد مركز عدالة 12 حالة اعتقال على خلفيّة مظاهرة أمّ الفحم بتاريخ 19/10/ 2023[163]، وبعضهم أبقى الاحتلال على احتجازه كالمحامي أحمد خليفة والناشط محمد جبارين، حينما قرّر القاضي في محكمة الصلح بمدينة حيفا تمديد اعتقالهما في تاريخ 21/10/2023 حتّى تاريخ 25/10/2023 بعد إضافة شبهات بالتحريض إلى ملفّاتهما. وقد تمّ تمديد اعتقالهما مرّة أخرى، وذلك بقرار صادر من محكمة الصلح في عكّا بتاريخ 25/10/2023، زعماً من المحكمة أنّهما من قيادات المظاهرة، مع استئناف طاقم الدفاع على قرار التمديد، ولكنّ المحكمة المركزيّة في حيفا ترفض الاستئناف بتاريخ 26/10/2023، وتبقي على القرار الصادر من محكمة الصلح في عكّا. وبعد 18 يوماً من الاعتقال، قدّمت النيابة العامّة الإسرائيليّة لائحة اتّهام بحقّ المعتقلين، وشملت تُهماً «بالتحريض على الإرهاب»، و»التماهي مع تنظيم إرهابيّ" مُعتبرة إيّاهُما من قيادات المُظاهرة، وَمُدّعية أنّ الشعارات التي قيلت في المظاهرة تُشكّل تحريضاً على الإرهاب ودعمًا له. كما وطالبت النيابة العامّة بتمديد اعتقال المتّهمين حتّى انتهاء الإجراءات القضائيّة بحقّهما. قدّمت النيابة طلبًا لاعتقال خليفة وجبارين حتّى نهاية الإجراءات بشكل يتماشى مع التعليمات التي أَصدرها المُدَّعي العامّ للشرطة[164]، مُنذُ بِداية الحرب بأنّ عليها مُطالبة المحاكم بتمديد اعتقال أيّ متّهم بقضايا التحريض حَتّى نهاية الإجراءات بحقّه.

ومع تقديم طاقم الدفاع طلبات متكرّرة لفحص بدائل لاعتقال خليفة وجبارين، كالحبس المنزليّ، إلى جانب تقييدات أخرى تحدّدها المحكمة، إلّا أنّ المحكمة رفضت هذه الطلبات، وقرّرت المحكمة المركزيّة في حيفا بتاريخ 15/1/2024 تمديد اعتقال خليفة حتّى نهاية الإجراءات بحقّه؛ معلّلة هذا القرار «بالخطورة» التي يشكّلها على الجمهور العامّ بسبب الظروف الأمنيّة التي تسود البلاد. ورفضاً لهذا القرار، قام فريق الدفاع بتقديم استئناف إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة للإفراج الفعليّ عن خليفة، وفي تاريخ 9/2/2024 تمّ إلغاء قرار المحكمة المركزيّة في حيفا والذي تقرّر فيه الإبقاء على اعتقال خليفة، وقرّرت المحكمة الإفراج عنه بشرط الحبس المنزليّ[165]. وفي نطاق الاستهداف المستمرّ للفلسطينيّين على خلفيّة النشاطات السياسيّة، بعد مدّة من اعتقال خليفة، تمّ إطلاق النار على منزله من قبل مجهولين[166]. وفي تاريخ 16/1/2024 قرّرت محكمة الصلح في حيفا تمديد اعتقال جبارين حتّى نهاية الإجراءات القانونيّة بحقّه [167].

163 مركز عدالة. «رصد عدالة لانتهاكات الحرب: مئات من الحالات من الملاحقات متعدّدة الأشكال للمواطنين الفلسطينيّين». 27 أكتوبر 2023 https://www.adalah.org/ar/content/view/10939

164 النيابة العامة: التحقيق والاعتقال والمحاكمة لكلّ من ينشر كلمات الإشادة والدعم للأعمال الوحشيّة. 15 تشرين الأول 2023 https://www.israelhayom.co.il/news/law/article/14714230

165 عدالة. «بعد أربعة أشهر من الاعتقال بحجّة هتافات «محرضة» في وظاهرات خرجت منددّة بالحرب على غزّة، المحكمة العليا أفرجت بشروط مقيّدة عن المحامي أحمد خليفة». 9 شباط 2024 https://www.adalah.org/ar/content/view/11047

166 الصنّارة. «ام الفحم: اطلاق نار على منزل المحامي المعتقل احمد خليفة». https://tinyurl.com/ysxhf66a

167 عدالة. «المطالبة بالعدالة للمُعتقلين محمد جبّارين وأحمد خليفة في أعقاب مُشاركتهما بمُظاهرة بأم الفحم». 17 كانون الأول 2023 https://www.adalah.org/ar/content/view/11002

وفي نطاق الاستهداف الواسع للناشطين والفنّانين والحقوقيّين في الداخل المحتلّ، قامت قوّات الاحتلال باعتقال الفنّانة الفلسطينيّة دلال أبو آمنة، بعد نشرها «لا غالب إلّا الله» على صفحة الفيسبوك الخاصّ بها، والتي اعتبرتها قوّات الاحتلال من قبيل التحريض ودعم الإرهاب. وجاء هذا الاعتقال بعدما كانت أبو آمنة قد تقدّمت بشكوى بشأن تحريض المستوطنين ضدّها. وبعد احتجازها لمدّة 3 أيّام كانت محكمة الصلح في مدينة الناصرة قد قرّرت إطلاق سراح أبو آمنة بشروط مقيّدة، منها: الحبس المنزليّ في منزل عائلتها من تاريخ 18/10/2023 حتّى تاريخ 23/10/2023، وإيداع كفالة قدرها 2500 شيكل، ومنعها من نشر أيّ مدوّنة تتعلّق بالحرب والظروف الراهنة لمدّة 45 يوماً. وشنّ الاحتلال عليها حملة تحريض واسعة، وتظاهر المستوطنون أمام منزلها، وردّدوا عبارات عنصريّة، إضافة إلى تلقّيها تهديدات بالقتل، كما وأنّ التحريض طال مكان دراستها، حيث طالب الرئيس التنفيذيّ لمنظّمة «بيتسالمو»، «شاي غليك»، رئيس «التخنيون» البروفيسور «أوري سيفان»، بإبعاد دائم لطلّاب وأعضاء هيئة تدريس «يدعمون الإرهاب»، على حدّ وصفه.

علاوة على ذلك، درست دولة الاحتلال احتماليّة إدخال تعديل على تعليمات الشرطة، التي هدفها السماح للشرطة بإطلاق النار تجاه المتظاهرين؛ بسبب «تهديدهم للنظام العامّ». ولم يسلم الفلسطينيّون من إلقاء تُهم التحريض بحقّهم، والتي تعدّت اتّهامهم بنشر عبارات تحريضيّة عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ -خاصّة منصّة فيسبوك-، بل تعدّى الأمر ذلك فأصبحت أيضاً علامة الإعجاب التي يمكن أن يضعها أيّ فلسطينيّ على أيّ منشور سبباً في ملاحقته.

كما أصبح وجود بعض التطبيقات على هواتف الفلسطينيّين ذريعة للاعتقال أو للاعتداء، فمنذ السابع من أكتوبر، فرضت شركة «ميتا» قيوداً كبيرة على المحتويات التي تتعلّق في القضيّة الفلسطينيّة؛ ما جعل الفلسطينيّين يتوجّهون لتطبيق «التلغرام»، لأنّه لا يفرض قيوداً على المحتوى الفلسطينيّ.

ومع الانتشار الواسع لهذا التطبيق بين الفلسطينيّين أخذت قوّات الاحتلال تفتّش هواتف الفلسطينيّين على الحواجز في الضفّة الغربيّة، وتبحث فيها عن أيّ منشور، أو صورة على وسائل التواصل الاجتماعيّ -بخاصة «التليغرام»- تؤيّد حركة حماس، أو تتعاطف مع أهالي قطاع غزّة، فوجود موادّ كهذه كفيل باعتقال صاحب الهاتف، وتوجيه تهمة

«التحريض» إليه، أو إبراحه ضرباً وتحطيم هاتفه. لكن مع تشديد الخناق على المحتوى الفلسطينيّ، وعلى الرغم من حيطة بعض الفلسطينيّين في نشر أيّ منشورات قد يتمّ تكييفها على أنّها موادّ تحريضيّة؛ تجنّباً للاعتقال، أخذت قوّات الاحتلال يجولون في التطبيقات بحثاً عن الرسائل الشخصيّة التي ربّما يكون فيها أي شيء يعبّر عن تأييد للمقاومة، حتى لو بتلميحات بسيطة.

وبهذه الأساليب قامت قوّات الاحتلال باعتقال عشرات الفلسطينيّات، خاصّة الصحفيّات، والطالبات، والناشطات، والمدافعات عن حقوق الإنسان في الداخل المحتلّ وفي الضفّة الغربيّة. ولم تكتفِ دولة الاحتلال بالاعتقال فقط، بل قامت قوّات الاحتلال بتصوير بعضهن وهنّ مكبّلات، ونشر الصور على مواقع التواصل الاجتماعيّ. مثلما حدث مع المحامية أصالة أبو خضير، والممثّلة ميساء عبد الهادي والذي يعدّ انتهاكاً لخصوصيّتهما، وينتهك حقّهما في محاكمة عادلة، وفيما بعد تمّ سحب مزاولة عمل مهنة المحاماة الإسرائيليّة من المحامية ابو خضير على أثر المنشور نفسه. ومن المقرّر عقد جلسة محكمة في تاريخ 16/4/2024 لتقرّر المحكمة ما إذا كان سحب رخصة المحاماة سيكون سحباً دائماً أم مؤقّتاً.

ملاحقات مستمرّة لطلبة المدارس والجامعات

تعرّض الطلبة الفلسطينيّون خلال عام 2023 إلى حملة اعتقالات شرسة من قبل قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، طالت ما يزيد عن 100 طالب مدرسيّ وجامعيّ. واستمرّت قوّات الاحتلال في استهداف طلبة الجامعات في مختلف الجامعات الفلسطينيّة، حيث شهد العام اعتقالات بالجملة من جامعات: بيرزيت، والبوليتيكنك، وجامعة القدس.

لم تكتفِ قوّات الاحتلال، خلال هذا العام، بما قامت به من اعتقالات بحقّ الطلبة الجامعيّين، وإنّما قامت، أيضا باقتحام الحرم الجامعيّ لجامعة بيرزيت مرّات عدّة، وقاموا بتخريب الممتلكات الجامعيّة واعتقال الطلبة. ففي تاريخ 24/09/2023 اقتحمت قوّات الاحتلال حرم الجامعة، واعتقلت الطلاب المعتصمين داخل مجلس الطلبة وعددهم 8، وبحسب شهادة أحد الحرّاس الذي رفض الكشف عن اسمه، أنّه رأى سيّارات الجنود قرب الجامعة حوالي الساعة 5:00 فجراً، وتوجّه مباشرة إلى الباب الغربيّ للجامعة لإعلام مسؤول الحرس، وعندما اقترب من المكان وجد ثلاثة من جنود الاحتلال، وقاموا باحتجازه برفقة حرّاس آخرين، وبعد مرور 10 دقائق تقريباً دخلت قوّة أخرى من الجيش مكوّنة من حوالي 20 عنصراً، وذهبوا باتّجاه مجلس الطلبة حيث يعتصمُ عددٌ

من الطلّاب. لم يستطع الحراس أن يعرفوا ما يحدث داخل الجامعة ولا ما حدث مع الطلبة، إلّا بعد انسحاب الجيش كليّاً من الحرم الجامعيّ، عندما لم يتمكّنوا من رؤية أيّ منهم، كما قام الجنود بتخريب وتدمير محتويات مجلس الطلبة، من أثاث، وأغراض، وأوراق الحركة الطلابيّة.

واستمرّت قوّات الاحتلال في الاعتداء على الطلبة أثناء عمليّة الاعتقال وبعدها، كما حصل مع الطالب شادي عميرة الذي تمّ اعتقاله بتاريخ 2/11/2023، وبعدها بأيّام تمّ اقتياده إلى التحقيق في غرف التحقيق رقم (4)، في مركز تحقيق المسكوبيّة وتمّ الاعتداء عليه من قبل مجموعة من السجّانين، وقاموا بضربه بأيديهم وأرجلهم. وأفاد عميرة للمحامي: «كلّ مرّة أخرج من المسكوبيّة إلى التحقيق يتمّ الاعتداء عليّ من قبل 4 سجّانين، ويضربوني بأيديهم وأرجلهم وبالعصي». وأكمل عميرة: «لدى وصولي إلى الغرف (4) جاء محقّق وبدأ بلعب الملاكمة على وجهي وجسدي»[168].

وتعرّض الطالب تامر رمضان بعد أن تمّ اعتقاله في تاريخ 18/7/2023 إلى تحقيق قاسٍ ومتواصل لمدّة 10 أيّام، وكان لا يستطيع تناول الطعام أو التدخين أثناء التحقيق، وتخلّل التحقيق تهديده باقتحام منزل عائلته واعتقال والده. واستمرّ التحقيق معه مدّة 40 يوماً، ووضعوه في الزنازين الانفراديّة مدّة 55 يوما[169].

وشنّت قوّات الاحتلال حملة اعتقالات في مدينة الخليل بتاريخ 3/12/2023 استهدفت مجموعة من طالبات جامعة الخليل (عددهنّ 4)، وكانت منهنّ الطالبة (ب، ك) التي تمّ اقتيادها برفقة الطالبات الأخريات إلى سجن عوفر بعدما توقّفن في عتصيون، وانتظرن هناك ساعات. ولدى وصولهنّ سجن عوفر أمسكت هي وباقي المعتقلات ببعضهنّ مثل السلسلة، واقتادوهنّ إلى زنزانة، بعدما قام أحد الجنود بالتنكيل بالأسيرة (ب، ك) بدفع رأسها فجأة إلى الأسفل وهي مقيّدة الأيدي، ومعصوبة العينين. وتم التحقيق مع (ب، ك)، واستمرّ التحقيق ما يقارب ساعة، وقام المحقّق بتهديدها باعتقال عائلتها. وبعدها جرى نقلهنّ إلى هشارون، واحتجازهنّ في غرفة قذرة، وقامت مجنّدة تدعى ياسمين بتفتيشهنّ، والتنكيل بـ(ب، ك) أثناء التفتيش من خلال شدّ شعرها وضربها[170]. وبعد نقلهنّ إلى سجن الدامون وصل لجميع الطالبات أوامر بالاعتقال الإداريّ لمدّة 4 أشهر.

وفي إطار عرقلة العمليّة التعليميّة لطلّاب الجامعات، يتمّ عرقلة هذه العمليّة أيضاً لطلبة المدارس من خلال اعتقالهم. وعلى الرغم من أنّ دولة الاحتلال أفرجت عن عدد من الأطفال الفلسطينيّين المحتجزين في سجونها، والذين يبلغ عددهم 169طفلاً ضمن صفقة

168 مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير شادي عميرة في المسكوبيّة بتاريخ 8 تشرين الثاني 2023
169 مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير تامر رمضان في سجن عوفر بتاريخ 12 أيلول 2023
170 مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسيرة (ب، ك) في سجن الدامون بتاريخ 21 كانون الأول 2023

التبادل الإنسانيّة بين المقاومة الفلسطينيّة والاحتلال، إلّا أنّ حكومة الاحتلال الإسرائيليّ منعت ما يقارب 50 أسيراً محرّراً منهم، تحديداً من سكّان مدينة القدس، من العودة إلى مقاعد الدراسة، حيث رفضت إدارات المدارس التابعة «لوزارة المعارف الإسرائيليّة وبلديّة الاحتلال»، بعودتهم لمقاعد الدراسة، بحجّة «وجود قرار من وزارة المعارف الإسرائيليّة» بعدم استقبال الطلبة. وهذا ما حصل مع أحمد السلايمة، الذي توجّه بعد أيّام عدّة من تحرّره إلى المدرسة لاستكمال تعليمة، ليفاجَأ هو ووالده من منعه العودة إلى المدرسة، بقرار صادر عن وزارة المعارف الإسرائيليّة التي تتبع لها المدرسة[171]. وكانت قد عقدت جلسة في بلديّة القدس/ قسم التعليم للأسرى المحرّرين في صفقة التبادل لكلّ من أحمد السلايمة ومعتز السلايمة ومحمد السلايمة لفحص عودتهم إلى مقاعد الدراسة وانتظار قرار وزارة المعارف. إلّا أنّ وزارة المعارف صرّحت بأنّه حتّى نهاية الإجازة الشتويّة؛ أيّ حتّى تاريخ 24/1/2024 لن يُسمح للأسرى المحرّرين ضمن صفقة التبادل بالعودة إلى المدارس، وبعد انتهاء العطلة سيكون هناك فحص فرديّ لكلّ طالب[172].

حالة الشهيد قصيّ معطان تجسّد عنصريّة الإجراءات والقوانين الإسرائيليّة

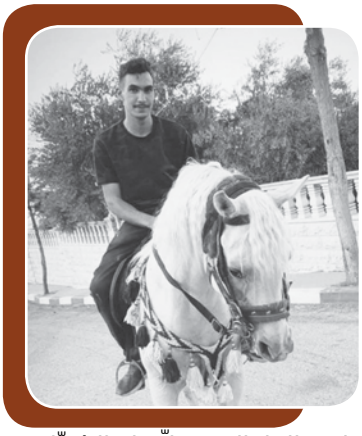

شهدت قرية برقة الواقعة قرب مدينة رام الله بتاريخ 4/8/2023 اعتداء من قبل مجموعة من المستوطنين، إذْ هاجم عشرات المستوطنين القرية من الناحية الغربيّة، وبدأوا بالتعدّي على المواطنين وممتلكاتهم، وعندما حاول أهالي القرية التصدّي لاعتدائهم، هبّ أكثر من 200 مستوطن إلى القرية ليحوّلوها لساحة حرب. بالمقابل بدأت محاولات شبّان القرية في الدفاع المشروع عن أنفسهم وعن ممتلكاتهم، ووقْف اعتداءات المستوطنين حتّى اندلعت مواجهات بين الشبّان العُزّل والمستوطنين الذين كان نصفهم مُسلّحاً. وقام أحد المستوطنين المسلّحين بإطلاق النار الحيّ باتّجاه الشبّان، وأصيب قصيّ معطان (19 عاماً) بالرصاص الحيّ في منطقة الرقبة، وحاول شبّان القرية إسعافه، وتوجّهوا به إلى المشفى إلّا أنّ إصابته البليغة جعلته يرحل وهو في مقتبل العمر.

بالمقابل بحسب ما جاء في بيان للجيش الإسرائيليّ فإنّهم تلقّوا تقارير تفيد «إصابة مدنيّين إسرائيليّين بالحجارة التي ألقيت عليهم، وخلال الاشتباكات أطلق المدنيّون النار باتّجاه الفلسطينيّين ونتج عنها مقتل فلسطينيّ». وعلى أثر هذا الاعتداء قامت سلطات

171 الجزيرة. «أصغر طفل محرّر بصفقة التبادل للجزيرة نت: الاحتلال سلبني حقي في التعليم». 6 كانون الأول 2023
https://tinyurl.com/ync8973y

172 مركز المعلومات وادي حلوة. «حصاد القدس في اليوم ال67 من عمليّة طوفان الأقصى». 12 كانون الأول 2023
https://tinyurl.com/4yd4ucvf

الاحتلال باعتقال إسرائيليّيَن بتهمة الضلوع في مقتل الشاب معطان، وهما: المستوطن «يحيئل إندور» وهو المشتبه به الرئيسيّ في مقتل الشاب معطان، والذي أصيب بحجر في رأسه، وتمّ نقله إلى مشفى «شعاري تسيدك»، أمّا المشتبه به الثاني فهو متحدّث سابق باسم عضو الكنيست «ليمور سون هار-ميلخ» عن حزب «عوتسما يهوديت» اليمينيّ المتطرف الذي يتزعّمه وزير الأمن الحالي «إيتمار بن غفير»، ويُدعى «اليشاع ييرد». ونذكر أن «ييرد» كان يدعو في الماضي عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ إلى محو قرى فلسطينيّة، والانتقام بالدم من الفلسطينيّين، وعلى الرغم من التحريض ونشر خطاب الكراهية إلّا أنّه خلال عام 2023 اختارته القناة 14 اليمينيّة، واعتبرته واحداً من «الشباب الإسرائيليّ الواعد».

وقرّرت المحكمة المركزيّة في القدس بتاريخ 5/08/2023 اعتقال المتّهمَين لمدّة 5 أيّام على ذمّة التحقيق، وفي جلسة عُقدت في تاريخ 9/08/2023 طالبت الشرطة الإسرائيليّة بتمديد اعتقال المستوطنَين لمدّة 12 يوماً «للاشتباه» بقتلهما معطان، ولكنّ القاضي «تسيون سهاري» قرّر الإفراج عن كليهما، وتحويلهما إلى الحبس المنزليّ؛ بحجّة أنّ الأدلّة المقدّمة لا تستوفي الحدّ الأدنى من السقف المطلوب لإسناد مخالفة ضدّ المتّهمَين، ولا تبرّر إبقاءهما قيد الاعتقال. بالمقابل قامت الشرطة الإسرائيليّة بتقديم استئناف للمحكمة العليا على قرار القاضي، ونجحت في إبقاء «إندور» رهن الاعتقال، أمّا المحكمة فأطلقت سراح «ييرد» وحُوّل إلى الحبس المنزليّ[173].

وعلى الرغم من جميع المعطيات التي تتجاهلها المحاكم الإسرائيليّة والشرطة فيما يتعلّق بجرائم القتل التي يمارسها المستوطنون بحقّ الفلسطينيّين، واستخدام القوّة المفرطة التي لا تتناسب مع القوّة المستخدمة من الفلسطينيّين، وإطلاق النار الحيّ بشكل مباشر لتصيب معطان في الرقبة، وتوقعه شهيداً على الفور، لم تشكّل قرائن لإثبات التهمة على المستوطنين وطلب القاضي، والذي يفترض أن يكون غير متحيّز أو عنصريّ في القرارات لصالح أيّ شخص. بالمقابل قامت قوّات الاحتلال باعتقال 5 فلسطينيّين من برقة ممّن شهدوا على عمليّة الاغتيال التي نفّذها المستوطنون. وظهر بتجلٍّ تعسُّف القوّات الإسرائيليّة في عمليّة الاعتقال، فقامت بالتوجّه إلى منزل عائلة عسليّة في تاريخ 7/08/2023، وحاصرت المنزل واعتقلت الأب الذي أصيب أيضاً برصاص المستوطن الذي قتل معطان، و4 من أبنائه (2 منهم أطفال)، واعتقلوهم بتهمة ضلوعهم في المواجهات التي حدثت مع المستوطنين يوم الحادثة.

173 تايمز اوف إسرائيل. «إطلاق سراح أحد المشتبه بهما بقتل الفلسطينيّ ووضعه رهن الحبس المنزليّ؛ المشتبه به الثاني لا يزال رهن الاعتقال» 10 آب 2023 https://rb.gy/3k7n7d

تمّ التحقيق مع الأب وأبنائه، وبعد ذلك نُقلوا إلى المحكمة، وقرّرت المحكمة إطلاق سراحهم مقابل كفالة مقدارها 2000 شيكل تُدفع لكلّ واحد منهم، وتمّ تسليمهم أوامر بالإقامة الجبريّة في قرية برقة، وعدم مغادرتها حتّى تاريخ 17/08/2023.

وتدخل الأفعال التي مارستها قوّات الاحتلال مع عائلة عسليّة المتمثّلة في الحرمان من الحقوق والحريّات الأساسيّة بغير وجه حقّ من قبيل جرائم الفصل العنصريّ المرتكبة ضدّ الإنسانيّة، والمنصوص عليها في ميثاق روما، واتفاقيّة الفصل العنصريّ.

وبالنظر إلى إجراءات المحاكمة التي اتّبعتها المحاكم الإسرائيليّة مع الفلسطينيّين والمستوطنين، يظهر نظام الفصل العنصريّ والتمييز في التعامل لصالح المستوطنين، على الرغم من وجود جميع الأدلّة التي من ضمنها سلاح الجريمة والشهود؛ ما يؤكّد أنّ «إندور» هو القاتل. ويظهر أيضاً عدم التزام دولة الاحتلال في الاتفاقيّات الدوليّة التي تقضي على وجوب التعامل بشكل متساوٍ وعادل في الوقائع المتشابهة، ولكن عندما يتمّ قتل إسرائيليّ على يد فلسطينيّ تبدأ سلسلة الإجراءات العقابيّة بحقّه. فبالنظر إلى قضيّة الأسير إسلام الفروخ الذي نفّذ عمليّة تفجير في القدس المحتلّة، وقتل 3 مستوطنين، اعتُقل ووُضع في الحبس الانفراديّ مدّة تزيد عن 8 أشهر، وهُدم منزل عائلته في تاريخ 8/06/2023؛ ما يدخل ضمن العقوبات الجماعيّة، إضافة إلى الحكم الثابت بحقّ أيّ فلسطينيّ يقوم بقتل إسرائيليّ، وهو الحكم المؤبّد على كلّ شخص تمّ قتله، إضافة إلى سلسلة من العقوبات الجماعيّة بحقّ العائلات، ومنها هدم المنزل الذي لا تعود أصلاً ملكيّته للأسير أو الشهيد، وتشريد العائلة[174]. وجميع هذه الممارسات التي ذكرت تظهر التهاون والتمييز الذي يمارس لصالح المستوطنين، والذي يشكّل نظام الفصل العنصريّ القائمة عليه دولة الاحتلال بجميع أجهزتها، والذي يشكّل جريمة ضدّ الإنسانيّة.

ونشرت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة تغريدة تُعدّ الأولى من نوعها، والتي تفيد أنّ الفعل الذي ارتكبه المستوطنون هو فعل إرهابيّ، حيث غرّدت: «ندين بشدّة الهجوم الإرهابيّ الذي وقع أمس على أيدي مستوطنين إسرائيليّين متطرّفين، وأسفر عن مقتل فلسطينيّ يبلغ من العمر 19 عاماً»[175].

كانت القوانين والتعديلات الإسرائيليّة ولا تزال أداه تستخدمها الحكومات المتوالية، لتحقيق الأهداف السياسيّة، والتنكيل بشرائح المجتمع الفلسطينيّ كافّة، واستهدافهم من خلال طردهم من أراضيهم، وتهجيرهم بشكل غير مباشر، إضافة إلى السيطرة على أكبر شريحة ممكنة من خلال زجّهم في السجون، وتواطؤ المنظومة القضائيّة مع سلطات

174 للاطلاع على أعداد المنازل التي تم هدمها عقابيّاً انظر فصل سياسات السجون.

175 TRTعربي. «هجوم إرهابيّ... واشنطن ترفع حدّة لهجتها تجاه مقتل فلسطينيّ على يد إسرائيليّ». 8 آب 2023 http://tinyurl.com/5n8yv6hy

الاحتلال، وتحقّق أهدافها. ويظهر هذا الأمر بتجلٍّ من خلال الانتهاكات التي يتمّ رصدها داخل المحاكم، حيث إنّ الأسرى يقومون بالإفصاح عن كلّ الانتهاكات التي يتعرّضون لها أثناء انعقاد الجلسات، ويتمّ تسجيلها في بروتوكولات الجلسات، ولكن لا تحدث أيّة محاسبة، أو مساءلة، ولا أيّ تغيير في الظروف التي يعيشها الأسرى، بل تستمرّ هذه الانتهاكات في التصاعد؛ ما يؤكّد دور القضاة الرئيسيّ والفعّال في الواقع اللاإنسانيّ الذي يعيشه الأسرى داخل سجون الاحتلال. إضافة إلى الالتماسات كافّةً التي تمّ تقديمها تاريخيّاً من قبل المؤسّسات الحقوقيّة، والتي تتطرّق لمواضيع مختلفة تمسّ بحياة الأسرى، وعلى الرغم من ذلك، نظرت المحكمة في القليل منها فقط، وتمّ قبوله.

القوانين المستحدثة والتعديلات القانونيّة خلال العام 2023

اتّبعت الحكومات الإسرائيليّة المتتالية نظام الفصل العنصريّ على الأراضي الفلسطينيّة، لكنّ هذا النظام ازداد وطأةً وقساوة منذ استلام الحكومة اليمينيّة المتطرّفة الحكم منذ بداية العام 2023، حيث سارعت في إصدار قوانين وتعديلات على قوانين تستهدف الأسرى وعائلاتهم بشكل مباشر[176]، في محاولات من الحكومة بفرض المزيد من العقوبات على الأسرى وعائلاتهم من خلال فرض العقوبات الماليّة عليهم، وسحب الجنسيّة، أو الإقامة من الأسرى المقدسيّين، وترحيل عائلاتهم، وحرمان الأسرى المقدسيّين من الحصول على تمويل من الحكومة الإسرائيليّة للعلاج الطبّيّ، وغيرها العديد من القوانين والتي تجاوز عددها ما بين قوانين جديدة أو تعديلات على قوانين (30) قانوناً[177]. ويدخل ضمن هذه القوانين العديدة كيف تمّ استغلال أحداث 7 أكتوبر لفرض واقع قانونيّ على جانبي الخطّ الأخضر، مع الحفاظ على سياسات التمييز العنصريّ، إذ طُبِّقت هذه الإجراءات على الفلسطينيّين بصورة متفاوتة من ناحية المدد الزمنيّة، وبعض الإجراءات ما بين الأرض المحتلّة وفلسطين التاريخيّة، وأصبح إعلان الحكومة عن حالة الطوارئ الخاصّة يوم 8 أكتوبر هو الأساس القانونيّ لهذه التعديلات، والإجراءات كافّة.

القوانين سلاح فتّاك في يد الحكومة اليمينيّة

إنّ استلام الحكومة اليمينيّة المتطرّفة للحكم في دولة الاحتلال منذ بداية عام 2023 شكّل تحوّلاً حادّاً في السياسة والتشريعات بشكل عام، وما يخصّ الأسرى الأمنيّين بشكل خاصّ. بدأت هذه الحكومة اليمينيّة بسنّ سلسلة من التشريعات التي تندرج تحت مِظلّة العنصريّة، وتستهدف الفلسطينيّين بشكل خاصّ.

صورة من إحدى جلسات الكنيست الإسرائيلي - تايمز اوف اسرائيل

أحد أبرز تلك التشريعات هو الاستهداف الواضح للنواحي الصحّيّة، حيث تمّ حرمان السجناء من حقوقهم الصحّيّة الأساسيّة؛ ما يُعدّ انتهاكاً صارخاً للقوانين الدوليّة والأخلاقيّات الإنسانيّة. هذا التوجيه العنصريّ يعكس عدم المساواة في مجال الرعاية الصحّيّة، ويجسّد أحد أوجه الفصل العنصريّ الذي يستهدف الأسرى الأمنيّين دون

176 إنّ أحد أسباب احتجاز الأعداد الكبيرة من الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة يعود إلى «أنظمة العدالة» المختلفة التي تطبّقها السلطات الإسرائيليّة في الأراضي المحتلّة. حيث يخضع حوالي 3 ملايين فلسطينيّ يعيشون في الضفّة الغربيّة -باستثناء القدس الشرقيّة-، للقانون العسكريّ، ويُحاكمون في محاكم عسكريّة. في المقابل، يخضع ما يقارب نصف مليون مستوطن إسرائيليّ في الضفّة الغربيّة للقانون المدنيّ والجنائيّ الإسرائيليّ، ويحاكمون في محاكم مدنيّة إسرائيليّة. وهذا يعود إلى نظام الفصل العنصريّ الذي تتّبعة دولة الاحتلال، والذي ينشر التميّيز بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين في جوانب الحياة كافّة، حتّى في النظام القضائيّ.

177 تجدر الإشارة إلى أنّه لم يتمّ إقرار جميع هذه القوانين، جزء منها ما زال قيد التشريع، وجزء آخر لم يتمّ الموافقة عليه من قبل المشرّع الإسرائيليّ والمعروف بال»كنيست»

الأسرى الجنائيّين في السجون، حيث إنّه في تاريخ 22/2/2023 صادقت الهيئة العامّة للكنيست بالقراءة التمهيديّة على مشروع قانون ينصّ على حرمان الأسرى من الحصول على تمويل من الحكومة الإسرائيليّة للعلاج الطبّيّ الذي يتجاوز الرعاية الطبّيّة الأساسيّة، ويهدف الى «تحسين جودة الحياة»، ويدخل ضمن ذلك الأدوية غير المشمولة في سلّة الخدمات الصحّيّة[178]. وتعقيباً على هذا القانون أقرّ «بن غفير» أنّ علاج الأسنان الذي يشمل الفحوصات الأوّليّة للأسرى ستكون جميعها على نفقتهم الشخصيّة. وبدأت إدارة السجون الخصم من أموال الأسرى المخصّصة للكانتينا لدفع علاج أسنانهم، فمقابل كلّ ساعة علاج يستخدم فيها الأسير عيادة السجن سيتمّ خصم مبلغ (175) شيكلاً، وفي بداية النصف الثاني من عام 2023 بدأت عمليّة الخصم بشكل فعليّ من بعض الأسرى في سجن عسقلان[179]. ويجدر ذكر أنّ المبالغ المسموح للأهالي بإدخالها شهريّاً للكنتينا محدّدة بسقف (1200) شيكل فقط.

وعلى صعيد ماليّ، تظهر سياسات الحكومة الجديدة رغبتها في الهيمنة على أموال وممتلكات الأسرى وعائلاتهم. لتصبح هذه السياسات جزءاً من نظام يهدف إلى تكريس الهيمنة والسيطرة الاقتصاديّة؛ ما يفاقم التمييز ضدّ الأسرى الأمنيّين وعائلاتهم. وفي تاريخ 12/6/2023 بدأت لجنة الخارجيّة والأمن برئاسة عضو الكنيست «يوئيل إدلشتاين» مداولاتها لإعداد اقتراح قانون تعويض عائلات ضحايا «الإرهاب»، حيث ينصّ القانون على السماح للمتضرّرين من العمليّات الإرهابيّة برفع دعاوى إضرار ضدّ المنفّذين، والحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. ويمكن تنفيذ أحكام المحكمة من خلال الممتلكات التي يملكها الفلسطينيّون منفّذو العمليّات، أو من خلال أموال السلطة الفلسطينيّة المجمّدة لدى الاحتلال، بحسب قانون تجميد الأموال التي دفعتها السلطة الفلسطينيّة للمتورّطين بتنفيذ العمليّات لسنة 2018[180].

وسخّرت الحكومة الإسرائيليّة ما تملك لكي تجرّد مدينة القدس، ويصل أعداد الفلسطينيّين الساكنين فيها إلى الحدّ الأدنى، وذلك من خلال وضع مقترح لقانون إجراميّ تعسُّفيّ، يعكس التطرُّف الكامن في أعضاء الكنيست، وهو القانون الذي يقضي بسحب الجنسيّة، أو الإقامة المقدسيّة من الأسرى الفلسطينيّين المقيمين في القدس، أو الداخل المحتلّ، في حال ثبت تلقّيهم تعويضات، أو أموالاً من السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. وما يؤكّد أنّ هذه القوانين مبتغاها الرئيسيّ هو استهداف الفلسطينيّين، ومحاربتهم من خلال هذه القوانين، وتقدم أعضاء الكنيست للتصويت على مقترح القانون من غير الالتزام بفترة

178- https://main.knesset.gov.il/activity/legislation/laws/pages/lawbill.aspx?t=lawsuggestions-search&lawitemid=2196049

179 جمعيّة نادي الأسير الفلسطينيّ. «إدارة السجون تبدأ فعلًا في تنفيذ قرار المتطرّف (بن غفير) بخصم من أموال (كانتينا) الأسرى لعلاج أسنانهم». https://ppsmo.ps/home/news/9188?culture=ar-SA

180 أخبار الكنيست. لجنة الخارجيّة والأمن تبدأ مناقشة اقتراح قانون تعويضات ضحايا الإرهاب والذي يسمح بتخليص تعويضات المتضرّرين من الأموال المجمّدة التابعة للسلطة الفلسطينيّة. 13 حزيران 2023 /https://main.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press13062023_4.aspx

الأسبوعين لطرح مسوّدتة على الكنيست. وبناء على هذا القانون، سيتمّ إلغاء الإقامة الدائمة من قبل وزير الداخليّة بعد التشاور مع لجنة استشاريّة، والحصول على موافقة وزير القضاء، فيما سيتمّ إلغاء المواطنة من قبل المحكمة، على أساس طلب من وزير الداخليّة بعد التشاور مع لجنة استشاريّة، والحصول على موافقة وزير القضاء. وتمّت المصادقة على هذا القانون بتاريخ 15/02/2023[181] ودخل حيّز التنفيذ، وأصبح قابلًا للتطبيق على جميع الأسرى من تاريخ 19/02/2023.

وفي سياق آخر، يتمّ تنفيذ سياسات الحكومة المتطرّفة عبر إجراءات قاسية تتضمّن طرد أهالي الأسرى من أماكن سكنهم. يصبح هذا الإجراء جزءًا من استراتيجيّة أوسع لتحقيق أهداف عنصريّة، حيث يتمّ تجريد أهالي الأسرى المستهدفين من أبسط حقوقهم الأساسيّة، ويصبحون عرضة للإقصاء والنقل القسريّ من أماكن سكنهم ومن منازلهم. وتظهر تعسفيّة هذه القوانين من خلال نصّها على طرد أهالي الأسرى أو الشهداء الذين يكونون فقط على علم بأنشطة أبنائهم، وفي تاريخ 15/02/2023 صادقت الهيئة العامّة للكنيست في قراءة تمهيديّة على مشروع قانون قدّمه عضو الكنيست «حانوخ ميلبيتسكي»، يقضي بترحيل عائلات الأسرى، أو الشهداء الذين يكونون على علم بالعمليّات الإرهابيّة -كما عبّر عنها الكنيست-، أو أبدوا تأييدهم، أو تشجيعهم، أو تعاطفهم معها. إنّ هذه الممارسات التي تستهدف جزءاً من السكّان لا تُظهر إلّا وجهاً آخر للفصل العنصريّ. وتتّسم هذه السياسات بالعنف والظلم، وينعكس فيها تصاعد التمييز وفقًا لمعايير عنصريّة، وتحمل هذه الأفعال وراءها عدم احترام القيم الإنسانيّة الأساسيّة، وتهديداً جادّاً لاستقرار المجتمع وتنميته.

وطالت تعديلات «بن غفير» قانون الإفراج المبكّر، الذي ألغى فيه الإفراج المبكّر المعروف «بالمنهلي» كإجراء عقابيّ يُفرَض على بعض الأسرى المصنّفين تحت «أعمال الإرهاب». وجاء التعديل على المادّة (68) التي كانت تتيح الإفراج المبكّر عن الأسرى الذين أمضوا مدّة معيّنة من محكوميّتهم، واستوفوا شروط الإفراج المبكّر، بسبب عدم اتّساع السجون. وهذا تعديل مؤقّت سيبقى نافذاً حتّى الشهر السابع من عام 2024. تمّت الموافقة على هذا التعديل في الكنيست بالقراءة الثالثة بتاريخ19/09/ 2023[182].

181 الكنيست. «الكنيست تصادق نهائيّاً على قانون يقضي بإلغاء مواطنة أو إقامة نشاط إرهابيّ يحصل على مخصّصات أو أجر لقاء تنفيذ عمل إرهابيّ». 15 فبراير 2023 https://main.knesset.gov.il/AR/News/PressReleases/Pages/press15022023_6.aspx

182 الكنيست. «قانون الإفراج المشروط من السجن (تعديل رقم 17 – أمر مؤقت) (تعديل رقم 3) 2023» https://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid=2208654

وبلغت العنصريّة والتمييز ذروتها حينما ناقشت لجنة شؤون الأمن القوميّ بالكنيست، برئاسة «تسفيكا فوغل» من حزب «عظمة يهوديّة»، مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيّين، الذي أُعيد طرحه من الحكومة الإسرائيليّة عقب معركة "طوفان الأقصى"؛ بغية المصادقة عليه بالقراءة الأولى، والإسراع بالمصادقة عليه بالقراءتين الثانية والثالثة ليكون نافذاً بشكل فوريّ.

وينصّ مشروع القانون على أنّ «الشخص الذي يتسبّب عمداً، أو من خلال اللامبالاة بوفاة مواطن إسرائيليّ، وعندما يحدث الفعل بدافع العنصريّة، أو العداء تجاه الجمهور اليهوديّ، وبهدف الإضرار بدولة إسرائيل وأمنها، ونهضة الشعب اليهوديّ، يُحكم عليه بالإعدام»، علماً أنّه لا توجد في النسخة الحاليّة للقانون أيّ تفاصيل حول كيفيّة تنفيذ عقوبة الإعدام. ونقلت صحيفة «معاريف» العبريّة عبر موقعها الإلكترونيّ، عن «بن غفير» قوله: إنّ «الكنيست سيناقش الإثنين 20/11/2023، التحضير للقراءة الأولى لقانون عقوبة الإعدام لأسرى فلسطينيّين». وننوّه أنّه في آذار الماضي، صادق الكنيست بقراءة تمهيديّة على مشروع قانون يتيح فرض عقوبة الإعدام بحقّ أسرى فلسطينيّين مدانين بقتل إسرائيليّين، تقدّمَ به «بن غفير»، وأيّده رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو»، لكنّ القانون لم يتمّ تمريره في القراءتين الثانية والثالثة.

يسود التمييز أيضاً على معاملة الأطفال، حيث يحمي القانون المدنيّ الإسرائيليّ الأطفال من الاعتقالات الليليّة، ويمنحهم حقّ حضور أحد الوالدين أثناء الاستجوابات، ويحصر المدّة التي قد يُحتجز فيها الطفل قبل تمكّنه من التواصل مع محامٍ وعرضه على قاضٍ. مع ذلك، تعتقل السلطات الإسرائيليّة بانتظام الأطفال الفلسطينيّين في مداهمات ليليّة، وتحقّق معهم دون حضور وليّ الأمر، وتحتجزهم لفترات مطوّلة قبل عرضهم على قاضٍ، وتحرمهم من لقاء المحامي. وترجمت محاولات السلطات الإسرائيليّة في ملاحقة الأطفال الفلسطينيّين، الذين صنّفتهم «بالإرهابيّين» من خلال مشروع قانون يسمح بملاحقة الأطفال ابتداء من سنّ 12 عاماً، مع العلم أنّ السنّ القانونيّ للملاحقة والسجن هو 14 عاماً. فبتاريخ 5/07/2023 صادقت الكنيست بالقراءة التمهيديّة على مشروع قانون طرحه النائب «يتسحاق كرويزر»، يناقش إمكانيّة فرض الحبس الفعليّ على الأطفال من سنّ 12 عاماً بدلاً من إرسالهم إلى مؤسّسات لإعادة التأهيل، على أثر قيامهم بعمليّات «إرهابيّة»، أو قيامهم بعمليّات بناء على «خلفيّات قوميّة»[183] التي يصنّفها الاحتلال على أنّها إرهابيّة. وشرح بياناً تمّ نشره على الموقع الرسميّ للكنيست أنّه في عام 2016 تحدّد هذا المشروع ضمن القوانين المؤقّتة سارية المفعول لثلاث سنوات، وكان القانون المؤقّت يسمح بسجن الأطفال الذين أُدينوا بجرائم قتل، أو بمحاولة القتل بشرط أن تُنفّذ بعد بلوغ الطفل سنّ 14.

183 مدار، «إقرار بالقراءة التمهيديّة مشروع قانون يطلب فرض عقوبة السجن على أطفال لم يتجاوز عمرهم 14 عاماً»، 10 يوليو 2023 https://rb.gy/4tg1c

ويقضي القانون الحاليّ بتحويل القانون المؤقّت الذي انتهى سريانه عام 2019 إلى تشريع دائم، مع تقليصه إلى جرائم القتل التي ارتُكبت كجزء من عمل إرهابيّ، مع إزالة القيد الذي يلزم تنفيذ العقوبة ابتداء من سنّ 14 [184].

التعديلات القانونيّة في الضفّة الغربيّة بعد السابع من أكتوبر

اجتمع المجلس الإسرائيليّ الوزاريّ المصغّر لقضايا الأمن القوميّ، أو ما يُعرف بـ»الكابينت الأمنيّ -السياسيّ» في تاريخ 7/10/2023 وأعلن حالة الحرب، وبدأ العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة، وبالتوازي ومنذ هذا الإعلان، سخّرت دولة الاحتلال قدراتها المتمثّلة بالمشرّع الإسرائيليّ (الكنيست)، والوزراء، والقائد العسكريّ بإجراء تعديلات واقتراح مشاريع قوانين لتكون أداة تنفيذيّة في يد قوّات الاحتلال لتوسيع رقعة الاعتقالات في الضفّة الغربيّة، والداخل المحتلّ على حدّ سواء، وتمّ التعديل على شروط الاحتجاز وأماكنه؛ ليتسنّى استيعاب أكبر عدد من المعتقلين حتّى لو تمّت ممارسة انتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسيّة .

جاء أوّل تعديل من خلال «الأمر العسكريّ المؤقّت رقم 2141»، بشأن عقد جلسات تمديد التوقيف، والمراجعة القضائيّة، وأوامر الاعتقال الإداريّ من خلال تقنية «الفيديو كونفرنس»[185]. وقد عُلّقت الإجراءات كافّة في الملفّات التي كان قد قُدِّمَ بها لوائح اتّهام سابقاً، ولاحقاً، تمّ تعديل هذا الأمر ليشمل جلسات تقديم لوائح الاتّهام، وافتتاح المحاكمة من خلال تقنية الفيديو[186]. وبالتوازي مع هذا التعديلات القانونيّة، باشرت مديرة مصلحة السجون «كيتي بيري»[187] بإصدار تعليمات تخصّ الإجراءات داخل مصلحة السجون، وتهدف إلى التضييق على نشاطات الأسرى في السجون إلى حدّها الأدنى من خلال إعلانها الذي تمّ نشره في تاريخ 16/10/2023، والتي أعلنت من خلاله العمل بموجب قانون الطوارئ، والذي بالضرورة يوقف العمل بموجب قوانين مصلحة السجون التي تنصّ على الحقوق الأساسيّة للأسرى الفلسطينيّين، وطبيعة العلاقة التي تحكم مصلحة السجون مع الأسرى، وبهذه الذريعة أصدرت «بيري» تعليمات لوحدات السجون بخصوص الأسرى الفلسطينيّين تحثّ على الحفاظ على أمن السجون، إلّا أنّ هذه التعليمات تمّت ترجمتها بممارسات قمعيّة، وضرب مبرح لم يستثنِ أيّ أسير في أيّ من السجون المركزيّة الإسرائيليّة. وبدورها أصدرت «بيري» بياناً مغايراً بالعودة للعمل وفق لوائح مصلحة السجون في الشقّ المتعلّق

184 الكنيست. أخبار الكنيست «الكنيست تصادق بالقراءة التمهيديّة على اقتراح قانون يسمح للمحكمة بفرض عقوبة السجن على قاصر دون 14 عاماً في حال إدانته بمخالفات إماتة ارتكبت كجزء من عمل إرهابيّ». 6 تموز 2023
https://main.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press06072023_5.aspx

185 الأمر رقم (2141) بشأن عقد الجلسات من خلال الفيديو كونفرنس للأسرى والمعتقلين والمحتجزين خلال حالة الطوارئ (تعليمات مؤقّته) (يهودا والسامرة) 2023. ساري من تاريخ 15 تشرين أول 2023

186 تمّ التعديل من خلال «الأمر رقم 2151»، الصادر بتاريخ 24 تشرين الأول 2023.

187 انظر الملحق الأوّل لإعلان مديرة السجون «كيتي بيري» بخصوص الحدّ من الأنشطة الروتينيّة في حالة الحرب.

بالسجناء الجنائيّين الإسرائيليّين[188]، فيما بقي الأسرى الأمنيّون تحت حالة الطوارئ حتّى كتابة هذا التقرير.

تتيح إجراءات الاعتقال استناداً إلى» الأمر العسكريّ رقم 1651» تحديداً بموجب المادّة (31)، اعتقال الشخص 96 ساعة قبل عرضه على سلطة قضائيّة، وهذا الإجراء مطبّق منذ عام 2012. ولكنّ سلطات الاحتلال أبقت على الإجراء الذي يتيح اعتقال الشخص لمدّة 8 أيّام مباشرة دون عرضه على أيّة سلطة قضائيّة، في حال جاء الاعتقال في سياق «عمليّة عسكريّة»، أو «حرب على الإرهاب»، وفي هذه الحالة يمنع المعتقل مباشرة من لقاء محاميه لمدّة يومين من تاريخ اعتقاله[189]. ولاحقاً، تمّ تعديل المادّة (33) لتوضيح أنّ مدّة 8 أيّام تعني 192 ساعة كاملة من موعد توقيع قرار الاعتقال[190]، وقد أتاح هذا مزيداً من الوقت لاحتجاز المعتقلين قبل عرضهم على سلطة قضائيّة؛ وذلك بسبب أعداد الاعتقالات التي كانت في تزايد مستمرّ منذ السابع من أكتوبر، ولكي يتسنّى للنيابة والمحاكم العسكريّة العمل على جميع هذه الملفّات، تمّ إجراء هذه التعديلات، والتي تتنافى مع حقّ المعتقل في ضمانات المحاكمة العادلة.

لقد طالت التعديلات أيضاً إجراءات الاعتقال فيما يتعلّق بإصدار أمر الاعتقال الإداريّ، وأيضاً إجراءات المراجعة القضائيّة، وجاءت «تعليمات الساعة»[191] لتستبدل فترة التوقيف بهدف إصدار أمر اعتقال إداريّ من 72 ساعة لتصبح 144 ساعة، أي ما يعادل 6 أيّام. وفي حال كان المعتقل رهن التوقيف بغرض تقديم لائحة اتّهام، أو التحقيق وقرر القاضي إطلاق سراحه، فيمكن للنيابة العسكريّة طلب توقيف المعتقل لِـ 144 ساعة لفحص إمكانيّة إصدار أمر اعتقال إداريّ. وإذا صدر أمر اعتقال إداريّ، فبموجب هذا التعديل يجب إحضار المعتقل لإجراء عمليّة المراجعة القضائيّة لأمر الاعتقال خلال 12 يوماً بدلاً من 8 أيّام كما كان سابقاً.

وما يظهر تعسّفيّة هذه القرارات وعنصريّتها وذلك بالرجوع إلى القانون الإسرائيليّ، الذي ينصّ على وجوب عرض السجين على قاضٍ خلال 24 ساعة من اعتقاله، ويمكن تمديدها إلى 96 ساعة عندما يُسمح بذلك في حالات استثنائية. أمّا بموجب القانون العسكريّ فينطبق على الفلسطينيّين إجراءات وسياسات مجحفة تمسّ بحقوقهم الدستوريّة، ومع ذلك تستخدمه دولة الاحتلال من خلال المحاكم الإسرائيليّة لفرض أشدّ العقوبات على الفلسطينيّين من خلال الإجراءات، وفترة العقوبة على حدّ سواء.

188 مصلحة السجون الإسرائيليّة. «الأنشطة الروتينيّة في زمن الحرب -السجون الجنائيّة» (تحديث). 28 كانون الثاني 2024

189 المادّة 33 من الأمر العسكريّ 1651

190 الأمر بشأن تعليمات الأمن (تعديل رقم 80) (يهودا والسامرة) رقم (2146) 2023، صدر بتاريخ 17 تشرين أول 2023

191 الأمر بشأن تمديد مواعيد الاعتقال الإداريّ (السيوف الحديديّة) (تعليمات مؤقّته) (يهودا والسامرة) رقم (2148) 2023، صدر بتاريخ 20 تشرين أول 2023

أمّا على صعيد العقوبات، فأصبحت القاعدة السائدة لدى سلطات الاحتلال أنّ المتّهم مدان بالتحريض حتّى إثبات البراءه، وخاصّة بهدف ملاحقة الناشطين، والصحفيّين، والطلّاب، وكلّ من يجرؤ على التعبير عن رأيه، لفرض الترهيب والسيطرة على أفراد المجتمع الفلسطينيّ كافّة؛ ما كشفت عن ممارسات أبعد من العنصريّة، بحيث أصبح فلسطينيّو الداخل متّهمين بدعم الإرهاب حتّى تثبت براءتهم، وليس العكس. فأصبح جميع الفلسطينيّين الذين يمارسون أبسط الحقوق الدستوريّة، كالحقّ في التعبير عن الرأي على رأس قائمة الاستهداف لقوّات الاحتلال، إضافة إلى تحويل المظاهرات الداعمة للقضيّة الفلسطينيّة في الداخل المحتلّ إلى فرص لاعتقال المشاركين فيها، ومحاكمتهم بناء على قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، حيث قامت دولة إسرائيل بقمع مظاهرات في مدينتي أم الفحم وحيفا، واعتقلت عدداً من المتظاهرين، حيث رصد مركز عدالة 12 حالة اعتقال على خلفيّة مظاهرة أم الفحم بتاريخ 19/10/2023، وتمّ الإبقاء على احتجاز بعضهم[192]. علاوة على ذلك، درست دولة الاحتلال احتماليّة إدخال تعديل على تعليمات الشرطة، والتي هدفها السماح للشرطة بإطلاق النار تجاه المتظاهرين بسبب «تهديدهم للنظام العام». ولم يسلم الصحفيّون، والطلبة، والناشطون في الداخل المحتلّ من الملاحقة والاستهداف، ولم تكتفِ دولة الاحتلال باعتقالهم فقط، بل قامت قوّات الاحتلال بتصوير بعضهم وهم مكبّلون، ونشر الصور على مواقع التواصل الاجتماعيّ، مثل ما حدث مع المحامية أصالة أبو بكر، والممثّلة ميساء عبد الهادي، والذي يُعدّ انتهاكاً لخصوصيّتهم، وينتهك حقّهم في محاكمة عادلة.

وبناء على ذلك تمَّ التعديل على عقوبة مخالفات التحريض ومساندة «منظّمة معادية» لتكون سنتي سجن، شرط ألّا تقلّ فترة السجن الفعليّ عن نصف هذه المدّة، ويسري هذا التعديل حتّى بداية العام القادم[193]. وفي الداخل المحتلّ يمكن سجن الفلسطينيّين لمشاركتهم في تجمّعات تضمّ 10 أشخاص فقط بشأن موضوع «يُمكن تفسيره كسياسيّ» دون ترخيص، بينما يمكن للمستوطنين التظاهر دون ترخيص في تجمّعات ما لم يتجاوز عددهم 50 شخصاً، وتجري في مكان مفتوح، وفيها «خطب وبيانات سياسيّة»، وبالرغم من عيش الفلسطينيّين، والمستوطنين الإسرائيليّين في المنطقة نفسها، لكنّهم يُحاكمون بموجب قوانين مختلفة، ويواجهون اختلافاً في الإجراءات القانونيّة واجبة الاتّباع في المحاكم، ويواجهون أحكاماً مختلفة على «الجرائم» ذاتها، وذلك يعود لعدم تطبيق الأوامر العسكريّة على فلسطينيّي الداخل المحتلّ.

192 مركز عدالة. «رصد عدالة لانتهاكات الحرب: مئات من الحالات من الملاحقات متعدّدة الأشكال للمواطنين الفلسطينيّين». 27 أكتوبر 2023 https://www.adalah.org/ar/content/view/10939

193 الأمر بشأن تشديد عقوبة مخالفات التحريض ودعم منظّمة معادية (السيوف الحديديّة) (تعليمات مؤقّتة) (يهودا والسامرة) (رقم 2153) 2023، صدر بتاريخ 27 تشرين أول 2023

ولتكتمل منظومة القمع والسيطرة، داخل السجون وخارجها، كان لا بدّ من إجراء تعديلات أيضاً على قوانين مصلحة السجون في دولة الاحتلال؛ لإضافة الشرعيّة على احتجاز آلاف المعتقلين الجدد في ظروف قاسية وحاطّة بالكرامة، ولا تحتوي على الحدّ الأدنى من مقوّمات العيش الآدمي. حيث تمّ إقرار «قانون تعديل أوامر مصلحة السجون» بتاريخ 18 تشرين أوّل 2023[194]، ليتمكّن «وزير الأمن القوميّ» «ايتمار بن غفير»، من إعلان حالة طوارئ اعتقاليّة. تتيح هذه الحالة احتجاز الأسرى دون توفير أسرَّة للنوم، واحتجاز عدد كبير من الأسرى في الغرف الاعتقاليّة الصغيرة، التي لا تمكّنها سِعتها من استيعاب هذه الأعداد الكبيرة؛ ما يجعل غرف الاعتقال مكتظّة، ولا تفي بشروط الحدّ الأدنى للمساحة اللائقة لكلّ معتقل، والتي كانت قد فرضتها المحكمة العليا سابقاً عام 2017. وكان هذا التعديل ساري المفعول لمدّة 3 أشهر من تاريخ بدء العمل به، ويجوز تمديده لمدّة 8 أيّام في كلّ مرّة، على ألّا تتجاوز مدّة التمديد 30 يوماً. وعلى الرغم من الالتماس الذي تمّ تقديمة من قبل مجموعة من المؤسّسات الحقوقيّة التي اعترضت على تقليص مساحة العيش للسجناء الأمنيّين فقط، وعدم سريانه على الأسرى الجنائيّين، واعتباره غير دستوريّ، ويرقى إلى مستوى العقوبة القاسية واللاإنسانيّة والمهينة، ويشكّل تمييزاً ضدّ الأسرى الأمنيّين، وينتهك حقّهم في المساواة[195].

وعلى الرغم من هذا الالتماس، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيليّة هذا الالتماس وجاء في القرار الذي وقّعه القضاة «ياعيل ويلنر»، «خالد كبوب وروث رونين» ما يأتي :»تقييم انتهاكات حقوق الإنسان في أوقات الحرب لا يمكن مقارنته بالتقييم في الحالات السلميّة"، وأكمل القرار: «بعد فحص الالتماس بعناية، وبالنظر إلى الترتيب القانونيّ المنصوص عليه في التعديل – بما في ذلك كونه أمراً مؤقّتاً لفترة قصيرة نسبيّاً، وحدوده، وآليّات التوازن، وضبط النفس القضائيّ الذي يصاحب عموماً المراجعة القضائيّة للتشريعات، وضبط النفس الذي يتمّ تعزيزه خلال الظروف الاستثنائيّة السائدة في البلاد، والتي فرضت عليها بشكل غير متوقّع وتتطلّب الحذر الشديد – لم نجد أن هناك أسباباً للتدخل القانونيّ كما هو مطلوب»[196]. وبالرغم من هذا الالتماس، أقرّت الهيئة العامّة للكنيست بتاريخ 15/1/2023 بتمديد «قانون الطوارئ» لغاية 18/4/2024، حيث إنّ فترة السريان الأصليّة تنتهي في تاريخ 2024/1/22[197].

194 قانون تعديل أوامر مصلحة السجون (رقم -64 تعليمات مؤقّته-السيوف الحديديّة) (حالة طوارئ اعتقاليّة) 2023

195 جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل. «التماس ضدّ أمر مؤقّت يتيح زيادة الاكتظاظ في مساحات السجناء الأمنيّين». 23 أكتوبر 2023 https://www.arabic.acri.org.il/post/__409

196 للنظر إلى ردّ المحكمة انظر الرابط التالي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/r1d6u46ft

197 مركز مدار. «بالقراءة الأولى -تمديد سريان قانون طوارئ يسمح بتقليص المساحة المتاحة ل»سجين أمنيّ» في السجون والمعتقلات». 17 يناير 2024 http://tinyurl.com/bdeb6myn

التعديلات القانونيّة بخصوص معتقلي قطاع غزّة بعد السابع من أكتوبر

منذ انسحاب دولة الاحتلال من قطاع غزّة عام 2005، استمرّت في تطبيق قوانينها المدنيّة على معتقلي القطاع، ومن ضمن هذه القوانين قانون الإجراءات الجزائيّة (صلاحيّات التنفيذ- اعتقالات) لعام 1996، وقانون المقاتل غير الشرعيّ لعام 2002، وقانون منع الإرهاب لعام 2016، وغيرها العديد من القوانين التي تسمح لدولة الاحتلال بمحاكمة معتقلي قطاع غزّة أمام محاكمها المدنيّة، على عكس معتقلي الضفّة الغربيّة الذين تتمّ محاكمتهم أمام المحاكم العسكريّة. وهذه القوانين هي التي تمّ تطبيقها منذ ذلك الحين، واستمرّت في تطبيقها منذ السابع من أكتوبر إلّا أنّ السلطات الإسرائيليّة عدّلت على القوانين لتوسيع صلاحيّات الاعتقال، وإطالة فترات التحقيق، والمنع من لقاء المحامي ليتمكّن المحقّقون من إيقاع أقصى العقوبات على الأسرى خلال هذه الفترات.

لقد صدرت تعليمات وأوامر عدّة من الوزراء الإسرائيليّين منذ بداية الحرب، منها قرار وزير الحرب «يوآب جالانت» بالإعلان عن معسكر «حقل اليمن» الواقع بالقرب من مدينة بئر السبع، كمكان احتجاز للمعتقلين الذين سوف يعلن عنهم «كمقاتلين غير شرعيّين»، وذلك اعتباراً من يوم 8 أكتوبر، ولمدّة 10 أسابيع من تاريخه[198]. ومنذ صدور هذا الإعلان حتّى نهاية عام 2023، منعت سلطات الاحتلال اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر والمحامين من زيارة المحتجزين في هذا المعسكر، ولم تفصح السلطات الإسرائيليّة عن عدد الأسرى الذين تمّ احتجازهم هناك، ولا تحت أيّ ظرف، ولا عن تصنيف هؤلاء المحتجزين، فحتّى نهاية العام كان لا يزال غير معروف هل هم مقاتلون، أو مدنيّون، أو عمّال من الذين تواجدوا في الداخل الفلسطينيّ يوم 7 أكتوبر، علماً أنّه تمّ اعتقال ما يزيد عن 5000 عامل، وتمّ احتجازهم بشكل غير قانونيّ دون عرضهم على المحاكم أثناء فترة احتجازهم، وتمّ ترحيل ما يقارب 3000 منهم عبر معبر كرم أبو سالم إلى القطاع بعد ثلاثة أسابيع. وتحدَّث العديد منهم عن ظروف احتجاز لا إنسانيّة رافقها الكثير من التعذيب والمعاملة الحاطّة بالكرامة، وبعض من هؤلاء العمّال ما زالوا محتجزين في مراكز اعتقال وسجون، وتتمّ محاكمتهم على مخالفات بحجّة الدخول دون تصريح بموجب «قانون الدخول إلى إسرائيل، 1952». ولاحقاً، قامت الحكومة بإصدار أوامر مؤقّتة تخوّل السلطات باحتجاز «المقيمين غير القانونيّين» من سكّان قطاع غزّة إلى حين ترحيلهم إلى القطاع وسط العمليّات الحربيّة هناك. وقد جاء هذا القرار للتغطية على حقيقة احتجاز العشرات من المعتقلين دون إجراءات قانونيّة واضحة[199].

198 أمر احتجاز مقاتلين غير شرعيّين (تحديد مكان الاحتجاز) (تعليمات مؤقّته) 2023، صدر بتاريخ 8 تشرين أول 2023

199 تعليمات ساعة الطوارئ (السيوف الحديديّة) (احتجاز وإبعاد المقيمين غير القانونيّين سكّان قطاع غزة) 2023، صدرت بتاريخ 9 تشرين الثاني 2023

تعاملت سلطات الاحتلال مع مجموعة كبيرة من المعتقلين على أساس «قانون المقاتل غير الشرعيّ، 2002»[200]، وهو اعتقال شبيه بالاعتقال الإداريّ مبنيّ على ملفّ سريّ دون تهمة واضحة وغير محدّد المدّة[201]. وقد أعلنت الحكومة يوم 26 أكتوبر عن إصدار «أوامر ساعة الطوارئ» للتعامل مع «المقاتلين غير الشرعيّين»[202]، وبموجب هذه الأوامر أصبحت السلطة لإصدار أمر الاعتقال بيد ضابط أقلّ درجة من القائد العام لجيش الاحتلال، بهدف تسهيل عمليّة إصدار أوامر الاعتقال. كما تمّ تمديد موعد إصدار أمر الاعتقال بعد الاحتجاز لفترة 30 يوماً بدل 7 أيّام، ويمكن إجراء المراجعة القضائيّة للأمر بعد 45 يوماً من إصداره، وليس 14 يوماً كما كان في السابق. وهذا يعني، بطبيعة الحال، أنّه أصبح بالإمكان احتجاز الشخص مدّة تصل إلى 75 يوماً قبل عرضه على أية جهة قضائيّة للبتّ في أمر اعتقاله، ويمكن منع لقائه مع محاميه لمدّة 45 يوماً، وقد تجدَّد لفترة 60 يوماً. وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه سياسة إخفاء قسريّ للمحتجزين من خلال القانون، وللاستمرار في عمليّة إخفاء المعتقلين، وحرمانهم من حقّهم في المثول أمام المحاكم، أو في لقاء المحامي، صدر بتاريخ 18 كانون أوّل تعديل آخر كان جزءاً من تعديلات عدّة جرت على «قانون المقاتلين غير الشرعيّين»، والذي رفع المدد إلى 45 يوماً لإصدار أمر الاعتقال، وتكون المراجعة القضائيّة خلال 75 يوماً، أمّا المنع من لقاء المحامي يكون إلى حدّ 75 يوماً أيضاً دون أمر من المحكمة، أمّا التمديد من قبل المحكمة يمكن أن يصل لمدّة 180 يوماً، وقد أصبح هذا التعديل هو التعديل المعتمد لاغياً جميع التعديلات التي تتعارض مع ما جاء به، ونصّ التعديل أنّ مدّة سريانه هي 4 أشهر من تاريخ نشره [203].

وكان آخر التعديلات الحاصلة على قانون المقاتل غير الشرعيّ بتاريخ 22/2/2024 والذي صدر تحت عنوان «أمر بسجن المقاتلين غير الشرعيّين» (تحديد مكان السجن) (أمر زمنيّ) (تعديل رقم (2))، وحدّد أماكن احتجاز الأسرى في معسكرات الجيش، وهي: «سديه تيمان» و«عناتوت» وسجن وعوفر، وحدّد هذا التعديل مدّة سريانه حتّى تاريخ 9/5/2024.

أمّا بخصوص المعتقلين من قطاع غزّة الذين تمّ تحويلهم لمراكز التحقيق، فيتمّ احتجازهم بموجب «قانون الإجراءات الجزائيّة (صلاحيّات التنفيذ–اعتقالات) 1996»، و«قانون منع الإرهاب، 2016». وقد حدَّدت هذه القوانين فترة التحقيق قبل تقديم لائحة اتّهام بمدّة 35

200 عرف قانون المقاتلين غير الشرعيّين، «المقاتل غير الشرعيّ» (بند 2) بأنّه إنسان أخذ دوراً في عمليّات عدائيّة ضدّ دولة إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أنّه جزء من قوّة تقوم بعمليّات عدائيّة ضدّ دولة إسرائيل والذي لا يفي بشروط أسير حرب، كما هو مفصّل في بند 4 من اتفاقيّة جنيف الثالثة

201 لقراءة المزيد حول الاعتقال الإداريّ واجراءاته ممكن مراجعة تقرير مؤسّسة الضمير «الاعتقال الإداريّ في الأرض الفسطينيّة المحتلّة». 2016 https://www.addameer.org/sites/default/files/publications/ar_for_web.pdf

202 أوامر ساعة الطوارئ (مواعيد التعامل مع المقاتلين غير الشرعيّين في زمن الحرب أو العمليّات العسكريّة) (تعديل) 2023، ساري حتى تاريخ 9 كانون ثاني 2024

203 أوامر ساعة الطوارئ (مواعيد التعامل مع المقاتلين غير الشرعيّين في زمن الحرب أو العمليّات العسكريّة) (تعديل) 2023. تمّ نشره في كتاب القوانين رقم 3130 ص302. ساري منذ تاريخ 18 كانون أول 2023 لمدة 4 أشهر من تاريخ النفاذ

يوماً، ويستطيع القاضي تمديد التوقيف لأوّل مرّة لفترة 20 يوماً[204]. ولكنّ الحكومة قامت بإصدار أوامر جديدة يوم 7 تشرين ثاني 2023[205]، تتيح احتجاز المعتقل لمدّة 45 يوماً قابلة للتجديد لـ 45 يوماً إضافيّة، علماً أنّ الحكومة كانت قد قامت بتعديل سابق على «قانون الاعتقالات، 1996» يتيح منع المعتقل من لقاء محاميه لفترة تصل إلى 90 يوماً[206].

إنّ هذه التعديلات تعيد إحياء إجراءات الاعتقال والتحقيق بموجب الأوامر العسكريّة السابقة التي أتاحت احتجاز المعتقل فترة ثلاثة أشهر، دون مراجعة قضائيّة حقيقيّة، وبعزلة تامّة عن العالم الخارجيّ، وتركه عرضة للتعذيب الشديد، فالتعذيب والاعتقال التعسّفيّ هي جرائم حرب بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ، والقانون الجنائيّ الدوليّ[207]. وتأتي موجة القوانين هذه في ظلّ جريمة الاختفاء القسريّ التي تمارسها دولة الاحتلال على جميع الأسرى المعتقلين من قطاع غزّة، حيث يأتي رفض السلطات الإسرائيليّة الإفصاح عن أماكن المحتجزين وظروفهم وأسمائهم وأعدادهم، مدعوماً بقرارات المحاكم الإسرائيليّة التي رفضت جميع الالتماسات المقدّمة من قبل المؤسّسات الحقوقيّة بخصوص معتقلي قطاع غزّة.

204 المادة 47 من قانون منع الارهاب 2016

205 أوامر ساعة الطوارئ (السيوف الحديديّة) (تمديد اعتقال لمشتبه بمخالفات أمنيّة) 2023

206 أوامر ساعة الطوارئ (السيوف الحديديّة) (لقاء مع محامي لمعتقل بمخالفات أمنيّة) 2023، صدرت بتاريخ 24 تشرين أول 2023

207 اتفاقيّة جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيّين في وقت الحرب مؤرّخة في 12 آب 1949، المادّة 147. ونظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة المعتمد في روما 17 تموز 1998، المادّة 8

الملحق الأوّل: الهدم العقابيّ لمنازل الأسرى

اسم الأسير	مكان السكن	تاريخ الهدم
يونس هيلان	حجة -قلقيلية	3 أيار 2023
إسلام الفروخ	رام الله	8 حزيران 2023
أسامة الطويل	نابلس	15 حزيران 2023
كمال جوري	نابلس	22 حزيران 2023
ماهر شلون	أريحا	21 تشرين أوّل 2023
خالد خروشه	نابلس -مخيّم عسكر	3 تشرين الثاني 2023
محمد الزلباني	القدس -مخيم شعفاط	8 تشرين الثاني 2023
الأخوة محمد وصقر الشنتيري	الخليل	10 تشرين الثاني 2023
حامد صباح	عوريف -نابلس	15 كانون الأوّل 2023
أسامة فضل	عقربا -نابلس	19 كانون الأوّل 2023
زياد صفدي	عوريف -نابلس	15 كانون الأول 2023

الملحق الثاني: ديباجة لوائح الاتهام في اللغة العبريّة

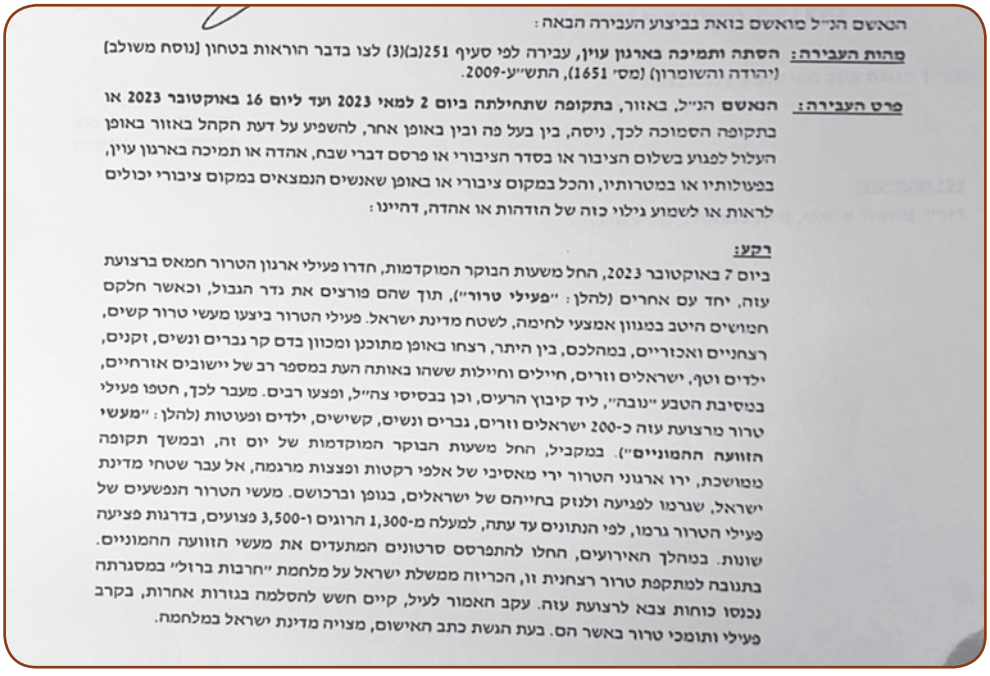

התאשם הנ"ל מואשם בזאת בביצוע העבירה הבאה:

סוהות העבירה: **הסתה ותמיכה בארגון עוין**, עבירה לפי סעיף 251(ב)(3) לצו בדבר הוראות בטחון (נוסח משולב) (יהודה והשומרון) (מס' 1651), התש"ע-2009.

פרט העבירה: **התאשם הנ"ל, באזור, בתקופה שתחילתה ביום 2 למאי 2023 ועד ליום 16 באוקטובר 2023** או בתקופה הסמוכה לכך, ניסה, בין בעל פה ובין באופן אחר, להשפיע על דעת הקהל באזור באופן העלול לפגוע בשלום הציבור או בסדר הציבורי או פרסם דברי שבח, אהדה או תמיכה בארגון עוין, בפעולותיו או במטרותיו, והכל במקום ציבורי או באופן שאנשים הנמצאים במקום ציבורי יכולים לראות או לשמוע גילוי כזה של הזדהות או אהדה, דהיינו:

רקע:

ביום 7 באוקטובר 2023, החל משעות הבוקר המוקדמות, חדרו פעילי ארגון הטרור חמאס ברצועת עזה, יחד עם אחרים (להלן: "**פעילי טרור**"), תוך שהם פורצים את גדר הגבול, וכאשר חלקם חמושים היטב בנוון אמצעי לחימה, לשטח מדינת ישראל. פעילי הטרור ביצעו מעשי טרור קשים, רצחניים ואכזריים, במהלכם, בין היתר, רצחו באופן מתוכנן ומכוון בדם קר גברים ונשים, זקנים, ילדים וטף, ישראלים וזרים, חיילים וחיילות ששהו באותה העת במספר רב של יישובים אזרחיים, בסיבת הטבע "נובה", ליד קיבוץ הרעים, וכן בבסיסי צה"ל, ופצעו רבים. מעבר לכך, חטפו פעילי טרור מרצועת עזה כ-200 ישראלים וזרים, גברים ונשים, קשישים, ילדים ופעוטות (להלן: "**מעשי הזוועה ההמוניים**"). במקביל, החל משעות הבוקר המוקדמות של יום זה, ובמשך תקופה מטושכת, ירו ארגוני הטרור ירי מאסיבי של אלפי רקטות ופצצות מרגמה, אל עבר שטחי מדינת ישראל, שנרמו לפגיעה ולנזק בחייהם של ישראלים, בנופן וברכושם. מעשי הטרור הנפשעים של פעילי הטרור גרמו, לפי הנתונים עד עתה, למעלה מ-1,300 הרוגים ו-3,500 פצועים, בדרגות פציעה שונות. בנוסף לאלה האירועים, החלו להתפרסם סרטונים המתעדים את מעשי הזוועה ההמוניים. בתגובה למתקפת טרור רצחנית זו, הכריזה ממשלת ישראל על מלחמת "חרבות ברזל" במסגרתה נכנסו כוחות צבא לרצועת עזה. עקב האמור לעיל, קיים חשש להסלמה בגזרות אחרות, בקרב פעילי ותומכי טרור באשר הם. בעת הגשת כתב האישום, מצויה מדינת ישראל במלחמה.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان:

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة غير ربحية تعنى بحقوق الإنسان، أسسها في مدينة القدس المحتلة مجموعة من النشطاء والمهتمين بحقوق الإنسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية.

يحيط بالضمير عدد من الأنصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضمائر)، وهم الأشخاص الذين يؤمنون بأهداف المؤسسة ويشاركون في نشاطاتها ويعملون على دعمها ماديا ومعنويا.

الضمير عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مجلس منظمات حقوق الإنسان، الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب، الائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، الائتلاف الإقليمي لإلغاء عقوبة الإعدام، الائتلاف الدولي لمناهضة سياسة العزل، وغيرها من ائتلافات محلية وإقليمية ودولية. تؤمن مؤسسة الضمير بعالمية حقوق الإنسان التي تستند إلى أولوية احترام الكرامة والإنسانية وعدم تجزئتها استنادا إلى الأعراف والمواثيق المقرة دوليا.

كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر، يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في إطار حقه في تقرير المصير.

أهداف الضمير:

أولاً: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام.

ثانياً: مناهضة الإعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزيهة.

ثالثاً: دعم وإسناد معتقلي الرأي والاهتمام بالمعتقلين والأسرى السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً.

رابعاً: المساهمة في سن قوانين فلسطينية تصون مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان تنفيذها.

خامساً: المساهمة في الإرتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

سادساً: بناء الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير.

سابعاً: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

برامج الضمير:

أولاً: برنامج الدعم القانوني: توفير الخدمة القانونية والحقوقية المجانية للأسرى والمعتقلين وعائلاتهم من خلال متابعة قضايا التعذيب والمحاكمات والزيارات الدورية والإرشاد الحقوقي القانوني.

ثانياً: برنامج الدراسات والتوثيق: توثيق كافة الإحصاءات والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم، وإصدار التقارير والدراسات حول التعذيب أثناء الإعتقال وخلال فترة التحقيق، وظروف الإعتقال داخل مراكز التوقيف، والمعتقلات والسجون والانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلين من قبل قوات مصلحة السجون الإسرائيلية ووحداتها الخاصة.

ثالثاً: برنامج الضغط والمناصرة: في إطار هذا البرنامج تقوم الضمير بأنشطة وحملات محلية وإقليمية ودولية تضامنية وضاغطة لمناهضة التعذيب والإعتقال التعسفي ونصرة الأسرى وحريتهم ومساندة إضرابهم عن الطعام.

رابعاً: برنامج التوعية والتدريب: تقوم الضمير بعقد لقاءات جماهيرية ونشاطات توعوية حول حقوق الأسرى والمعتقلين وعائلاتهم، ومن خلال برنامج الضمائر تفعل المؤسسة دور الشباب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما وتعقد المؤسسة دورات متخصصة للمحامين المتدربين والعاملين في مجال الدفاع عن الأسرى والمعتقلين أمام المحاكم العسكرية التابعة لقوات الإحتلال.

للإتصال بنا:

هاتف: 00972-2970136 / 00972-2960446 / الفاكس: 00972-2960447

الموقع الالكتروني: www.addameer.org البريد الإلكتروني: info@addameer.ps

العنوان البريدي: P. O. Box17338 القدس

العنوان: رام الله، دوار الرافدين، شارع موسى طوشة، مبنى صابات، الطابق الأول